وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم الحقوق

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في الحقوق

تخصص:قانون أعمال

مذكرة بعنوان:

المبررات القانونية للتوجه نحو المعاملات الإلكترونية في ظل جائحة كوفيد 19

نوقشت و أجيزت بتاريخ : ..../...../.....

من إعداد الطالبتين :

- زيدي حياة
- سعيدي صابرينة

تحت إشراف الاستاذ:

* عيساني طه

أعضاء لجنة المناقشة

لقب و إسم الاستاذ	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
مجوج إنتصار	أستاذ محاضر أ	جامعة ورقلة	رئيسا
عيساني طه	أستاذ محاضر ب	جامعة ورقلة	مشرفا و مقررا
طوايبيه حسن	أستاذ محاضر ب	جامعة ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية :2021/2020

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم الحقوق

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في الحقوق

تخصص:قانون أعمال

مذكرة بعنوان:

المبررات القانونية للتوجه نحو المعاملات الإلكترونية في ظل جائحة كوفيد 19

نوقشت و أجيزت بتاريخ : ..../...../.....

من إعداد الطالبتين :

- زيدي حياة
- سعيدي صابرينة

تحت إشراف الاستاذ:

* عيساني طه

أعضاء لجنة المناقشة

لقب و إسم الاستاذ	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
مجوج إنتصار	أستاذ محاضر أ	جامعة ورقلة	رئيسا
عيساني طه	أستاذ محاضر ب	جامعة ورقلة	مشرفا و مقررا
طوايبيه حسن	أستاذ محاضر ب	جامعة ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية :2021/2020

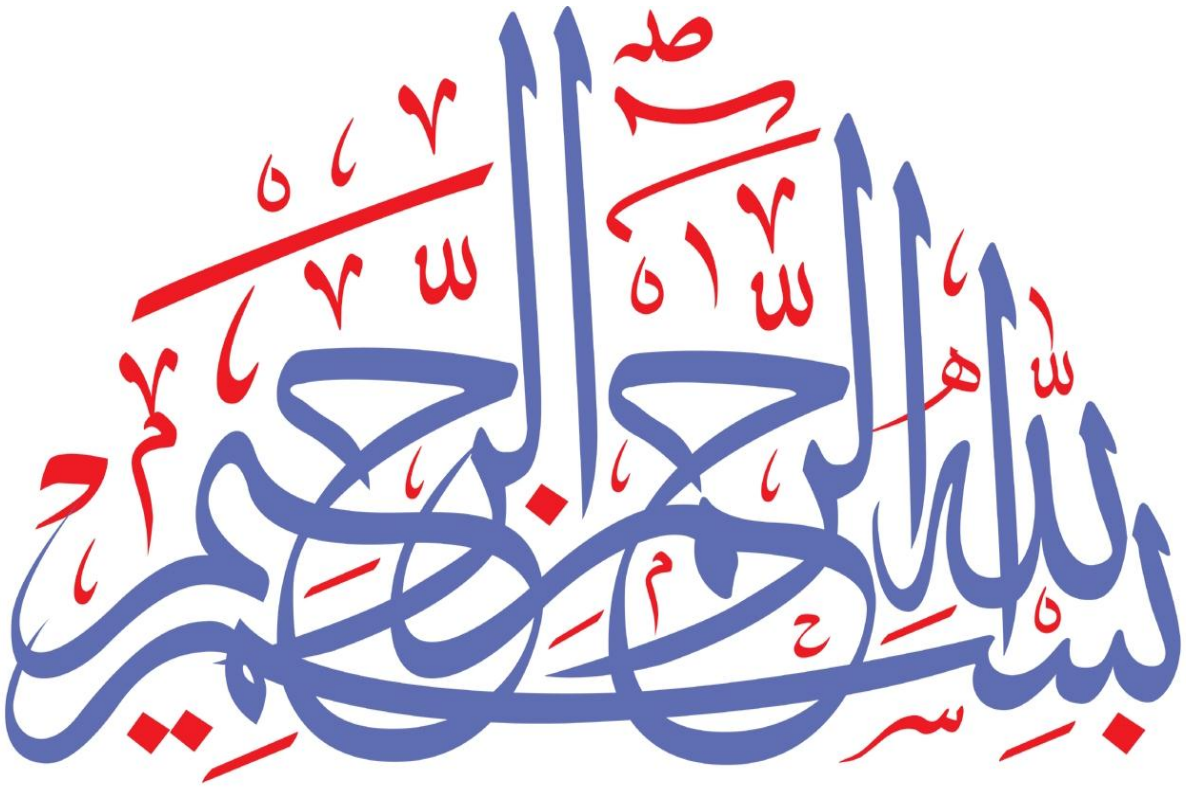
بسم الله الرحمن الرحيم

وقل
رب زدني علما

إهداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع الى

أمي و أبي

أنس عبد الله إبني

كما أحمد لله الذي منحني فرصة لأهدي هذا العمل المتواضع

إلى أستاذي الفاضل

طوايبية حسن

زيدي حياة

إهداء

كن عالما..فإن لم تستطع فكن متعلما، فإن لم تستطع فأحب العلماء، فإن لم تستطع فلا تبغضهم.

بعد رحلة بحث وجهد واجتهاد تكللت بإنجاز هذا البحث نحمد الله على نعمه التي من بها علينا فهو العلي القدير؛ كما لا يسعنا أن نهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع الى :

من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما.

من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلهما.

من عمل بكد و وفرلي كل الظروف وتحمل المشقة و علمني معنى الكفاح و أوصلني الى ما أنا عليه الآن **والدي العزيز حفظه الله وأطال عمره.**

الى من حملتني وسهرت على تربيتي وغمرتني بحنانها وعطفها، بسمة الحياة وسر الوجود **أمي الغالية حفظها الله و أمال عمرها** .

الى روح أخي الطاهرة **نور الاسلام وعمتي رحمهم الله.**

الى من أشد بهم أزري و من كانوا عونا لي مسيرتي اخوتي و اخواتي: **عاشو، عبد الجليل, أشرف, فاطمة, بثينة, أشواق حفظهم الله.**

الى كل من تجمعهم بي صلة الرحم **أعمامي و أخوالي و كل الأهل و الأقارب.**

الى من سرنا سويا و نحن نشق الطريق معا نحو النجاح صديقاتي العزيزات: **حياة, نورالهدى, خيرة, نورة, ابتسام, عزيزة, أسماء, آمال، راوية.**

إلى كل من نسيه قلمي ولم ينساه قلبي.

صبرينة سعيدي

كلمة شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

أول مشكور هو الله عز وجل، ثم الوالدين

ثم كل من نصحنا أو أرشدنا أو وجهنا أو

ساهم

في إعداد هذا العمل، و نشكر على وجه

الخصوص الأستاذ الفاضل عيساني

طه على الاشراف و المساندة والإرشاد ..

كما نتوجه بالشكر الى لجنة المناقشة

الأستاذة مجوج انتصار و الأستاذ طوايبية

حسن

قائمة المختصرات

باللغة العربية:

ج ر: الجريدة الرسمية

ص: صفحة

د ت: دون تاريخ

د د : دون دار نشر

ط : طبعة

Abréviations:

TPE : Terminal De Paiment Electronique.

CIB : Code Interbancaire.

SATIM : Société D'automatisation Des Transactions Interbancaires Et De Monétique.

DAB : Distributeur Automatique Bancaire.

GAB : Guichet Automatique Bancaire.

QR CODE : Quick Response CODE.

قائمة الجداول

رقم	الجداول	الصفحة
01	جدول تطور عدد نهائيات الدفع الالكتروني حيز الخدمة في الجزائر من 2016 إلى سبتمبر 2020	54
02	جدول تطور عمليات الدفع الالكتروني عبر نهائيات الدفع الالكتروني في الجزائر من 2016 إلى سبتمبر 2020	54
03	جدول تطور عمليات الدفع الالكتروني عبر نهائيات الدفع الالكتروني في الجزائر من جانفي إلى سبتمبر 2020	55
04	جدول تطور عمليات الدفع الالكتروني عبر الانترنت في الجزائر من 2016 إلى سبتمبر 2020	55
05	جدول تطور عمليات الدفع الالكتروني عبر الانترنت في الجزائر من جانفي إلى سبتمبر 2020	56
06	جدول يوضح أهم المواقع التجارية الالكترونية	60

مقدمة

مقدمة

شهد العالم في العصر الحديث ثورة رقمية هائلة أدت إلى تسارع وتيرة تطور المعاملات وانتقالها من المعاملات التقليدية إلى معاملات إلكترونية (أي الدخول إلى عالم الاقتصادي الرقمي) سواء بين أشخاص القانون العام أو أشخاص القانون الخالص ، ويرجع الانتشار السريع لهذه المعاملات الإلكترونية إلى ما يميزها من سرعة وفعالية في الحصول على المنافع والخدمات من جهة، ومن جهة أخرى ترتكز المعاملات الإلكترونية على وجود وسائط إلكترونية حديثة ومستمرة التطور ومتاحة لجميع شرائح المجتمع، وعليه فقد استحدثت العديد من التشريعات الدولية والداخلية قواعد قانونية لتنظيم المعاملات الالكترونية، خاصة في الدول المتقدمة و المعروفة بقوة البنية الاقتصادية ومجتمع المعلومات، حيث يقوم النظام على أساس معاملات عبر شبكة الانترنت ليشمل جميع المجالات المدنية والتجارية وظهر ما يسمى بالسوق الالكتروني , والدفع الالكتروني والتجارة الالكترونية حيث تقوم هذه الأخيرة على أساس التعاقد الالكتروني وما يحيط به من خصوصيات ثم التوقيع الالكتروني كأهم عنصر في الإثبات الالكتروني وكوسيلة حماية للمعاملات الالكترونية بصفة عامة، وصولاً إلى الدفع الالكتروني والذي يعد ضرورة حتمية لقيام نظام المعاملات الالكترونية.

أما الدول النامية فما لبثت لتتمكن من الاقتصاد الرقمي ومن قوانين نظام المعاملات الإلكترونية حتى اجتاح جميع دول العالم وباء كوفيد 19 ليقلب حياة البشرية رأسا على عقب، حيث حصد العديد من الأرواح ومازال يحصد , وانتشر بشكل مرعب في عديد الدول، ما أجبر منظمة الصحة العالمية في شهر مارس 2020 عن إعلان فيروس كورونا المستجد والمسبب لمرض كوفيد 19 والذي تفشى في مختلف أرجاء المعمورة ، وباءُ عالمياً مما أثر بشكل كبير على اقتصاد الدول ومنه المعاملات مدنية كانت أو تجارية بين الأفراد، إلا أنه لابد بما كان أن تستمر الحياة وتستمر المعاملات وهذا ما حتم على الدول النامية ومنها الجزائر اللجوء إلى الوسائل الحديثة للتعامل عن بعد، فكان الإقبال على المعاملات الإلكترونية بسبب تطبيق الحكومة للإجراءات الإحترازية كالتباعد الاجتماعي والحجر الصحي، لأن الفيروس ينتشر عبر الهواء والأسطح والتقارب، فاضطر الأشخاص على التباعد وعدم الاختلاط قدر الإمكان وتعقيم الأشياء المتداولة بين الناس خاصة منها النقود وهذا ما دفع بالأشخاص إلى اعتماد الدفع الالكتروني ومحاولة تفادي الاحتكاك بالآخرين وتفادي الطوابير لإجراء معاملاتهم والتقليل من التنقل لتفادي العدوى.

إلا أنه الجدير بالذكر أن نظام المعاملات الالكترونية في الجزائر لا يزال فتياً فهو في طور الإنشاء ولا يتوفر على جميع مراحله لقيامه، و توجه الأفراد نحو هذه المعاملات جعلهم يصطدمون بعدة عراقيل، ألزمت السلطات

المعنية باتخاذ تدابير وإجراءات سريعة لإيجاد الحلول وهو ما وضع هذه السلطات أمام تحد كبيير يقع على عاتقها ومحتم عليها تطوير نظام المعاملات الالكترونية لتلبية متطلبات الأفراد ولصد جائحة كوفيد 19.

وعليه ستشمل هذه الدراسة تنظيم المعاملات الالكترونية و التعريف بجائحة كوفيد 19 و تكييفها قانونا، و استعراض الآثار الناتجة عنها، كذالك دوافع تطوير منظومة المعاملات الالكترونية، مما يستلزم دراسة واقع المعاملات الالكترونية في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تتجلى في ما للموضوع من أهمية تستوجب دراسته فهو يعالج جائحة كوفيد 19 وما إنجر عنها من انعكاسات أثرت على سلوكات الأفراد كما أثرت على اقتصاديات الدول تأثيراً لم يسبق له نظير، كما دفعت بالعديد من الدول إلى تغيير نظامها الاقتصادي في سبيل صد انتشار العدوى، فقلبت موازين المعاملات واقحمت نظام المعاملات الالكترونية والذي لا يقل أهمية عن موضوع الجائحة .

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة:

- الإطار التنظيمي للمعاملات الالكترونية في الجزائر.
- الطبيعة القانونية لجائحة كوفيد19، ومدى تأثيرها على المعاملات التقليدية و الالكترونية.
- فعالية الدفع الالكتروني في صد الجائحة والحد من انتشارها.
- واقع المعاملات الالكترونية في الجزائر.
- الجهود المبذولة من طرف الدولة و التحديات التي تواجهها في سبيل النهوض بنظام المعاملات الالكترونية.

دواعي اختيار الموضوع:

من أقوى الأسباب التي دفعت بنا إلى اختيار الموضوع للدراسة هو الرغبة الشديدة في معرفة واقع المعاملات الالكترونية في الجزائر وأسباب تأخرها وعدم تطورها، إضافة إلى أن موضوع الجائحة شغل جميع الناس العام منهم والخاص، وهو حديث الساعة على الساحة القانونية لما أثارته الجائحة من تعقيدات في المعاملات وإخلال بالالتزامات.

الإشكالية :

وبناءً على ما سبق نطرح الإشكالية التالية :

كيف نظم المشرع الجزائري مجال المعاملات الالكترونية، و فيما تتمثل مبررات التوجه إليها في ظل جائحة كوفيد 19 ؟

المنهج المتبع في الدراسة:

وبناءً على موضوع الدراسة وجب إتباع المنهج الوصفي في التعريف بالجائحة والمنهج التحليلي في تحليل النصوص القانونية المتعلقة بالمعاملات الالكترونية، كما استعملنا خصائص المنهج المقارن في التطرق إلى بعض الأنظمة القانونية التي كيفت الجائحة أو حاولت تكييفها.

حدود الدراسة :

تتمثل حدود الدراسة الزمانية في زمن جائحة كوفيد19 ، أي دراسة نظام المعاملات الالكترونية في زمن الجائحة وفي حدود الدولة الجزائرية.

الدراسات السابقة :

إن موضوع دراستنا يتميز بالجدة، فلا توجد دراسات سابقة في موضوع جائحة كوفيد 19، أم أنها نادرة إلى درجة لم نتوصل إليها، أما موضوع المعاملات الالكترونية وبالأخص موضوع الدفع الالكتروني فقد توصلنا فيه إلى دراسات سابقة منها :

– النظام القانوني لوسائل الدفع الالكتروني دراسة للباحث حوالف عبد الصمد، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة تلمسان، بسنة 2015/2014 ، و التي تهدف إلى الاجابة على الاشكالية: فيما تتمثل الجهود و الاجراءات لتحديد الوسائل المساعدة على استعمال وسائل الدفع الالكتروني وكذا السبل الكفيلة لمواجهة المخاطر المصاحبة للتطورات التقنية و الفنية في هذه الوسائل؟

– النظام القانوني للدفع الالكتروني دراسة الباحثة هداية بوعزة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص، جامعة تلمسان سنة 2019/2018 والتي تهدف إلى الإجابة على الإشكالية : ماهية نظام الدفع الالكتروني، وما النظام القانوني الذي يحكمه؟ وهل هو كفيل بحماية الأطراف المتعاملة به؟

– واقع و آفاق التجارة الالكترونية في الجزائر دراسة للباحثة صراع كريمة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة وهران، سنة 2014/2013، و التي تهدف للاجابة على الاشكالية التالية : ما مدى استخدام التجارة الالكترونية في الجزائر؟

الصعوبات :

يمكن القول أن حداثة الموضوع لا تعد صعوبة بل نعتبرها ميزة ميزت هذه المذكرة، جعلت عملية البحث عن المعلومات تستمر إلى غاية آخر أيام إعداد المذكرة خاصة في مجال الدفع الالكتروني وما يستجد فيه.

خطة الدراسة :

بناءً على الإشكال المطروح سابقاً فإن الإجابة عليه تتطلب التطرق إلى الإطار التنظيمي و المفاهيمي لكل من المعاملات الالكترونية وجائحة كوفيد 19 وهو ما سنفصله في الفصل الأول حيث سندرس في المبحث الأول الإطار التنظيمي للمعاملات الالكترونية، أما المبحث الثاني فسندرس فيه الطيعة القانونية للجائحة كوفيد 19. وسنحاول تفصيل واقع المعاملات الالكترونية في ضل الجائحة في الفصل الثاني لنفرد المبحث الأول لآثار و انعكاسات جائحة كوفيد19 على المعاملات التقليدية، أما المبحث الثاني فسندرس من خلاله حتمية التوجه نحو المعاملات الالكترونية لمواجهة آثار جائحة كوفيد 19.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي و التنظيمي للمعاملات الالكترونية وجائحة كوفيد 19

الفصل الأول: الإطار المفاهمي و التنظيمي للمعاملات الالكترونية و جائحة كوفيد 19

إن تطور نظام المعاملات من تقليدي إلى الكتروني نتيجة حتمية للتطور التكنولوجي المشهود في العالم بصفة عامة، و في الجزائر بصفة خاصة، و يتم الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي شيئاً فشيئاً لتصبح المعاملات تتم بطريقة الكترونية، مما سينتج حكومة الكترونية، وتجارة الكترونية وتوقيع الكتروني ودفع الكتروني , إلا أن التسوق الالكتروني أو التجارة الالكترونية تشكل شريان الاقتصاد الرقمي، والتي تقوم في الأساس على التعاقد الالكتروني حيث أصبح هذا الأخير يتم في بيئة رقمية بفضل مختلف الوسائط الالكترونية المعتمد عليها في إبرام هذا النوع من العقود، وأول ما تطرق إليه المشرع في هذا المجال هو ضبط الحدود المفاهمية للتعاقد الالكتروني في إطاره القانوني، وذلك بصدور قانون 18-05 المتعلق بالتجارة الالكترونية، ورغم ذلك بقيت التجارة الالكترونية في الجزائر لا ترقى إلى ما وصلت إليه الدول العربية و الأوربية وكانت تجارب محتشمة في هذا المجال، إلى أن حلت جائحة كوفيد 19 وغيرت مجرى كل المعاملات، وبما أنها صنفت جائحة عالمية تسبب العدوى وتنتشر بسرعة قصوى، أجبرت الأفراد على التعامل الالكتروني فأنعشت التجارة الالكترونية في الجزائر.

وعليه وجب معرفة الإطار التنظيمي للمعاملات الالكترونية، وخاصة العقد الالكتروني كآلية لقيام التجارة الالكترونية وهو ما سندرسه في المبحث الأول، كما يجب معرفة الطبيعة القانونية لجائحة كوفيد 19 وهو ما سندرسه في المبحث الثاني.

المبحث الأول : تنظيم المعاملات الالكترونية في الجزائر

لقد ادى التطور السريع في تقنيات المحاسب الآلي والاتصالات والانترنت إلى تحولات سريعة في مجالات كثيرة ومنها المجال التجاري، وانعكس ذلك على المفهوم التقليدي لها، فظهرت المعاملات الالكترونية وأصبح التعامل في العلاقات التجارية بالمفهوم الحديث يتم بوسائل الاتصال الحديثة، من حيث الأطراف وكذلك اركان ابرامها، وكذلك من حيث مسألة الاثبات، وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث. الإطار المفاهيمي للمعاملات الالكترونية في (المطلب الأول) و خصوصية المعاملات الالكترونية في (المطلب الثاني).

المطلب الأول : الإطار المفاهيمي للمعاملات الإلكترونية

حتى نحدد مفهوم المعاملات الالكترونية يجب ان نعطي تعريفا للعقد الالكتروني وكذلك تعريفا للتجارة الالكترونية، لكي نستخلص تعريفا للمعاملات الإلكترونية، ومنه ايضا تتضح خصائص المعاملات الالكترونية، ونبين أركان ابرام المعاملات الإلكترونية،وهذا ما سنتطرق اليه من خلال الفروع الآتية.

الفرع الأول: تعريف المعاملات الالكترونية

تعرف المعاملات الالكترونية من خلال تعريف العقد الالكتروني والتجارة الالكترونية .

اولا: العقد الالكتروني

1- التعريف الفقهي للعقد الالكتروني

ظهرت عدت محاولات فقهية لتعريف العقد الإلكتروني حيث هناك من حصره في العقد المبرم عبر الانترنت وهناك من الحقه بالتجارة الإلكترونية القائمة على الوسائل الالكترونية.

عرفه الفقه الفرنسي : بالعقد الذي يتم انعقاده بوسيلة الكترونية سواء كانت الوسيلة كهربائية او مغناطيسية او أي وسيلة أخرى مماثلة.

جانب آخر من الفقه عرف العقد الالكتروني : اتفاق يتلاقى فيه الاجاب والقبول عبر شبكة دولية للاتصال عن بعد وذلك بوسيلة مسموعة او مرئية تتيح التفاعل بين الموجب والقابل.

عرفه الباحثان ممدوح خالد وصالح المنزلاوي بأنه : العقد الذي يتلاقى فيه الايجاب بالقبول عبر شبكة اتصالات دولية باستخدام التبادل الالكتروني للبيانات ،وبقصد انشاء التزامات تعاقدية[1] .

[1] قاسي يسين انبس ومرزوق طاهر ،الشكلية في ظل قانون 18-05 المتعلق بالتجارة الالكترونية مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في قانون اعمال ،قسم القانون الخاص ،كلية الحقوق ،جامعة العقيد أكلي محند اولحاج ،البويرة 2019-2020 ،ص13

2- تعريف العقد الالكتروني في النصوص الدولية :

يعرف القانون النموذجي للتجارة الالكترونية المعد من طرف لجنة القانون التجاري للأمم المتحدة المسماة اليونسترال1، هذا القانون وضع تعريف العقد الالكتروني من خلال تعريف الوسائل التي يتم ابرامه بها، حيث تنص المادة (2) الثانية منه في الفقرة أ ما يلي :

يراد بمصطلح رسالة بيانات: المعلومات التي يتم انشاؤها أو ارسالها أو استلامها أو تخزينها بوسائل الكترونية او ضوئية او بوسائل مشابهة.

ويراد بمصطلح تبادل البيانات الالكترونية نقل المعلومات الكترونيا من حاسوب الى حاسوب اخر باستخدام معيار متفق عليه لتكوين المعلومات.

كما تنص المادة11 من القانون النموذجي للتجارة الالكترونية المصدر من طرف لجنة القانون التجاري التابعة للأمم المتحدة على ما يلي :

في سياق تكوين العقود وما لم يتفق الطرفان على غير ذلك يجوز استخدام رسائل البيانات للتعبير عن الرض وقبول العرض وعند استخدام رسالة بيانات في تكوين العقد ،لايفقد ذلك العقد صحته او قابليته للتنفيذ لمجرد استخدام رسالة بيانات لذلك الغرض2.

3- تعريف العقد الالكتروني في التشريعات المقارنة :

ا- في **التشريع التونسي** رجوعا الى نصوص مواد القانون التونسي الخاص بالمبادلات والتجارة الالكترونية نجد ان المشرع التونسي لم يورد تعريفا مباشرا للعقد الالكتروني الا انه نص على انه يجري نظام العقود الكتابية التقليدية على العقود الالكترونية سواء ما تعلق بالتعبير الادارة فيها وصحتها وتنفيذها .

ب- في **التشريع الاردني** : عرف المشرع الأردني العقد الالكتروني تعريف صريحا ،على خلاف التشريعات السابقة ،اذ جاء في نص المادة الثانية من قانون المعاملات الالكترونية الاردني ان العقد الالكتروني هو "اتفاق الذي يتم انعقاده بوسائل الكترونية كليا أو جزئيا3 .

---

[1] الأونسترال لجنة القانون التجاري التابعة لمنضمة الأمم المتحدة تم انشاؤها بموجب القرار رقم 2295 المؤرخ في 1966/12/17 تضم في عضويتها غالبية الدول الممثلة للأنظمة القانونية المختلفة انشئت من اجل تحقيق الانسجام بين القواعد القانونية المنضمة للتجارة العالمية .

[2] المادة 11 من القانون النموذجي للتجارة الالكترونية الصادر عن لجنة القانون التجاري للأمم المتحدة في1996/06/12.

[3] قاسي ياسين انيس ومرزوق طاهر ، المرجع السابق ،ص10.

ج- أما **المشرع الجزائري** : فلم يعط تعريفا محددا للعقد الالكتروني في ق م ج ولكنه اشار الى التعاقد عن بعد طريق الوسائل الالكترونية كالهاتف في المادة 64من الق م ج 1والتي فتحت المجال لكل وسيلة تستخدمه للتعاقد عن بعد وبصدور قانون التجارة الالكترونية 18-5 عرف المشرع الجزائري العقد الالكتروني في القانون الجزائري من خلال قانون التجارة الالكترونية رقم 18 – 05 المتعلقة بالتجارة الالكترونية المؤرخ في 10ماي 2018 في المادة 6 الفقرة 2 ما يلي :

"العقد الالكتروني بمفهوم القانون رقم 04-02 المؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1420 الموافق ل 23 يونيو لسنة 2004 الذي يحدد قواعد المطابقة على الممارسات التجارية 2

ويتم ابرامها عن بعد دون الحضور الفعلي والمتزامن لإطرائه باللجوء حصريا لتقنية الاتصال الالكتروني3.

ثانيا: التجارة الالكترونية

من جميع الاتجاهات الفقهية المختلفة يمكن تحديد تعريف التجارة الالكترونية هي نظام الكتروني يتيح التعامل في السلع والخدمات في صيغة افتراضية او رقمية ،وتنفيد العقود المتعلقة بهذه السلع والخدمات4 .

يعرف البعض التجارة الالكترونية بأنها العملية التي تتم بين طرفين بائع ومشتري ار اكثر عن طريق استخدام الكمبيوتر عبر شبكة الانترنت5.

يعرفها آخرون أيضا بانها: نوع من عمليات البيع والشراء بين المستهلكين والمنتجين ،وبين الشركات بعضها مع بعض باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ،وهي بذلك اداة عملية تجارية بين شركاء وتجاريين باستخدام تكنولوجيا منظورة تضمن رفع كفاءة وفاعلية الأداء6 .

* **تعريف التجارة الالكترونية في منظمة الأمم المتحدة** :عرفت التجارة الالكترونية على نقل المعلومات الكترونيا من حاسوب الى حاسوب اخر باستخدام معيار متفق عليه لتكوين المعلومات قرأت اللجنة ان التعريف يعطي عمل استعمال المعلومات الكترونيا في التجارة والتي يمكن ان يطلق عبيها التجارة الالكترونية7.

---

[1] المادة 64، القانون المدني الجزائري

[2] القانون رقم 04-02المحدد للقواعد المطبقة على الممارسات التجارية العقد في المادة 3/4 نفسه.

[3] ابراهيم كعواني ،عقود التجارة الالكترونية ،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في القانون ،تخصص قانون خاص (قانون اعمال) ،كلية الحقوق ، جامعة 6ماي 1945،قالمة ،2017-2018،ص25.

[4] عصام عبد الفتاح مطر ، التجارة الالكترونية في التشريعات العربية والاجنبية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية ،2009،ص19.

[5] نفسه ،ص19.

[6] محمد سعيد احمد اسماعيل ،اساليب الحماية القانونية للمعاملات التجارية الالكترونية ،دراسة مقارنة ،يصدر عن كلية الحقوق جامعة ودمشق،منشورات المحلي الحقوقية ،الطبعة الاولى ،2009،ص34.

[7] كريمة بن عمر وياسمينة معاش ،ابرام المعاملات التجارية الالكترونية في القانون الجزائري ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي ، تخصص القانون العام الاقتصادي ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2019-2020،ص14.

* **تعريف المشرع الجزائري للتجارة الالكترونية** : عرف المشرع الجزائري التجارة الالكترونية في القانون 18-05 المتعلق بالتجارة الالكترونية على انها النشاط الذي يقوم بموجبه مورد الكتروني باقتراح او ضمان توفير سلع وخدمات عن بعد لمستهلك الكتروني ،عن طريق الاتصالات الالكترونية[1].

وامتداد الى ما سبق من التعريفات نستخلص تعريفا للمعاملات الالكترونية حيث انه لم يتم وضع تعريفا خاصا للمعاملات الالكترونية لا من قبل المشرع الجزائري وكذلك التشريعات المنضمة للمعاملات الالكترونية ، ونص المشرع الجزائري في المادة 01/06 من القانون رقم 18-05 على السابقة الذكر انه نجد وفقا لنص 02/06 من القانون رقم 18-05 فإنها تحيلنا الى مفهوم العقد الالكتروني وفقا للقانون 02/04 المؤرخ 05حمادى الاولى عام 1425 هـ الموافق ل23 يونيو 2004 ،الذي يحدد القاعد المطبقة على الممارسات التجارية ان العقد الالكتروني يتم ابرامه عن بعد .

تتم بين تاجر(طبيعي او معنوي)تصرف في اطار نشاطه المعني والمستهلك ، يترتب عنها التزامات على عاتق المتعاقدين ،وتتم عبر شبكة الانترنت ، وبإحدى الوسائل الالكترونية ،ويتم فيها عرض المنتجات والخدمات في صورة افتراضية مثال على ذلك التعليم عن بعد ،الدفع الالكتروني ، البيع والشراء .....الخ 2.

1- **المعاملات الالكترونية عن بعد بوسيلة الكترونية** :

يتم ابرام المعاملات الالكترونية دون التواجد المادي لطرفيها أي لا يجمع المتعاقد بين مجلس عقد حقيقي ،حيث يتم التعاقد بوسائل الاتصال الحديثة ،ويتم تبادل الايجاب والقبول الكترونيا عبر الانترنت وهو عقد حكمي افتراضي3 .

وتجدر الاشارة الى استخدام الوسائل الالكترونية في ابرام المعاملات الالكترونية أي تلك الوسائل التي تستخدم في التعبير عن الارادة لها خصوصية ليست من حيث الأطرات او موضوعها انها في طريقة ابرامها .

2- **المعاملات الالكترونية ذات طابع استهلاكي** :

ولكون احد اطراف المعاملات الالكترونية المتعاقدة المستهلك وجب حمايته باعتباره كطرف ضعيف ،والمعاملات الالكترونية تعتبر عقدا من عقود الاستهلاك وتسري عليها احكام عقد الاستهلاك ما تفرضه هذه الاحكام من

[1] القانون 18-05 المؤرخ في 24شعبان 1430،الموافق ل10 ماي 2018 المتعلق بالتجارة الالكترونية ،المادة 6 الجريدة الرسمية ،العدد 28.

[2] محمد بافكر، المعاملات التجارية الالكترونية في ظل القانون رقم 18-05،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق ،تخصص قانون الاعمال ،كلية الحقوق ،جامعة احمد درانية ،2018-2019،ص9.

[3] نفسه ،ص 9.

حماية الالتزام باعلام المستهلك وهو الالتزام الذي مفاده قيام المهني باخطار المستهلك مكانت البيانات والمعلومات المتعلقة بالبضاعة او الخدمة1 .

3- المعاملات الالكترونية يتم اثباتها ووفاؤها بطريقة خاصة :

المعاملات الالكترونية المبرمجة عبر الانترنت على وجه الخصوص تكون دائما غير مثبته على دعامة ورقية لان هذه الاخيرة هي التي تجسد الوجود المادي في المعاملات التقليدية .

من حيث الوفاء فقد حلت وسائل الدفع الالكترونية في التعاقد الالكتروني محل النقود العادية ،ذلك انه مع التطور التكنولوجي ،وازدياد التعامل بأسلوب التجارة الالكترونية ظهرت تلك الوسائل كأسلوب مبتكر لسداد المدفوعات في مثل هذه المعاملات2.

4- المعاملات الالكترونية يغلب عليها الطابع الدولي :

لان الطابع العالمي لشبكة الانترنت والافتتاحية التي تتميز بها جعل معظم دول العالم في حالة اتصال دائم على الخط ،مما يسهل ابرام العقود بين مختلف الدول ، وبالرغم من غياب الاتصال المادي بين اطراف التعاقد ومن التباعد المكاني فيما بينهم3 .

الفرع الثالث : أركان ابرام المعاملات الالكترونية:

العقد الالكتروني هو اساس ابرام المعاملات الالكترونية وحتى يكون للعقد صحيحا ومرئيا لأثارة القانونية من خلال التزام اطراف العقد بالتزاماتهم التعاقدية فلا بد من توافر اركانه الثلاثة و التي يشترك فيها مع العقود التقليدية وهي الرضا، العمل ،السبب

غير ان اركان الرضا للعقود الالكترونية يختلف عنه بالنسبة للعقود التقليدية .

اولا : ركن الرضا

التراضي هو توافق ارادتين او اكثر على احداث اثر قانوني ، وهو مايعبر عنه بالتراضي ،فيقال ان البائع قد ارتضى البيع والمشتري قد ارتض البيع .

---

[1] عجالي خالد ، النظام الثانوي للعقد الالكتروني في التشريع الجزائري ،رسالة دكتوراه لنيل شهادة في القانون ، التخصص قانون ،كلية الحقوق ،جامعة مولود معمري ،تيزي وزو،الجزائر ،2015،ص52.

[2] ماجد محمد سليمان ايا الخيل ،العقد الالكتروني ،مكتبة الرشد ،الطبعة الاولى ، المملكة العربية السعودية ،الرياض ،2009،ص38.

[3] قاسي ياسين انيس ومرزوق طاهر، مرجع سابق،ص13.

ويمكن القول ان ارضا هو الاساس الذي تقوم عليه العلاقات التعاقدية القائمة على مبدأ سلطان الادارة ،ويعني هذا ان التراضي قائم على عنصرين الايجاب والقبول 1.

وتماشيا مع ما تم ذكره فالعقد يتم بمجرد ان يتبادل طرفاه التعبير عن ارادتين متطابقتين ،بحيث يكون التعبير عنها باللفظ ،الكتابة او بالإشارة المتداولة عرفا كما يكون باتخاذ موقفا لاتدع ظروف شكا في دلالته2.

حتى يكون ركن الرضا صحيحا ومنتجا لأثاره القانونية وجب توافر الاهلية القانونية لكلا الطرفين من اهلية التعاقد وخلو الادارة من العيوب التي قد تشوبها كالإكراه ، التدليس ،الاستغلال ،كل ذلك ضمان لصحة العقد وعدم ايصاله .

1- الايجاب الالكتروني

أ: تعريف الايجاب الالكتروني :يعرف انه عبارة عن تعبير عن رغبة في التعاقد عن بعد ويتم من خلال وسائط الكترونية أي انه لا يختلف عن الايجاب التقليدي الا في وسيلة التعبيرعنه اذا انه تم عبر الوسائط الالكترونية عن بعد3.

ب: شرط الايجاب :يشترط في الايجاب الالكتروني شرطين اساسيين

*ان يكون الايجاب واضحا وموجها لشخص معين

يصدر الايجاب بطرق التعبير المعتادة الصريحة او الضمنية ولا يصح ذلك السكوت ،فهو الكلام الأول والصمت والسكوت كالعدم والعدم لا يرتب أي اثر4 .

مثلا عقد البيع يجب ان يكون متضمنا للمقدار والنوع والثمن .

*يجب ان يكون الايجاب باتا ومحدد تحديد كافيا :يجب ان يكون عرض الايجاب عن الطرق المختلفة باتا أي جازما ،ويعبر عن ارادة الوجب بالالتزام في حالة قبوله من الموجب له ، وان يخلو من ايه تحفظات مؤثرة في الزامية العرض أي مما يدل على ان صاحب العرض غير جاد في ابرام العقد وقبول العرض5.

2- القبول الالكتروني :

[1] محمد صبري السعدي ،شرح القانون المدني الجزائري ،النظرية العامة لاتزامات ،الطبعة الاولى ،الجزء1، دار هومة، عين مليلة ،الجزائر ،2004،ص79.

[2] بركة رتيمة ،الضامنات القانونية المقررة لحماية المستهلك في مجال المعاملات الالكترونية ،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر الاكاديمي ، تخصص قانون عام اقتصادي، كلية الحقوق ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2019-2020،ص16.

[3] بكوش تقي الدين وبن يحي عبد الغني ،التنظيم القانوني للتجارة الالكترونية ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في القانون الخاص، تخصصا قانون خاص للأعمال ،كلية الحقوق ،جامعة محمد الصديق بن يحي،جيجل،2017-2018،ص64.

[4] محمد يافكر، مرجع سابق ،ص21.

[5] بكوش تقي الدين وبن ناجي عبد الغني ،مرجع سابق ،ص64.

أ- تعريف القبول الالكتروني: هو الارادة الثانية في العقد الصادر ممن وجب اليه الايجاب ، ويجب ان يتضمن النية القاطعة في التعاقد أي يصدر منجز بلا قيد او شرط 1.

ان يكون القبول مطابقا لإجاب فلا يزيد فيه ولا ينقص منه ولا يعد ايجابا جديدا .

ب/ شروط القبول الالكتروني:لكي ينعقد العقد يجب ان يتصف القبول ببعض الشروط لكي ينتج اثاره وهي :

***صدور القبول والايجاب لايزال قائما** :

يتطلب هذ الشرط ان يصدر القبول عن ادارة حره صحيحة وذلك في الفترة التي يكون الايجاب لايزال قائما ومنتجا لأثره من خلالها .

وفي ضوء ماتقدم يتضح ان الايجاب الموجه عبر الانترنت يجب ان يكون القبول فوري من الطرف الاخر وقبل الانتهاء من المحادثة2.

* **مطالبة القبول بالإيجاب** :

أي انه يجب ان تتطابق معه تطابقا تاما ، ،غير معدل فيه بالزيادة او بالنقصان ،والا عد ايجاب جديد.

ونافلة القول ان يكون مطابقا بكل البنود التي وصفها الايجاب والاتفاق على جميع المسائل الجوهرية .

3/ **محل ابرام المعاملات الالكترونية** :

وهو لايختلف عن المحل في العقد العادي الا في بعض اوجه الخصوصية 3.

ويشرط فيه بصفة عامة ان يكون مشروعا موجودا او ممكن قابل للتعيين وهذا المنصوص عليه في المادة 92-93 القاط ج1، وفي ضل عقود التجارة الالكترونية يكون في صورتين اما في عرض السلع او تقديم خدمة ، وهذا ما دفع بالعديد من التشريعات المقررة للهتمام بتعيينه .

4- **السبب في المعاملات الالكترونية**: القاعدة العامة في السبب مثلما تطبق على سائر العقود فانها تطبق على العقود الالكترونية والسبب هو الغاية او الباعث الدافع للتعاقد ويصد به غاية الملتزم من التزامه، فهو لا يختلف عنه في العقود التقليدية باعتباره احد اكران العقد الالكتروني، وتخلفه يؤدي الى بطلان العقد كما لا يشترط فيه ان يكون موجودا او صحيحا وان يكون مشروعا4.

[1]ماجد محمد ليمان ايا الخيل ،مرجع سابق ،ص49.

[2]قاسي ياسين انيس ومرزوق طاهر، مرجع سابق. ص 30.

[3]كريمة بن عمر وياسمية معاش ، مرجع سابق ، ص27.

[4]لزهر سعيد ،النظام القانوني لعقود التجارة الالكترونية ، دار حرمة الجزائر ،2012،ص127.

فشلا العقد الذي يبرمه المستخدم عبر الشبكة والذي ينصب على شراء منزل لفرض اتخادها لأغراض الدعارة يكون باطلا لمخالفته للآداب العامة .

ولقد تضمنه المشرع في المواد 97-98 من القانون 05-10[1] .

المطلب الثاني: خصوصية المعاملات الالكترونية

العقد الالكتروني هو العنصر الاساسي للتجارة الالكترونية ويشكل اكبر نسبة من حجم التجارة الدولية والداخلية وذلك جراء الخصوصية التي يتمتع بها عن باقي العقود بخصوص انه يبرم عبر الشبكة العنكبوتية ،وبين غايتها مع عدم التكاقئ وهذا ما توضحه في الفرع الاول اطراف المعاملات الالكترونية ،والفرع الثاني اثبات المعاملات الالكترونية .

الفرع الاول :اطراف المعاملات الالكترونية

اولا :المورد الالكتروني

هو الطرف الاول للمعاملات الالكترونية عرفه المشرع الجزائري في القانون 05-18 المتعلق بالتجارة الالكترونية في نص المادة 04/06 منه على انه:"كل شخص طبيعي او معنوي يقوم بتسويق او اقتراح سلع او خدمات عن طيق الاتصالات الالكترونية 2"

ومن زاوية اخرى اقر المشرع للمورد الالكتروني بعدة التزامات بمجرد ابرام العقد، وهذا ما تضمنته المواد من 18الى20 من القانون 05-18 ندكر منها :

* الالتزام بأرسال نسخة من العقد الالكتروني واعداد الفاتورة.

* الالتزام بالتسليم واحترام الآجال .

*الالتزام بالمطابقة .

* عدم الموافقة على طلبية منتوج غير متوفر.

*حفض سجلات المعاملات الالكترونية .

*التزام بضمان امن المعلومات الشخصية 3.

---

[1] لزهرسعيد، نفس المرجع السابق ،ص127.

[2] المادة 04/06 من القانون18/05 المتعلق بالتجارة الالكترونية .

[3] عبد الرحمان خلفي، حماية المستهلك الالكتروني ،القانون الجزائري، مجلة جامعة النجاح للابحاث للعلوم الانسانية لمجلد /12،للعدد 01/،جامعة الجزائر،2013،ص18.

ثانيا: المستهلك الالكتروني

هو الطرف الثاني في مجال المعاملات الالكترونية ،يعرف وفقا لنص المادة 03من القانون 09-03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش بانه "كل شخص طبيعي او معنوي يقتني بمقابل او مجانا سلعة او خدمة للاستعمال النهائي من اجل تلبية حاجته الشخصية او تلبية حاجة شخص اخر او حيوان يتكفل"

يعرف ايضا المستهلك هو كل من يقوم بالتصرفات القانونية الازمة لاشباع حاجياته الشخصية والعائلية 1.

اما المستهلك الالكتروني قد ورد تعريفه في القانون 05-18 في نص المادة06/03 "بأنه كل شخص طبيعي او معنوي يقتني بعوض او بصفة مجانية سلعة او خدمة عن طريق الاتصالات الالكترونية من المورد الالكتروني بغرض الاستخدام النهائي"2

استنادا الى ما سبق نجد انه لا يوجد اختلاف حيث ان المستهلك في مجال المعاملات الالكترونية هو نفسه المستهلك في المعاملات التقليدية، ان يكمن فقط ان المستهلك الالكتروني يتعامل بوسيلة الكترونية من خلال الشبكة العنكبوتية ولهم نفس الحقوق والالتزامات مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصية الغالبة على العقود الالكترونية ،ومن زاوية اخرة اقر المشرع للمستهلك الالكتروني التزامات وهذا ما تضمنته المواد 16و17 من القانون 05_18 المتعلق بالتجارة الالكترونية ونذكر منها:

*دفع الثمن .

*توقيع وصل الاستلام وجوبا3.

الفرع الثاني :الاثبات في المعاملات الالكترونية

يتم اثبات المعاملات الالكترونية من خلال اليات استحدثتها في مختلف الهيئات والمنظمات التشريعية بغية حماية هذا النوع من العقود ،كما انا المشرع الجزائري حما المعاملات الالكترونية من خلال القانون 04-15 المتعلق بالتوقيع والتصديق الالكترونيين .

اولا: التوقيع الالكتروني

يعتبر التوقيع الالكتروني من بين اهم التقنيات الحديثة لحماية المعاملات الالكترونية ، ولقد تعددت تعريفاته ما بين التشريع والفقه .

---

[1] عبدالرحمانخلفي،نفسالمرجعالسابق،ص18.

[2] قانون رقم 05-18 المؤرخ في 10ماي 2018، المتعلق بالتجارة الالكترونية.

[3] المادة 16و17 من القانون 05-18 المتعلق بالتجارة الالكترونية .

1- تعريف الفقهي للتوقيع الالكتروني:يعرف انه تغيير شخص عن ارادته في الالتزام بتصرف قانوني معين مبني على اطراف تكوينه رموز سرية يعلمه هو وحده تسمح بتحديد هويته 1.

2- تعريف التوقيع الالكتروني في التشريعات الدولية:عرف قانون اليونسترال النموذجي للتوقيع الالكتروني سنة2001.التوقيع الالكتروني بأنه :"بيانات في شكل الكتروني مدرجة في رسالات بيانات او المضافة اليها او مرتبطة بها منطقيا"، ويجوز ان يستخدم للتعيين هوية الموقع بالنسبة الى رسالة بيانات، وبيان موافقة الموقع على المعلومات الواردة فيها2.

3- تعريف المشرع الجزائري للتوقيعالالكتروني :المشرع الجزائري فقد ادرج التوقيعالالكتروني للمرة الاولى من قبل المشرع سنة 2005 والقانون 10-05 المؤرخ في20جوان2005 المعدل والمتمم للقانون المدني ، الذي من خلاله الاعتراف بالكتابة الالكترونية كوسيلة اثبات وذلك بإضافة المادتين 323و323مكررة .3

وتماشيا مع ما تم ذكره تم تقنين التوقيع الالكتروني بالجزائر بالمرسوم التنفيذي رقم167-07 الا ان اول اعتراف صريح ومباشر بتقنين التوقيع الالكتروني في نص المادة 02 الفقرة 1 بانه قانون 04-15 4 : بانه بيانات في شكل الكتروني ،مرفقة او مرتبطة منطقيا ببيانات الكترونية اخر، تستعمل كوثيقة توثيق5:

4- صور التشريع الالكتروني :للتوقيع الالكتروني صور وهي كالاتي

أ التوقيع الرقمي (الكودي) : عبارة عن عدة ارقام يتم ترتيبها لتكون في النهاية كود يتم التوقيع به ويستخدم في التعاملات البنكية والمراسلات الالكترونية التي تتم بين التجار او بين الشركات فما اقر القضاء الفرنسي بصلاحية التوقيع الرقمي الذي يتم بواسطة شخص من خلال الرقم الخاص المستخدم في بطاقات الدفع ،وهذا بالنسبة للاتفاقات المتعلقة بأثبات التصرفات6 .

ب/التوقيع البيومتري : يعرف هدا التوقيع بالخصائص الذاتية ،مفاده ان لكل انسان خصائص ذاتية تسمح بتمييزه عن غيره بشكل موثوق به كبصمة الإصبع، وبصمة شبكة العين، و نبرة الصوت ،والتعرف على الوجه البشري.

---

[1]قاسي يسين انيس ومرزوق طاهر ،مرجع سابق ،ص34.

[2]قانون اليونسترالالنموذجي الذي اعتمدته لجنة القانون التجاري الدولي لدى الامم المتحدة في دورتها34 بتاريخ2001/07/05 لتنظيم التوقيع الالكتروني في سياق العلاقات ذات الطابع التجاري.

[3]محمد بوطلافاس ووداد قوقة ،التوقيع الالكتروني والمصادقة الالكترونية كوسيلة حماية للمعاملات الالكترونية ،مجلة البحوث في العقود وقانون الاعمال ،العدد السابع،جامعة الاخوة منتوري قسنطينة ، 2019،ص91.

[4]القانون 04-16 المؤرخ في 21فيفري2015يحدد القاعدة العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين ،ج ر ع 06المؤرخ في 10 فيفري2015.

[5]طه عيساني،التوقيعالالكترونيكالية لحماية المعاملاتالالكترونية،مجلة الباحثللدراساتالاكادمية،المجلد 6/ ،العدد01/ ،جامعةباتنة 01-2019،ص562.

[6]قاسي انيس ومرزوق الطاهر، مرجع سابق،ص37.

كما ان له حجية كبيرة في الإثبات لأنه يتميز بالثبات النسبي.

أما عن كيفية تطبيق هاته التقنية في حماية المعاملات الإلكترونية ، فهي تتم عن طريق تخزين هده الخواص عن طريق جهاز الحاسب الالي بطريقة التشفير ثم يعاد فك هدا التشفير للتحقق من صفة التوقيع، و دلك بمطابقة صفات العميل المستخدم للتوقيع مع الصفات التي تم تخزينها .

ج/ التوقيع بالقلم الالكتروني :

ويتم ذلك عن طريق استخدام قلم الكتروني خاص يمكن عن طريق الكتابة على شاشة الكمبيوتر ، ويقدم هذا البرنامج بوظيفتين اساسيتين لهذا النوع من التوقيعات :

الاولى: هي خدمة التقاط التوقيع

الثانية :خدمة التحقق من صفة التوقيع

ويحتاج هذا النظام الى جهاز حاسب الي بمواصفات خاصة1.

5- مجالات استخدام التوقيع الالكتروني:

- يكون استخدامه في مجال الحكومة الالكترونية.
- في مجال المعاملات التجارية.
- فيمجالالمعاملات المدنية الالكترونية .

ثانيا :التصديق الالكتروني

أ التعريف الفقهي للتصديق الالكتروني : يعرف بانه وسيلة او اجراء التقني يسمح بتحديد هوية المتعامل الالكتروني وكذا المحرر الالكتروني وحمايته من أي غش او احتيال وذلك بالاعتماد على تقنية التوقيع الالكتروني وتصديقه واستخدام نظم معلوماتية موثقة تساعد على التأكد من صحة المعلومات المتداولة بين المتعاملين وذلك بالاعتماد على هيئات خاصة ارعانية تقوم بذلك تسمى (مقدم خدمات التصديق الالكتروني)2

التعريف التشريعي للتصديق الالكتروني :

[1]محمد بوطلافس ووادقوقة،مرجع سابق،-ص93.

[2]توتي عادل وساحلي كاتية ،الاطار القانوني للتصديق الالكتروني في الجزائر ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في القانون، تخصص القانون العام للاعمال، كلية الحقوق، جامعة عبد الرحمان ميرة ،بجاية،2016،ص11.

يقصد بالتصديق : التوثيق او الاقرار او الاثبات، ولقد اطلقت عليه بعض التشريعات اسم التوثيق الالكتروني ،ويعرف بانه تلك العملية التي تمكن من تأكيد هوية الموقع او من قام بإجراء المعاملة الالكترونية .

بالرغم من اهمية التصديق الالكتروني وعلاقته المباشرة بالتوقيع الالكتروني باعتباره وضيفة مكملة له الا ان اغلب التشريعات الدولية والوطنية لم يولي له عناية كبيرة لتحديد مفهومه ،واكتفت بربطه بالجهة او الهيئة المكلفة بالاشراف عليها .

الجهة المكلفة بحزمة التصديق الالكتروني :

أ التعريف التشريعي للجهة المكلفة لخدمة التصديق الالكتروني : قانون اليونسترال النموذجي بشأن التوقيعات الالكترونية لعام 2001سماها مقدم خدمات تصديق وعرفها انها شخص يصدر الشهادات بموجز ان يقدم خدمات اخرى ذات صلة بالتوقيع الالكتروني[1] .

اما المشرع الجزائري فقد خالف التشريعات النموذجية واطلق عليها تسمية "مؤدي خدمات التصديق الالكتروني " من خلال نص المادة 3الفقرة 10 من المرسوم التنفيذي 162-07 [2]

التي احال تعريفها الى نص المادة 30/10من القانون 218-04 كل شخص طبيعي او معنوي يشغل شبكة الاتصالات الالكترونية مفتوحة للجمهور او يقدم للجمهور خدمات الاتصالات الالكترونية .

شهادة التصديق الالكتروني: تعرف بانها تلك الشهادات التي تثبت نسبة التوقيع الالكتروني الى الشخص مصدره استنادا الى الاجراءات توثيق معتمدة [3]

عرفتها المادة2من قابون اليونسترال الخاص بالتجارة الالكترونية الصادر عن هيئة الامم المتحدة، الشهادة الالكترونية رسالة بيانات او محل اخر يؤكد ارتباط بين الموقع وبين انشاء التوقيع الالكتروني للتحقق من الموقع وتؤكد هوية هذا الشخص.

كما عرف المشرع الجزائري شهادة التصديق الالكتروني المادة 7/2 من القانون 04/15 [4].بانها : "وثيقة في شكل الكتروني تثبت الصلة بين بيانات التحقيق من التوقيع الالكتروني والمحقق"

---

[1] طه عيساني،مرجعسابق،563-564.

[2] مرسوم تنفيدي رقم07-162 مؤرخ في 13 جمادى الاولى عام1428الموافق ل 30 ماي سنة2007 المعدل والمتمم المرسوم01-123المؤرخ في2001/05/09 المتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل نوع من انواع الشبكات بما فيها الاسلكية الكهربائية ومختلف خدمات المواصلات السلكية والاسلكية.

[3] حمودي ناصر ، النظام القانوني لعقد البيع الدولي المبرم عبر الانترنت ،رسالة لنيل درجة دكتورا في العلوم القانونية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة مولود معمري ، تزيوزو،2009،ص311.

[4] القانون04-15المتعلق بالتوقيع والتصديق الالكتروني .

بيانات شهادة التصديق الالكتروني:لكي تكون الشهادة قيمة قانونية كاملة في الاثبات ،يجب ان تشتمل على بيانات معينة تبحث على الثقة في مضمونها وهذه البيانات هي :

- تحديد شخصية مقدم خدمة التوثيق ،والدولة التي نشاء بها لممارسة اختصاصه:
- اسم الموقع الفعلي صاحب الشهادة او اسمه المستعار.
- ميزة خاصة للموقع ، وذلك حسب الاستعمال الذي اعطيت من اجله
- تحديد المفتاح العام الذي من خلاله التحقيق من ان التوقيع الرقمي قد انشأ باستخدام المفتاح الخاص(المناظر له)والخاضع لسيطرة الموقع وحده.
- تاريخ بدء صلاحية الشهادة ،وتاريخ انتهائها .
- الرقم التسلسلي الخاص بالشهادة .

التوقيع الالكتروني لمقدم خدمة التصديق القائم بتسليم الشهادة.

المبحث الثاني: الطبيعة القانونية لجائحة كوفيد 19

شهد العالم منذ ديسمبر 2019 انتشارا واسعا لفيروس كورونا في فترة وجيزة، حيث أعلنت معظم دول العالم اكتشافها لحالات الإصابة بهذا الفيروس على أراضيها، لتعلنه منظمة الصحة العالمية في مارس من سنة 2020 جائحة عالمية يجب مواجهتها باتخاذ مجموعة من التدابير الاحترازية، حيث تبنت العديد من الدول هذه الجائحة على أنها حالة طوارئ.

وعليه سنتطرق إلى مفهوم الجائحة في المطلب الأول و تكييف جائحة كوفيد 19 بين القوة القاهرة و الظرف الطارئ في المطلب الثاني.

المطلب الأول : مفهوم الجائحة

إن الجوائح العامة أمر نادر الحدوث وهو ما يجعل الاهتمام بكيفية التعامل معها يدرج ضمن آخر سلم الاهتمامات، ما يبرر الارتباك الذي حصل بين الدول حيال التعامل مع الجائحة الحالية في بدايتها وهو ما يدفعنا إلى محاولة معرفة مفهوم الجائحة، كالتعريف بها وتمييزها عن المعاني القريبة منها، و معرفة خصائصها و شروطها، و التطرق إلى نظرية وضع الجوائح.

الفرع الأول: تعريف الجائحة

الجائحة لغة : من الجوح وهو الاستئصال، يقال جاحتهم السنة جوحاً و جياحة إذا استأصلت أموالهم، والجائحة من الشدة والنازلة العظيمة التي تجتاح المال. ويتضح أن الجائحة في اللغة هي الشدة المذهبة والمتلفة للمال أو النفس أو غيرها، ومدارها على الإتلاف و الهلاك و الاستئصال و النازلة الشديدة.[1]

الجائحة اصطلاحا : ما لا يستطاع دفعه، وعرفها معجم المصطلحات للعلوم الشرعية على أنها مصيبة عامة لا يستطاع دفعها من آفة سماوية كمطر شديد و حر و برد شديدين، وجراد يغطي الآفاق ويأكل الزرع، وعرفها بعضهم كل شيء لا يستطاع دفعه ولو علم به.

و هي داهية مصيبة تحل بالرجل في ماله فتجتاحه كله، أصابته جائحة هذا العام، سنة جائحة: جدبة، غبراء، قاحلة. [2]

---

[1] – راجع: نوار السادات الصالح بزعي، نظرية الجوائح في الفقه الإسلامي والقانون القطري، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماجستير في الفقه و أصوله، جامعة قطر، جانفي 2019، ص13. أيضا، معجم الوسيط , مجمع اللغة العربية بالقاهرة 1960م. أيضا، قاموس المعاني https://www.almaany.com

[2] د عبد الكريم أحمد قندوز, دور التمويل الإسلامي في حالات الجوائح , دراسات معهد التدريب و بناء القدرات،صندوق النقدي العربي، العدد 3، أبو ظبي، يونيو 2020 ص10

تنقسم الجائحة إلى قسمين :

- جائحة لا دخل للآدمي فيها: (سماوية) كالبرد و القحط و الريح و الثلوج و الزلزال و الجراد والطير الغالب والآفات التي تهلك الثمار و الأوبئة كالطاعون و الفيروسات وغير ذلك.
- جائحة من قبل الآدمي : كفعل السلطان والجيوش ونحوها وما تسببه من دمار وخراب للممتلكات.

فالدراسات كانت تربط الجائحة إلا بالآفات السماوية إلا أنه حصل خلاف حول ما إذا كانت الأحداث الكبيرة التي تقع بفعل الآدمي، والأجدر أن الجائحة تشمل كليهما، إضافة إلى محل الجائحة كان في القديم يتعلق بالبقول والثمار إلا أنه مع الوقت شمل كل أنواع المعاملات التجارية .[1]

من خلال ما سبق من تعريفات للجائحة هناك خصائص يجب توفرها في الواقعة أو الحدث لوصفه بالجائحة وهي :

1- أن يكون انتشاره على رقعة جغرافية واسعة جدا.

2- عدد المتضررين من الجائحة كبير يفوق متوسط عدد المتضررين في الأحداث الأخرى.

3- آثاره الاقتصادية كبيرة جدا يصعب على الفرد أو المؤسسة تحملها دون تدخل الدولة.

4- يؤدي غالبا إلى اختلال في العلاقات العقدية التي تبنى في الأصل على التوازن الاقتصادي بين الأطراف.

الفرع الثاني: تمييز الجائحة عما يشابهها

توجد مصطلحات كثيرة تتداخل مع مفهوم الجائحة لذالك وجب التمييز بينها

أولا الوباء : عرفته منظمة الصحة العالمية على أنه حالة انتشار لمرض معين حيث يكون عدد حالات الإصابة أكبر مما هو متوقع في مجتمع محدد أو مساحة جغرافية معينة أو موسم أو مدة زمنية , والوباء بدوره ينقسم إلى :

- ❖ وباء عام : هو وباء ينتشر بين البشر مساحته كبيرة كالقارة مثلا ويسمى بالوباء المتفشي .

معجم اللغة العربية المعاصرة ، موقع عرب ديكت https://www.arabdict.com/ar/ أيضا: موسوعة الفقه الكويتية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية صادر بتاريخ 1984م

أيضا: محمد إبراهيم كتان، الجوائح و أثرها في المعاملات المالية، طالب دكتوراه، **Avrasya Sosyal ve Ekonomi Araştırmaları Dergisi** (**ASEAD**)

Eurasian Journal of Researches in Social and Economics (**EJRSE**)

[1] راجع: عبد الكريم أحمد قندوز، مرجع سابق، ص 10

❖ وباء مستوطن: هو وباء واسع الانتشار لكنه مستقر من حيث معرفة عدد الإصابات فلا يعتبر جائحة، ومثال ذلك الأنفلونزا ونزلات البرد الموسمية.

يشترط لوصف المرض بالوباء شروط وهي :

1) سرعة الانتشار : إذا انتشر المرض في بلد محدد سمي وباء، أما إذا انتشر في رقعة أكبر أي أكثر من دولة سمي بالوباء الجائح .
2) العدوى بين الناس : مهما كان عدد المصابين كبير فإن لم يكن المرض معديا فهو لا يوصف بالوباء، مثلا النوبات القلبية تحصد بالملايين سنويا إلا أنها ليست وباء .
3) عدد الناس المعرضين لخطر الإصابة : فإذا كان المرض يصيب فئات معينة بذاتها دون الفئات الأخرى فإنه لا يسمى وباء.[1]

ثانيا النازلة : جمعها نوازل ومعناها

لغة: هي الشدة بين شدائد الدهر أو المصيبة أو الكارثة الشديدة.

اصطلاحا : فهي الوقائع المستجدة التي تتطلب اجتهادًا ملحاً.

ثالثا العذر:

لغة: هو الحجة التي يعتذر بها، يقال أعذر الرجل إذا بلغ أقصى الغاية في العذر .

اصطلاحا: هو العجز في المضي في موجب العقد إلا بضرر يلحقه لم يلتزم بالعقد.[2]

تطابق فيروس كوفيد 19 مع الجائحة:

بالنظر إلى الانتشار الواسع والسريع لهذا الفيروس عالمياً، وبالرجوع إلى تعريف الجائحة وخصائصها نجد أنها تتوفر كلها في هذا الفيروس بل ويمكن اعتباره جائحة لم يسبق لها مثيل، حيث أن هذا الفيروس انتشر في كل أرجاء العالم في ظرف قياسي فهو يتميز بسرعة الانتشار وسرعة العدوى، إضافة إلى أعداد المتضررين الذي فاق المتوسط بكثير، دون أن ننسى آثاره الاقتصادية والاجتماعية التي أثرت بشكل كبير أدى إلى إختلالات كبيرة في

[1] راجع: عبد الكريم أحمد قندوز، مرجع سابق، ص 13
أيضا: مدونة جامعة الفلاح دبي، مالفرق بين الجائحة و الوباء، afu.ac.ae
[2] راجع: عبد الكريم أحمد قندوز، مرجع سابق، ص 13

العلاقات التعاقدية سواء بين الأفراد أو المؤسسات ولازال يؤثر إلى أجل غير معلوم، وعليه فإن فيروس كوفيد 19 يعتبر جائحة بحق وبكل المعايير الصحية والاقتصادية.[1]

الفرع الثالث: نظرية وضع الجوائح و الحلول التي توفرها

تعتبر فكرة وضع الجوائح مبدأ عام أقرته الشريعة الإسلامية لإبراز عدالتها ومرونتها في مواجهة ما يطرأ على الالتزامات التعاقدية، وكان هذا المبدأ مصدر لاستنباط الكثير من الأحكام التي تناسب مختلف أنواع الجوائح والأحداث الطارئة أو القاهرة التي صادفت الأشخاص، وأثرت على قدرتهم في الوفاء بالتزاماتهم وتعتبر الأحكام المستنبطة من هذا المبدأ مبنية على رفع الحرج والمشقة وإزالة الضرر أو تخفيفه، وإقامة العدل بين العقود المختلفة.

إن نظرية وضع الجوائح تعمل على رفع الضرر عن المشتري المنكوب بخسارة فادحة، لم تكن مستحقة بالعقد، ولا يد له فيها، كما أنه ليس بإمكانه دفعها لأنها حصلت بسبب ظرف طارئ غير متوقع، ولرفع هذه الخسارة يتدخل المشرع لجعلها من ضمان البائع لا من ضمان المشتري ليحقق بذلك التوازن العقدي ويطبق مبدأ العدالة، بأن يساوي الثمن المدفوع السلعة المشتراة.[2]

أدلة وضع الجوائح من السنة النبوية الشريفة :

جاء في صحيح مسلم عن جابر (أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بوضع الجوائح) و جاء أيضا في صحيح مسلم عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لو بعت من أخيك ثمراً فأصابته جائحة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئاً، بم تأخذ مال أخيك بغير حق).

و يقول ابن عبد البر في التمهيد : "وممن قال بوضع الجوائح هكذا مجملاً أكثر أهل المدينة منهم يحي بن سعيد الأنصاري، ومالك بن أنس وأصحابه وهو يقول عمر بن عبد العزيز، وبوضع الجوائح كان يقضي رضي الله عنه، وبه قال أحمد بن حنبل وسائر أصحاب الحديث وأهل الظاهر". [3]

بيان ما توضع فيه الجائحة :

لقد اقتصرت فكرة وضع الجائحة على الثمار و الزروع فقط، و حسب المذهب المالكي فإن ما يعتبر في وضع الجائحة هو كل بيع يحتاج إلى بقائه في أصله وحاجته إلى ذلك تكون على حالتين :

---

[1] – راجع: نفسه، ص 19

[2] – راجع: نفسه، ص، 36.

[3] – راجع: نزار أحمد عيسى عويضات، أثر العذر و الجائحة في عقدي البيع و الاجارة و ما يقابلهما في القانون المدني، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في الفقه و التشريع، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2003، ص، 57.
أيضا: عبد الكريم أحمد قندوز، مرجع سابق، ص، 37.

الحالة الأولى: الثمر الذي يحتاج إلى إبقائه لانتهاء صلاحه وطيبه كثمر النخل والعنب إذا أشتري عند بدو صلاحه، كثمر التفاح، التمر، البطيخ، الورد، الفول....

الحالة الثانية: الثمر الذي يحتاج إبقائه لبقاء رطوبته ونضارته كالعنب مثلاً وعليه فإن الثمر الذي لا يحتاج إلى إبقائه في أصله لإتمام صلاحه ولا لبقاء نضارته كالتمر اليابس، والزرع فلا خلاف في أنه لا يوضع فيه جائحة لأنه ليس له في أصله منفعة يستنظر استيفاؤها.[1]

الحلول التي توفرها نظرية وضع الجوائح :

إن نظرية وضع الجوائح وجدت لجانب الطرف المتضرر الذي مسته خسارة فادحة بسبب الجائحة التي أتلفت أو استأصلت المبيع بعد أن أبرم العقد في ظروف مستقرة، وتوضع هذة النظرية من أجل تعديل الالتزامات العقدية ورفع الإرهاق والخسارة الفادحة وتحقيق التوازن العقدي بين طرفيه، وذلك عملاً بالقاعدة الغنم بالغرم، ومن بين الحلول التي توفرها هذه النظرية نجد :

تعديل الالتزامات التعاقدية: ويحدث ذلك إذا ضمن البائع خسارة المبيع التالف بالجائحة ولهذا الأمر حالات :

1. حالة التلف الكلي للمبيع: إذا تلف المبيع كاملاً، يفسخ العقد ويسترد المشتري ثمن المبيع إن كان قد دفعه للبائع، أما إذا لم يدفعه بعد فيسقط عنه.
2. حالة التلف الجزئي للمبيع: في هذه الحالة ينزل إلتزام المشتري بمقدار التلف الحاصل في المبيع.

تحديد الطرف الذي يتحمل الخسارة الناتجة عن الجائحة: يحتمل الأمر حالتان وهي :

1. إذا كانت الخسارة أقل من الثلث يتحملها الطرف المتضرر من الجائحة لأن خسارة مادون الثلث يدخل في حكم اليسير فإن كانت الخسارة أكثر من الثلث كانت من ضمان البائع .
2. إذا زادت الخسارة عن الثلث : للمشتري خيارين الأول أن يفسخ العقد ويرجع بالثمن على البائع. و الثاني أن يمضي في العقد و يرجع بقيمة المتلف على البائع.[2]

زمن وقوع الجائحة:

[1] – راجع: نزار أحمد عيسى عويضات، مرجع سابق، ص ص، 69- 70.

[2]– راجع: عبد الكريم أحمد قندوز، مرجع سابق، ص، ص، 37- 38.

وقوع الجائحة قبل القبض : اذا هلك المبيع قبل القبض بسبب الجائحة وقع الضمان على البائع، ويتخلص المشتري من الالتزام لأنه اصبح مستحيلا.

وقوع الجائحة بعد القبض : في هذه الحالة لا تأثير للجائحة على الالتزام لأن البيع تم و القبض تم، بعدها وقعت الجائحة فإذا هلك المبيع او تأثر يكون الضمان على المشتري لأن البيع نافذ.

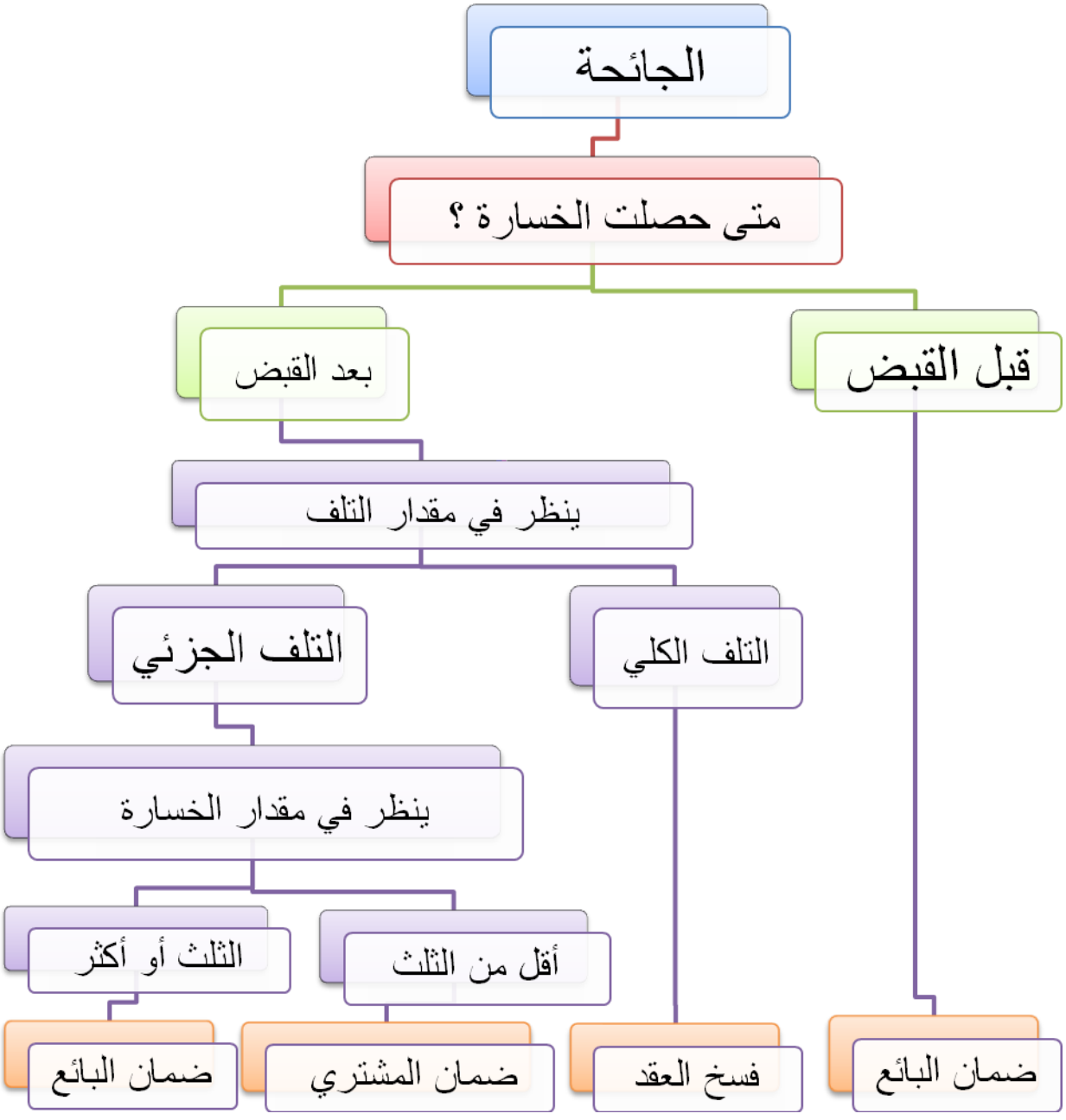

شروط وضع الجوائح : تتمثل في اربعة شروط

الشرط الاول: أن يكون شراء الثمرة مستقلا عن الاصل، فالمشتري يقوم بشراء الثمر دون أصله، أو اشترى الثمرة ثم اشترى أصلها منفصلا عنها. أما اذا اشترى الثمرة و الاصل معا فلا يوجد تراخ في العقد ولا يمكن وضع الجائحة.

الشرط الثاني: أن يكون بقاء الثمرة ليتم طيبها لا أكثر، بحيث اذا نضجت الثمرة و مر عليها من الوقت ما يسمح للمشتري بقطفها ولم يفعل فإذا تأثرت بجائحة لا يمكن وضع الجائحة لأن العقد قد تم بطيب الثمرة اي أنه تم قبل ان تقع الجائحة.

الشرط الثالث: ان يكون الثمر عوضاً عن بيع.

الشرط الرابع: أن يبلغ ما أجيح الثلث. جرت العادة أن الثمر لا بد أن يسقط بعضه بسبب الهواء أو الطير، و المشتري يتوقع أن تنقص الثمار بهذا المقدار، و عليه ما قل عن الثلث فهو يسير و ما زاد فهو كثير. [1]

المطلب الثاني : جائحة كوفيد بين القوة القاهرة و الظرف الطارئ

أثار انتشار فيروس كوفيد 19 اضطرابا وضجة في جميع مناحي الحياة , فلم يعد يصادف الشخص مشكل إلا ولفيروس كوفيد 19 تأثير في ذلك سواء صحيا أو اقتصاديا أو قانونياً وهذا المجال الأخير يستوجب التدخل الجاد لحل المشكلات الطارئة عليه ولعلّ أهم شيء يسهل به حل هذه المشكلات القانونية الناتجة عن انتشار الفيروس هي معرفة مالطبيعة القانونية لهذه الجائحة هل هي قوة قاهرة أم غير ذلك، إن ما لموضوع القوة القاهرة من بعد اقتصادي و قانوني هام أدى إلى كثرة النقاش في هذا الموضوع مما أفرز عنه الكثير من التأويلات و اختلاف في الآراء ووجهات النظر حول مدى توافر شروط القوة القاهرة من عدمه في جائحة كوفيد 19 هذه الجائحة التي كانت لها آثار سلبية عديدة بالإضافة إلى آثارها الإيجابية على بعض المجالات، ذالك باختلاف الظروف المحيطة بالمعاملات والالتزامات المتنازع بشأنها، و باختلاف مواقع المؤسسات فالعديد من المؤسسات و الشركات العالمية أخلت بالتزاماتها التعاقدية تجاه زبائنها بسبب إنتشار الفيروس و الإجراءات الإحترازية التي طبقت من طرف الدول بسببه حفاظاً على الأمن الصحي .

والجزائر ليست في منأى عن هذه الإشكالات المطروحة حيث تأثرت مبادلاتها التجارية والدولية و ألغت رحلاتها و أجلت نشاطاتها ولقاءاتها مما أدى إلى تضرر الشركاء و المؤسسات والمقاولات المعنية مما يستوجب

[1] – راجع: نفسه، ص ص، 38- 39- 40.

النقاش حول نظرية القوة القاهرة ومدى إمكانية إستفادة هذه الشركات و المقاولات منها للتحلل من إلتزاماتها العقدية أو تعديلها أو التخفيف منها .

لقد تبنى الفكر القانوني و الإجتهاد القضائي آليتين لحماية المدين الذي أرهقه الإلتزام وأصبح التزامه يفوق طاقته بحيث يصعب تنفيذه أو يستحيل تنفيذه، و تتمثل هاتين الآليتين في نظرية القوة القاهرة و نظرية الظروف الطارئة، وهما في الأصل ترجمة وطيدة بين القانون و الاقتصاد من جهة ومبادئ الأخلاق من جهة أخرى فالمدين إذا أخل بالتزامه العقدي يسأل عقدياً. ومن صور ذلك عدم تنفيذ الإلتزام في الوقت المتفق عليه إلا أن هذه المسؤولية العقدية ترفع عن المدين إذا تمسك بسبب أجنبي عنه كان قد أدى إلى عدم الالتزام بالعقد، ويتمثل السبب الأجنبي في كل الظروف و الوقائع المادية أو القانونية التي يمكن للمدعى عليه (المدين) في دعوى المسؤولية المدنية أن يتمسك بها ليثبت أن الضرر لا ينسب إليه، وإنما هو نتيجة الوقائع المادية أو القانونية الأجنبية عنه و تعتبر القوة القاهرة من أهم صور السبب الأجنبي.[1]

الفرع الأول: جائحة كوفيد 19 قوة قاهرة

تعريف القوة القاهرة : لقد عرفها السنهوري بأنها الحادث الذي يستحيل دفعه، و لا يمكن توقعه، فإذا توفر عنصري استحالة الدفع وعدم التوقع كان الحادث أجنبياً عن الشخص لا يدل له فيه ، أما العكس فغير صحيح فقد يكون الحادث أجنبياً عن الشخص ومع ذلك يستطيع توقعه قبل أن يقع أو يستطيع دفعه بعد أن وقع.

وعليه يتطلب القول عن حادث ما أنه قوة قاهرة توفر شرطين هما:

أولاً عدم إمكان التوقع : فإذا كان توقعه ممكن وإن استحال دفعه فلا يعد قوة قاهرة وعدم إمكان توقعه ليس من جانب المدعى عليه فقط بل من جانب أشد الناس يقظة وبصراً بالأمور، فالمعيار موضوعي لا ذاتي، كما يجب أن يكون عدم التوقع مطلقا لا نسبياً، أما بالنسبة للزمان فيجب أن يكون عدم إمكان التوقع في المسؤولية العقدية وقت إبرام العقد، و بالنسبة للمسؤولية التقصيرية فيكون عدم إمكان التوقع وقت الحادث نفسه.

[1] – راجع: جلطي منصور، الآثار القانونية لفيروس كورونا المستجد على الإلتزامات التعاقدية، حوليات جامعة الجزائر1، المجلد34، عدد خاص القانون و جائحة كوفيد19، جويلية 2020، ص ص 487-488 .

ثانياً استحالة الدفع : بحيث إذا أمكن دفعه حتى وإن استحال توقعه لا يعتبر قوة قاهرة، وعليه فاستحالة دفعه تجعل تنفيذ الالتزام مستحيلاً استحالة مطلقة، أي أن الاستحالة تبقى قائمة حتى و إن تغير المدين.[1]

في التشريع الجزائري : لم يعرف المشرع الجزائري القوة القاهرة لكنه أشارة إليها في بعض النصوص على أساس الاستحالة المطلقة لتنفيذ الالتزامات العقدية، سواء استحالة تنفيذ الالتزام أو استحالة رد القوة القاهرة مشيراً إلى أن هذه القوة لا إرادة للمدين فيها، وهو ما جاء في نص المادة 176 من القانون المدني الجزائري " إذا استحال على المدين أن ينفذ الالتزام عينا حكم عليه بتعويض الضرر الناجم عن عدم تنفيذه التزامه، ما لم يثبت أن استحالة التنفيذ نشأت عن سبب لا يد له فيه، ويكون الحكم كذلك إذا تأخر المدين في تنفيذ التزامه " والمادة 307 من نفس القانون والتي نصت على " ينقضي الالتزام إذا أثبت المدين أن الوفاء به أصبح مستحيلاً عليه لسبب أجنبي عن إرادته."

و في عدم وجود تعريف للقوة القاهرة في التشريع الجزائري، والذي اعتبر القوة القاهرة سبب أجنبي معفي من المسؤولية , وجب تحديد مفهوم السبب الأجنبي أولاً لتطبيق نظرية القوة القاهرة. [2]

السبب الأجنبي :

إن نص المادة 127 من القانون المدني الجزائري المتعلقة بالمسؤولية التقصيرية لم تحدد معنى السبب الأجنبي بل اقتصرت على تبيان الأثر المترتب على ثبوته واكتفت بإيراد صوره، كالقوة القاهرة أو الحادث الفجائي، أو خطأ الضحية، أو خطأ الغير.

ويقابله عمل الغير في المادة 138 فقرة 2 من نفس القانون، وبناءً على هذه النصوص التي تجعل من السبب الأجنبي نظام له دور وظيفي في منع قيام المسؤولية المدنية نتيجة تأثيره على الإرادة، فهو يفقد من يتمسك به قدرته على التصرف، كذلك عناصر السبب الأجنبي خاصة عنصر عدم إمكانية التوقع تحقق هدف الفكرة

[1]– راجع: عبد الرزاق أحمد السنهوري،الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، المجلد الثاني، نظرية الإلتزام، مصادر الإلتزام، الطبعة الثالثة الجديدة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2000، ص ص 994 – 997 .

[2]– راجع: صهيب ياسر شاهين و معنصري مريم، التكييف القانوني لجائحة كورونا بين القوة القاهرة و الظروف الطارئة في إطار عقود العمل، دراسة مقارنة بين التشريع الفرنسي و الجزائري، مجلة المؤتمرات العلمية الدولية، الصادرة عن المركز الديمقراطي العربي، العدد الأول، المجلد 1، جويلية 2020، ص 189 .
أيضا: لطرش علي، الدفع القضائي بشهادة القوة القاهرة لوباء كورونا كمبرر لإنهاء إلتزامات المستخدم في التشريع الجزائري، مجلة العلوم السياسية و القانون،عدد خاص المركز الديمقراطي العربي– برلين– ألمانيا، العدد 25، المجلد 4، نوفمبر 2020، ص 148.

وهي تيسير الحصول على التعويض للمتضرر، ويمكن أن يكون التعريف المناسب للسبب الأجنبي أنه كل واقعة أو حادثة تنشأ بدون إرادة المدين و لا يكون باستطاعته توقعها أو منع حدوثها. فهي تحدث وتنشئ ضرراً.

كما عرفه بعض الفقهاء على أنه :

"كل فعل أو حادث معين لا ينسب إلى المدعى عليه ويكون قد جعل منع وقوع الفعل الضار مستحيلاً ".

" أن تكون الواقعة التي يتمسك بها المدين لا يد له فيها ..."

" أمر غير متوقع حصوله ولا يمكن دفعه مما يؤدي مباشرة إلى حصول الضرر. "

" فعل أو حادث غير متوقع وغير ممكن الدفع من قبل المسؤول وخارج عنه، نشأ عنه الضرر. " [1]

وبناءً على هذه التعريفات نستنتج أن للسبب الأجنبي عناصر تتمثل في:

1. عدم التوقع
2. استحالة الدفع
3. أن يكون خارج عن إرادة المسؤول .

وعليه وجب توفر عناصر السبب الأجنبي في الواقعة أو الحادث ليتمكن القاضي بسلطته التقديرية الواسعة من تكييف هذه الواقعة قوة قاهرة من عدمه ذلك أن ظروف كل واقعة تختلف عن الأخرى فما يعد سبب أجنبي في ظل ظرف معين قد لا يعد كذلك في ظروف أخرى.

في القضاء الجزائري : فقد عرفت المحكمة العليا القوة القاهرة في قرار صدر عنها بتاريخ 1990/06/11م كما يلي "كارثة طبيعية غير متوقعة، ولا يمكن التصدي لها وتفلت من مراقبة الإنسان. [2]

تعريف القوة القاهرة في بعض التشريعات الأخرى

عرف المشروع المغربي القوة القاهرة في الفصل 269 من قانون الالتزامات والعقود بأنها " القوة القاهرة هي كل أمر لا يستطيع الإنسان أن يتوقعه كالظواهر الطبيعية (الفيضانات، الجفاف، العواصف والحرائق والجراد) وغارات العدو وفعل السلطة ويكون من شأنه أن يجعل تنفيذ الالتزام مستحيلاً ولقد رأى بعض فقهاء في المغرب

[1] – راجع: عسالي عرعارة، السبب الأجنبي في المادتين 127 و 2/138 ، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية و السياسية، العدد 2، ص 424.
أيضا: جلطي منصور، مرجع سابق، ص 488.

[2] – راجع: نفسه، ص

أن جائحة كوفيد19 قوة قاهرة مادامت حادثاً عاماً وشمل العديد من الدول في العالم و لا يمكن درء نتائجه إضافة إلى أن آثاره و سرعة انتشاره لم تكن متوقعة كما لا يمكن الحد منها لا زمنياً ولا مكانيا، كما أن شروط القوة القاهرة المنصوص عليها في القانون المغربي متوفرة في جائحة كوفيد 19 وبالرغم من أن حكومة المغرب أعلنت حالة طوارئ بسبب جائحة كوفيد 19، إلا أن القضاء المغربي لم يصدر أي قرار في مجال تكيف الجائحة ماعدا الحكم الصادر عن المحكمة الابتدائية بالقنيطرة الذي أعتبر أن فيروس كورونا يعد كارثة، حسب الفصل 510 من القانون الجنائي المغربي. [1]

أما المشرع الفرنسي فقد عرف القوة القاهرة في القانون المدني ضمن المادة 1218 التي أنشأها إصلاح قانون العقود لعام 2016 بقوله : "هناك قوة قاهرة في المسائل التعاقدية حيث ما إذا كان هناك حدث خارج عن سيطرة المدين، وهو ما لا يمكن التنبؤ به بشكل معقول وقت العقد ولا يمكن تفادي آثاره بتدابير مناسبة بمنع المدين من الوفاء بإلتزامه.

كذلك ما جاء في نص المادة 1148 من نفس القانون والتي تصف القوة القاهرة باجتماع ثلاثة عناصر هي : عدم القدرة على التنبؤ، وعدم القدرة على المقاومة، و العوامل الخارجية.[2]

أما عملياً فقد صرح وزير الاقتصاد الفرنسي أن جائحة كوفيد 19 تعتبر قوة قاهرة عند تبريره عدم تطبيق غرامات التأخير ضد الشركات و المقاولات المتعاقدة مع الحكومة الفرنسية و ذلك بتاريخ 2020/02/29.

و لقد أكدت محكمة كولمار الإستئنافية تكييف جائحة كوفيد كقوة قاهرة في إصدار حكم لها في 2020/03/12 حيث اعتبرت المحكمة أن عدم حضور المحتجز شخصياً أثناء الجلسة بسبب كون هذا الأخير على اتصال بأشخاص من المحتمل جداً حملهم للفيروس كوفيد 19 اعتبرت ذلك من قبيل القوة القاهرة طالما كان ذلك بسبب حادث خارجي غير متوقع و غير ممكن الدفع, خصوصاً و أن الجلسة لا يمكن تأجيلها بسبب

[1] – راجع: عبد الصمد عبو، حالة الطوارئ الصحية و أثرها على الإلتزامات التعاقدية، في ظل جائحة كورونا، من كتاب المؤتمر الدولي: جائحة كورونا تحد جديد للقانون، 2020، ص ص، 99 – 100 .أيضا: –كمال مصطفى العزاوي، استقرار المعاملات في زمن القوة القاهرة– فيروس كوفيد 19 نموذجا، مجلة نظرة على القانون الاجتماعي، المجلد 10، العدد 1، 2020، ص 6.

[2] – راجع: جلطي منصور، مرجع سابق، ص 490.

- Les Chambres de Commerces et d'Industrie de France.Les impacts de l'épidémie du COVID-19 sur l'exécution des obligations contractuelles – La force majeure
https://www.bretagnecommerceinternational.com/voy_content/uploads/2020/03/cci-france-force-majeure.pdf

- Elsa Haddad, Avocat et Charlotte Delaunay LECORONAVIRUS ET SES CONSÉQUENCES SUR LES CONTRATS, CAS DE FORCE MAJEURE OU CAUSE D'IMPRÉVISION ? CONSULTE LE 30/05/2021
https://www.village-justice.com/articles/coronavirus-ses-consequences-sur-les-contrats-commerciaux-cas-force-majeure,34373.html

الآجال المفروضة للفصل في القضية إضافة إلى عدم توفر وسائل تضمن نقل المحتجزين إلى الجلسة دون وجود خطر العدوى , كما أكدت المؤسسة المحتجز لديها المعني على عدم توفرها على أي معدات تمكن من الاستماع إلى المعني عن طريق الفيديو مما يستبعد إمكانية إجراء الجلسة عن بعد. [1]

مما سبق نستخلص أن إمكانية تحديد وتكييف الجائحة الحالية كقوة قاهرة ليس بالأمر الهين فإن القاضي يحتاج للنظر في سبب إخلال المتعاقدين بالتزاماتهم التعاقدية أو غير التعاقدية، فإذا كان يرجع السبب للجائحة فعلاً وجب تقدير مدى تأثير الجائحة في العقد فإذا تسببت الجائحة في استحالة تنفيذ العقد استحالة مطلقة، كأن يصبح نقل البضائع مستحيلاً بسبب غلق المطارات والموانئ، فيعد ذلك قوة قاهرة تعفي المتعاقد أو المدين المتضرر من التزاماته، و يقع على المدين عبء إثبات شروط القوة القاهرة واستحالة تنفيذ الالتزام.

أما عن القضاء الفرنسي الذي كيف جائحة كوفيد 19 قوة قاهرة في إصداره لحكم بمحكمة كولمار الاستئنافية، هذا التكييف لا ينطبق على كل الحالات أو الوقائع بحيث من الممكن تكيف جائحة كوفيد 19 ظرف طارئ في واقعة أخرى وفي نفس المحكمة إذا توفرت شروط الظرف الطارئ.

الفرع الثاني :جائحة كوفيد 19 ظرف طارئ

تقوم نظرية الظروف الطارئة على وجود عقد يتراخى فيه التنفيذ إلى أجل غير أجله حيث تختلف الظروف المحيطة في هذه القترة من التراخي في التنفيذ حيث أن هذا الأخير يكون بسبب حادث لم يكن متوقعاً، فيصبح التزام المدين مرهون إلى حد يجعله مهدد بخسارة فادحة، ونستند هذه النظرية على أساس العدالة الذي يقتضي تدخل المشرع لحماية طرفي العقد و خاصة المدين و أعطي القاضي سلطة تعديل العقد برد الالتزام المرهق إلى حد المعقول .

عرفها السنهوري على أنها عقد يتراخى وقت تنفيذه إلى اجل أو إلى آجال، مثل عقد التوريد الذي يحل أجل تنفيذه فإذا بالظروف الاقتصادية التي كان توازن العقد يقوم عليها وقت تكوينه قد تغيرت تغيراً فجائياً

[1] – راجع: صهيب ياسر شاهين و معنصري مريم، مرجع سابق، ص ص، 190-191 . أيضا: عبد الصمد عبو، مرجع سابق، ص 99. أيضا: جلطي منصور، مرجع سابق، ص 494.

-Elsa Haddad , et charlott Op ,cit

لحادث لم يكن في الحسبان فيختل التوازن الاقتصادي للعقد اختلالاً خطيراً نصت عليه المادة 147 في الفقرة 2 من القانون المدني المصري الجديد.

إن الحادث الطارئ لو جعل تنفيذ الالتزام مستحيلاً لكان قوة قاهرة ينقضي بها الالتزام، وعليه فنظرية الظروف الطارئة لا تقول بانقضاء التزام المدين لأن الحادث الطارئ ليس قوة قاهرة، ولا يبقى التزام المدين كما هو لأنه مرهق له، ولكن يرد القاضي الالتزام إلى الحد المعقول حتى يستطيع المدين تنفيذه، ولو كان بمشقة لكن دون إرهاق .[1]

ويشترط لإعمال نظرية الظروف الطارئة ما يلي :

1. أن يكون العقد الذي تثار النظرية في شأنه متراخياً يقتضي أن تكون هناك فترة من الزمن تفصل بين صدور العقد وتنفيذه، وقد يحدث ظرف طارئ عقب صدور العقد مباشرة جاز في هذه الحالة تطبيق النظرية لأن هذا الشرط غالب لا ضروري.
2. أن تطرأ بعد صدور العقد حوادث استثنائية عامة (زلزال، حرب ،إضراب مفاجئ، ارتفاع كبير أو نزول فاحش في الأسعار، وباء ينتشر، جراد يزحف) أي أنها حوادث استثنائية يصعب ويندر وقوعها.
3. أن تكون هذه الحوادث الاستثنائية ليس في الوسع توقعها : أي لا يمكن توقعه كما لا يستطاع دفعه .
4. أن تجعل هذه الحوادث الالتزام مرهقاً لا مستحيلاً، وهنا تختلف القوة القاهرة مع الحادث الطارئ .[2]

أما المشرع الجزائري فقد أعطى للقاضي سلطة التدخل لتعديل العقد وذلك بإعمال نظرية الظروف الطارئة وله السلطة التقديرية في تعديل العقد إذا طرأت ظروف استثنائية عامة غير متوقعة وترتب عنها الإخلال بالتوازن العقدي بين أطرافه.

ولقد نصت المادة 3/107 من القانون المدني الجزائري على شروط الظرف الطارئ وهي:

1. أن يكون الظرف الطارئ استثنائياً فجائياً ويقصد بالاستثنائية ندرة الوقوع أو الخروج عن المألوف وهو ما يتحقق في جائحة كوفيد 19

[1] – راجع: عبد الرزاق أحمد السنهوري، مرجع سابق، ص ص، 703- 706

[2] – راجع: نفسه، ص ص، 717- 723

2. أن يكون الظرف الطارئ عاماً ويقصد بالعمومية ألا يكون الحادث الطارئ يخص المدين فقط بل يخص العموم من حيث الأشخاص و المكان

3. أن يكون غير متوقع : هذا الشرط لتحققه يجب توافر عنصريين هما :

– أن لا يتسبب طرفي العقد في إحداث الظرف الطارئ.

– أن لا يستطيع المتضرر دفع آثار هذا الظرف .[1]

أما المشرع المغربي لم يأخذ بنظرية الظروف الطارئة ضمن تشريعاته فهو لا يخول للقاضي سلطة تعديل العقد والتدخل عند تغير الظروف الاقتصادية، ويبقى المدين في القانون المغربي مجبر على تنفيذ التزامه المرهق حتى وإن كانت هناك ظروف طارئة.[2]

أما المشروع الفرنسي فقد اعتمد نظرية الظروف الطارئة حديثاً وذلك في تعديل سنة 2016 من خلال نص المادة 1195 إلا أن القضاء الفرنسي سبق وكيف الجائحة على أنها قوة قاهرة، وهذا لا يمنع من أن تكيف مرة أخرى ظرف طارئ حسب طبيعة الالتزام، وما طرأ عليه من ظروف، وما آل إليه الالتزام من عبء الإرهاق أو الاستحالة في التنفيذ.[3]

نستخلص مما سبق أن تنزيل نظرية الظروف الطارئة على جائحة كوفيد 19 تجعل من الالتزامات التعاقدية ليست مستحيلة بل مرهقة وعليه يرد الالتزام إلى الحد المعقول ليطبقه المدين بغير إرهاق، ومنه فإن الجميع بين النظريتين أقرب للواقع، فجائحة كوفيد 19 لم تترك نفس التأثير على كل القطاعات ولا على كل العقود فهي أدت إلى منع تنفيذ بعض العقود بإرهاق المدين كما أدت إلى استحالة تنفيذ عقود أخرى فهي تارة قوة قاهرة، وتارة أخرى ظرف طارئ .

إلا أن نظرية الظروف الطارئة قد تكون التكييف الأصح لجائحة كوفيد 19 من نظرية القوة القاهرة ذلك أن في هذه الأخير الالتزام يحلل منه المدين ويسقط عنه أما في نظرية الظروف الطارئة فهو يخفف ويؤجل لكنه يبقى

[1] – راجع: صهيب ياسر شاهين و معنصري مريم، مرجع سابق، ص ص، 197-198.

[2] – راجع: عبد الصمد عبو، مرجع سابق، ص، 101.

[3] – راجع: نفسه، ص، 102.

قائماً. فمراعاة الجانب الاقتصادي لطرفي العقد تبدو جلية في هذه الفكرة إلا أن التكييف يبقى من سلطة القاضي حسب كل واقعة وحسب الظروف المحيطة بها كما يبقى عبء الإثبات على المدين.[1]

خلاصة الفصل الأول

ان العقد الالكتروني يتميز بالطابع الاستهلاكي و الطابع الدولي كما يتميز بالخصوصية عن العقد التقليدي، ذلك أنه يبرم عن طريق وسائل إلكترونية دون الوجود المادي للطرفين. أما أركانه فهي لا تختلف عن أركان العقد التقليدي ، و يسمى طرفي العقد الالكتروني المورد و المستهلك، ويعتبر التوقيع و التصديق الالكترونيين من أهم عناصر الاثبات في العقد الالكتروني، و هما آلية اثبات و حماية للمعاملات الالكترونية.

أما الجائحة فهي مالايستطاع دفعه من شدة و نازلة و يعتبرفيروس كوفيد19 جائحة و وباء عالمي لما تسبب به من وفايات فهو يتميز بسرعة العدوى و سرعة الانتشار دون ان يعرف حدود، فقد خلف و مازال يخلف آثارا سلبية جمة منها الصحية و الاجتماعية و الاقتصادية، كما ادى الى اختلالات كبيرة في العلاقات و الالتزامات، وقد حاول بعض الفقه تكييف هذه الجائحة إلا انه اذا ما كييفت قوة قاهرة في ظرف ما قد لا تكون كذلك في ظرف آخر، فهي تكون قوة قاهرة إذا ما توفرت شروط القوة القاهرة و استحال تنفيذ الالتزام ، كما قد تكون ظرفا طارئا اذا ما توفرت شروط الظرف الطارئ و اصبح الالتزام مرهقا للمدين.

[1] – راجع: صهيب ياسر شاهين و معنصري مريم، مرجع سابق، ص ص، 197-198.
أيضا: عبد الكريم أحمد قندوز، مرجع سابق، ص،48.

الفصل الثاني

واقع المعاملات الإلكترونية في ظل جائحة كوفيد 19.

الفصل الثاني: واقع المعاملات الالكترونية في ظل جائحة كوفيد 19

إن التطورات التكنولوجية الحديثة أسفرت عن ظهور المعاملات الالكترونية كمنظور جديد في بيئة الأعمال وباقي المجالات الأخرى، حيث تم التحول من الأساليب التقليدية في إنجاز المعاملات إلى استعمال الأسلوب الرقمي الذي يتخطى حدود الدول والقارات ويختزل المسافات والأزمنة لإتمام المعاملات، وازدياد التسابق والمنافسة في هذا المجال دفع بالجزائر إلى تبني هذا النظام والاستفادة منه خاصة في مجال التجارة الالكترونية.[1]

وما إن تبنت الجزائر تشريعا منظم للتجارة الالكترونية انطلاقاً من إستراتيجية الجزائر الالكترونية الممتدة من سنة 2009 إلى سنة 2013 وصولاً إلى قانون التجارة الالكترونية القانون 18-05 ، والذي جاء نتيجة إلحاحات دولية ورغبة الجزائر في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة , حتى ألقت جائحة كوفيد 19 بظلالها على الجزائر شأنها شأن دول العالم وتعد هذه الجائحة من أقوى الأزمات التي شهدها العالم , التي أثرت ولازالت تؤثر بشكل أو بآخر على المعاملات التقليدية في جميع المجالات القانونية والاقتصادية والاجتماعية وهو ما سنتطرق إليه في المبحث الأول، كما أثرت الجائحة على المعاملات الالكترونية و خاصة نظام الدفع الالكتروني، وهو ما سنتطرق إليه في المبحث الثاني.

[1] راجع : حمودي فريدة ,التجارة الالكترونية في القانون الجزائري، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 34، العدد 04، سنة 2020، ص 10، شوهد يوم 2021/03/19 على الموقع https://www.asjp.cerist.dz/en/article/142234

المبحث الأول : آثار و انعكاسات جائحة كوفيد 19 على المعاملات التقليدية

أخذ انتشار لفيروس كورونا 19 المستجد الذي فتك بالبشرية وعبر الحدود مما دفع بالدول إلى إعلان حالة الطوارئ، واتخاذ التدابير الوقائية التي تحول دون انتشاره، وعلى ذلك فإن فيروس كورونا المستجد لم يمس الصحة والسلامة البدنية فحسب؛ بل إن آثاره وانعكاساته امتدت لتشمل جميع المجالات والعقود والأنشطة التجارية.

ليزيد إشكالات ذات أبعاد قانونية واقتصادية واجتماعية فارتباطها بالأمن الصحي العالمي وبالعوائق عنها في مجال تبادل السلع والخدمات مما أدى إلى اللجوء إلى المعاملات الإلكترونية.

استنادا إلى ما سبق نفصل هذا المبحث حيث نوضح في المطلب الأول الآثار القانونية والتجارية لجائحة كوفيد 19، والمطلب الثاني الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كوفيد 19.

المطلب الأول: الآثار القانونية لجائحة كوفيد 19

جائحة كورونا تفرض نفسها كواقعة مادية لها آثار سلبية يمكن رصد ملامحها على العلاقات القانونية بوجه عام، مما يجعل من الصعب تنفيذ الالتزامات أو يؤخر تنفيذها .

الفرع الأول : تأثير جائحة كوفيد 19على الالتزامات التعاقدية

وباء كورونا ،كان له أثر بالغ على الوضعية القانونية للعقود و تنفيذها و هذا ما سوف نورده .

تأثير جائحة كورونا على عقود التجارة الالكترونية

يلجأ الجميع إلى الخدمات الالكترونية و الأدوات الجديدة التي تسمح لهم بالتكيف مع الظروف الاستثنائية السائدة حاليا بسبب انتشار فيروس كورونا المستجد ،الذي ألزم نحو مليار شخص حول العالم البقاء في منازلهم [1].

1/ الاقبال على المتاجر الالكترونية :

المتاجر الالكترونية عرفت إقبالا منقطع النظير، خصوصا مع خدمة التوصيل المنزلي السريع مما يشكل إيذانا لتفعيل إجراءات الحجر الصحي، بالإضافة إلى جودة الخدمة حيث يقوم المستهلك باختيار البضاعة و اقتنائها ثم طلب شحنها إلى عنوانه مباشرة دون الحاجة إلى الخروج من منزله .

[1] شامي يسين ،الآثار القانونية لفيروس كورونا –كوفيد – 19 على المواعيد الاجرائية في الدعوى المدنية ،مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ،المجلد09 ،العدد 04 2020 ص237

و لقد أكدت الجائحة التجارة الالكترونية يمكن أن تكون أداة وصل مهمة للمستهلكين في أوقات الأزمات، و أنها الحل الاقتصادي الفعال و قد أشارت منظمة التجارة العالمية إلى أن هذا هو الوقت المناسب للتجارة الالكترونية لإنقاذ الاقتصاد العالمي و التدخل بقوة و حيوية و إثبات أهميتها و فعاليتها في مجال التجارة و السوق عبر الانترنت .

2/ الاقبال على السينما الالكترونية

شهد هذا المجال إقبالا كبيرا خصوصا مع ظهور هذه الظاهرة و منع دور السينما من عرض منتجاتها مما حذا المجموعة من الشركات التي تقدم خدماتها في مثل هذا الأمر إلى تطوير طريقة عملها كشركة appelles إلى تخفيض ثمن الاشتراكات لأجل جعلها في متناول الجميع .

3/ الاجتماعات والعمل عن بعد

في فصل الاستقبال عدد متزايد من الأشخاص إلى العمل من منازلهم،إزداد الطلب على التكنولوجيا التي تتيح الاجتماعات عبر الانترنت،و ظهرت مجموعة من البرامج التي أظهرت كفاءة في الموضوع حيث شهد العالم مجموعة من الاجتماعات خصوصا في الأعمال التي تتطلب إجتماعات و مفاوضات مباشرة.

الفرع الثاني :تأثير جائحة كوفيد 19على المواعيد الإجرائية في الدعوى المدنية :

أضحى فيروس كورونا الجديد محل إهتمام شديد من خلال تأثيراته على الجوانب القانونية خاصة الإجرائية منها و هي مشكلة المواعيد الإجرائية و هذا ما سنحاول التطرق إليه :

أولا : تعريف المواعيد الإجرائية :

يعرف الميعاد الاجرائي بأنه الوقت المحدد لمباشرة أمر معين أو في الفترة الزمنية التي يحددها القانون لإتخاذ أو مباشرة إجراء قضائي ما سواء قبل بدايتها أو بعد إنقضائها أو أثناء سريانها و هو من صور التنظيم الشكلي للإجراءات القضائية .

ثانيا : تأثير فيروس كورونا كوفيد 19 على المواعيد الإجرائية

أعلنت مؤخرا العديد من الدول كالجزائر و العراق و تونس و المغرب و المملكة العربية السعودية و تقريبا كل دول العالم جملة من الإجراءات و التدابير التي من شأنها تقليص العمل بالمحاكم بغية الحد من إنتشار و تفشي جائحة كوفيد 19 المستجد.

و تماشيا مع ما تم ذكره إن مذكرة لوزارة العدل الجزائرية إتخذ عدة إجراءات تخص المحاكم العادية أو الإدارية في الجانب المدني و الجزائي نصت عليه المذكرة الصادرة بتاريخ 2020/03/16 و خلاصة هذه المذكرة جاءت بجملة من القرارات على مستوى الجهات القضائية منها مثلا :

- توقيف جلسات محكمة الجنايات .

و هذا بصدد وقف جميع المدد القانونية للمواعيد الإجرائية بسبب القوة القاهرة و ذلك لعدم قدرة الخصوم على مباشرة الإجراءات في الميعاد المحدد.

أمام الوضع القائم الذي نعيشه اليوم تشكل التقاضي الالكتروني لو تم إعتماده سبيلا قويا لتجاوز الأزمة .

و قد عرف السفير الإسباني بمصر فيدال سنداجورتا التقاضي الالكتروني أنه " عملية نقل مستندات التقاضي إلكترونيا عبر موقع رسمي على الانترنت إلى المحكمة من خلال المراسلة بالبريد الالكتروني حيث يتم فحص هذه المستندات بواسطة الموظف المختص و يتم إصدار قرار بشأنهما بالقبول أو بالرفض.

الفرع الثالث :تأثير جائحة كوفيد –19 على عقود العمل

وباء كورونا كان له اثر على عقود العمل باعتبار انه من العقود الملزمة لجانبين، كما تنص عليه المادة 09 من القانون 90-11المتعلق بعلاقات العمل، و يظهر التأثير على عقود العمل متباينا على اختلاف اعتبار الجائحة قوة قاهرة أم ظرف طارئ .

لم يشر قانون العمل في الجزائر إلى القوة القاهرة و لا الظرف الطارئ كسبب من أسباب إلغاء علاقة العمل و إعفاء صاحب العمل من مسؤولياته في حالة إنهائه لعقد العمل بصفة منفردة[1]

حيث حددت المادة66 من القانون90-11[2] المتعلق بعلاقات العمل إنهاء عقد العمل، ومن بين ما تم ذكره: العجز الكامل عن العمل، التسريح للتقليص من عدد العمال، إنهاء النشاط القانوني للهيئة، فأي تسريح لأسباب غير تلك الواردة في قانون العمل يمكن أن يعتبر تعسفا من المستخدم.

[1] بوعيس يوسف وبن احمد الحاج ،جائحة كورونا وأثرها على عقود العمل ،قوة قاهرة أم ظرف طارئ –دراسة مقارنة بين التشريعين الجزائري والفرنسي ،جامعة مولاي الطاهر سعيدة ،الجزائر ،مجلة قانون العمل والتشغيل ،عدد خاص /تأثير فيروس كورونا على علاقات العمل ،اوت 2020 ص 81

[2] المادة 66 من القانون 90-11 المؤرخ في رمضان 1441 الموافق ل21 لفريل 1990 يتعلق بعلاقات العمل ،المعدل والمتمم ،ج ر العدد 17 ،المؤرخ في 25 افريل 1990.

إلا أنه قد يدفع صاحب العمل أن تسريحه للعامل جاء نتيجة قوة قاهرة أو ظرف طارئ، كذلك قد يحاول المستخدم اثبات وجود قوة قاهرة أو ظرف طارئ بسبب جائحة كورونا دفعته إلى تسريح العامل نتيجة انفساخ عقد العمل أو تعديله طبقا للمادتين 121-127 ق م ج، بالنسبة للقوة القاهوة، و المادة 107 ق م ج بالنسبة للظرف الطارئ. فعدم تطرق قانون العمل للقوة القاهرة كسبب من أسباب إنهاء علاقة العمل، أو الظرف الطارئ لتعديل عقد العمل، لا يمنع القاضي من الأخذ بالقوة القاهرة لإنهاء عقد العمل، أو الظرف الطارئ لتعديل علاقة العمل طبقا لقواعد القانون المدني الجزائري.

المطلب الثاني :الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لجائحة كوفيد 19

في ظل هذه الأزمة الصحية فإن الشاغل الأكبر هو صحة المتضررين و مع ذلك هناك تأثيرات طويلة المدى لها نتائج إقتصادية حتى عندما لا يتم تسجيل جالة واحدة من الجائحة في بلد ما حيث تؤكد منظمة الصحة العالمية WHO أكثر من 200 دولة متأثرة بهذه الجائحة مما يولد آثارا إقتصادية و إجتماعية و هذا ما سنفصل فيه من خلال :

الفرع الأول : الآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد 19

الوباء صدمة العرض لأنه يؤدي في الغالب إلى إغلاق الاقتصادات و لا تخص سوى الأنشطة السياسية بالاهتمام الكبير و الهدف خلال هذه الأوقات محاكاة الاقتصاد العادي الذي يعمل بأكبر قدر ممكن .

أولا: انتقال الأزمة الصحية للجائحة كوفيد 19 إلى أزمة اقتصادية عالمية: تنتقل الأزمات الصحية التي تسببها الأوبئة عبر العديد من القنوات [1]

1- اضطرابات العرض: تنجم هذه الاضطرابات عن مجموعة من العوامل :

- حالات المرض والوفاة، جهود وتدابير الأزمة التي تعد من الحركة ، وتقليص الائتمان .
- تراجع استخدام الطاقة الإنتاجية بسبب تدابير احتواء المرض ومنع انتشاره عبر عمليات الإغلاق والحجر الصحي
- اضطرابات عمليات الإنتاج والصناعة التحويلية ولها الخطط الاستثمارية وتزداد هذه الخدمات تعقيدا بفعل هبوط ثقة دوائر الأعمال والمستهلكين كما حدث في مختلف اقتصاديات العالم.

وبالتالي إن تأثير الجائحة على الاقتصاد العالمي تغيرت معالم التنافس

[1] سهام موسي ،مرجع سابق ،ص132

2- اضطرابات الطلب : يعود ذلك إلى :

-التأثير الكبير لتراجع الثقة والخوف والهلع الذي يصيب الناس على الاستهلاك والطلب في عتبة القطاعات الاقتصادية ومن أهمها القطاع السياحي والسفر.

- انخفاض الطلب بسبب ارتفاع عدم اليقين وزيادة السلوك نحو الطلب .

3-اضطرابات التمويل:

- انخفاض الارادات وأضعاف المراكز الخارجية بسبب تراجع عائدات التصدير نتيجة انخفاض أسعار السلع الأولية.
- انخفاض التدفقات الداخلة من تحويلات العاملين في الخارج وضعف الطلب من بقية البلدان على السلع والخدمات

.ثانيا: **الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على بعض القطاعات الاقتصادية .**

1- تأثير الجائحة على انخفاض أسعار النفط:

ذكرت دراسة لتقييم آثار تدني أسعار النفط أن تتبع دول من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المصدرة للنفط قد تشحذ انخفاض في الأرباح المنتجات الهيدوكربونية لمقدار 192 مليار دولار مع زيادة تآكل الإحتياطات النقدية والديون الخارجية والتأثيرات على ميزانيات 2020 [1].

وعلى مستوى الجزائر الخبراء يتوقعون انخفاض في النمو بأكثر من5% انخفضت عائدات المحروقات حتى نهاية فبراير 2020 والمتوقعة 6 مليارات دولار بواحد مليار دولار لتستقر عند خمسة مليارات دولار ويرجع ذلك أساسا إلى تأثير جائحة فيروس كورونا المستجد على سوق النفط العالمي. تتمثل عائدات المحروقات 90% من ارادات الدولة الجزائرية غير المربحة، وفق لأحدث التصديرات من أوبك والوكالة الدولية للطاقة فمن المرجح أن تنخفض مداخيل الدولة المصدرة للنفط والغاز الطبيعي بنسبة 50% إلى 85% إذا استمرت الأزمة الاقتصادية العالمية في سياق انتشار جائحة كوفيد19. ومع التهاوي الكبير في اسعار البترول يستوجب الانتقال إلى الاقتصاد غير البترولي من خلال قنوات الثقة والاستثمار الاجنبي وعليه فأن الحكومة الجزائرية ستكون بين خيارين، اما اللجوء إلى التمويل غير التقليدي أو مايعرف اعلاميا بطبع النقود ،وهو اجراء سبق للحكومة ماقبل الاخيرة اتخاذه غير انه قد ترفض الحكومة تجاوزه[2]

[1] سهام موسي ،مرجع سابق ،ص133

[2] العبسي علي وتجانية حمزة تداعيات فيروس كورونا كوفدي -19 :الآثار الاجتماعية والاقتصادية وأهم التدابير المتخذة للحد من الجائحة في الجزائر ،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،المجلد 20 ،العدد الخاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا ،سبتمبر 2020 ،ص،96 و أيضا سهام موسي ،مرجع سابق ،ص133.

2/ تأثير الجائحة على القطاع السياحي

قطاع السياحة حاليا هو أحد أكثر القطاعات تضررا من تفشي الجائحة أثار ذلك على كل من العرض والطلب على السفر، وبذلك تم الغاء الرحلات أو الحد من تواترها مما أدى إلى تقلص كبير في عرض خدمات السفر المحلية والدولية.

وهذه الجائحة أثرت سلبا على القطاع السياحي الجزائري ما دفع بالوكالات السياحية إلى تنشيط السياحة الداخلية وكذلك القطاع السياحي تراجع في جميع الدول المتضررة بالوباء كالمكسيك، الصين، ماليزيا...إلخ. خاصة تلك التي تنشط في السياحة الدينية على غرار الحج والعمرة ،حيث قررت السعودية تعليق العمرة إلى اشعار أخر في إطار إجراءات الوقاية من تفشي وباء كورونا .[1]

3/ تأثير الجائحة على قطاع الزراعة والتجارة

حوالي60% من الأمراض المعدية الناشئة التي يتم الابلاغ عنها عالميا هي أمراض حيوانية المصدر، فقد يؤدي الوباء إلى تكاليف كبيرة على قطاعي الزراعة والتجارة[2]؛ ولذلك غالبا ما يرتبط حافز الاستثمار في القطاع الزراعي بأهمية الاستثمار في الوقاية من الأمراض المعدية وأهمية القطاع في الناتج المحلي الاجمالي . فمثلا في الولايات المتحدة الامريكية حيث يقترب صافي صادرات اللحوم من 12بالمائة من اجمالي الانتاج.

4/ تأثير الجائحة على قطاع النقل

يتأثر هذا القطاع في العادة بالأوبئة ،صيما النقل الجوي للأشخاص ولذا فان تأثيرات الجائحة كوفدي – 19 ستكون اكبر بكثير مما تسببت فيه الأوبئة ،فقد أجبرت الدول على إغلاق مجالاتها الجوية والبحرية والجوية ،فشل قطاع النقل الدولي بشكل عام فضلا عن تعطيل شبكات النقل على المستوى المحلي [3]

وعلى مستوى الجزائر وإذا نظرنا إلى حظيرة السيارات خاصة وسائل النقل والشاحنات فان مجمل قطاع غيار السيارات مصدره الصين ،وفي ظل غلق المصانع الصينية فان قطاع غيار السيارات في الجزائر سيعرف بدوره عجزا

[1] العبسي علي وتجانية حمزة ،مرجع سابق ص 95.

[2] زواق الحواس ، بواكير تداعيات الجائحة على الاقتصاد العالمي –وقائع وتوقعات ،جامعة مسيلة –الجزائر ،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،المجلد 20 ،العدد الخاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا سبتمبر 2020، ص58

[3] نفسه ، ص52.

بشكل ملحوظ ،وبحسب خبراء فان فترة تسليم البضائع بين الجزائر وبكين ، تتراوح تقريبا بين 3و4 أشهر وهذا في ظل تراجع نشاط الموانئ في العالم [1]

الفرع الثاني :الآثار الاجتماعية لجائحة كوفيد –19

اولا : قطاع التعليم في ظل جائحة كورونا .

إن احد الآثار البارزة لوباء كوفدي–19 هو الإغلاق الواسع للمدارس والكليات والجامعات في جميع إنحاء العالم . فمنذ فبراير 2020 ، اختارت 193 دولة إغلاق المؤسسات التعليمية في محاولة لإبطاء انتشار كوفيد –19 ، وأثرت عمليات الإغلاق هذه على مايقرب 1.7 مليار متعلم في مستويات ما قبل الابتدائي ، والثانوي والتعليم العالي [2].

وعلى اثر ذلك عانى الحق في التعليم الأمرين بين توقفه نهائيا عن الاستمرار وتحقيق غاياته المنشودة وأهدافه السامية جراء تفشي الفيروس[3] ولقد تضاربت القرارات الوزارية بخصوص قطاع التعليم بين المواصلة والتوقف النهائي وهذه القرارات جاءت كإجراء وقائي يسعى إلى حماية صحة التلاميذ والطلبة من هذا الفيروس .

سعت الجزائر في قطاع التعليم وبعد تصريحات منظمة الصحة العالمية إلى التوقف عن الدراسة في جميع الأطوار ،وليس ا لجزائر فقط بل تعدى إلى العديد من الدول حول العالم ، واصدرت الجزائر القرار الوزاري

هذه في قطاع التعليم إذا كانت موجودة ماديريهش وإذا لا اكتبيه وديري مع الاول لجمعتيه يجي قطا ع التعليم ثم قطاع الصحة،

وباء كورونا أثر على جميع القطاعات الاجتماعية وفي جميع الدول ،وخلف اثارا سلبية في تلك القطاعات التي اثرت عليها جائحة كوفيد

بل تعدى الى العديد من الدول حول العالم, و أصدرت الجزائر القرار الوزاري 633 المؤخر في 26أوت 2020 والمتعلق بكيفيات انتقال الطلبة و آليات الانتقال في ظل جائحة كورونا؛ وذلك مما يتضمن به:

[1] العبسي علي وتجانية حمزة ، مرجع سابق ، ص 96

[2] الآثار الاجتماعية والاقتاصدية لجائحة كوفدي –19 في الدول الاعضاء في منضمة التعاون الاسلامي ، مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدولة الاسلامية ، ص 28 . المأخوذ من الموقع https://www.sesric.org

[3] - زواق الحواس ، مرجع سابق ، ص 25.

- التعليم عن بعد، أسلوب تعليمي معترف به.
- حضور الطلبة للمحاضرات أو الأعمال الموجهة غير إلزامي.

وهذا القرار يتضمن الكثير من التعليمات هذا ما يخص التعليم الجامعي، وهذا ما تعمل عليه الجزائر من تحسين نظام الرقمنة، وسعت كذلك الدول المجاورة مثل المغرب إلى وضع قرارات وزارية حيث جاءت بإعلان: تعلن وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي أنه قد تقرر وقف الدراسة في جميع الأقسام والفصول انطلاقا من الاثنين 16 مارس 2020 حتى إشعار آخر[1].

ثانيا: قطاع الصحة في ظل جائحة كورونا

يعتبر النظام الصحي العام والخاص أول القطاعات تأثرا بالجائحة أو الوباء، نتيجة الارتفاع المفاجئ في النفاقات الادارية و للمستشفيات بسبب الارتفاع المفاجئ في عدد المرضى الوافدين إليها، فعل سبيل المثال قدرت التكاليف الزائدة في المستشفيات بسبب وباء انفلونزا (H1N1) في إلجنترا بين يونيو 2009 ومارس 2011 بحوالي 45,3 مليون جنيه أسترليني.

وتضع الجائحة كوفيد 19 ضغطا كبيرا على القوى العاملة الصحية المحدودة والهشة خاصة في المناطق النامية التي تعاني من نقص حاد في الأطباء والممرضين ونتيجة لذلك، فإن العاملين الصحيين مثقلون بأعباء العمل المتزايدة وتدهور ظروف العمل إلى جانب الزيادة المماثلة في النفسية والتعب والإرهاق المهني، وفقا لمنظمة الصحة العالمية واجه العاملون الصحيون في معظم البلدان التي بها عدوى عالمية لكوفيد 19 مشاكل في الوصول إلى معدات الحماية لحماية أنفسهم ومرضاهم من العدوى وإصابة الآخرين؛ و بهذا تسببت هذه الحالة في زيادة مطرزة في انتقال العدوى إلى العاملين الصحيين في جميع أنحاء العالم[2].

استنادا إلى ما سبق وتتحرر الوضع الصحي في ظروف حرجة وأن جائحة كوفيد 19 قد ضاعفت من معاناة المواطنين، ولم تجد غالبية الدول من طريقة إلا طريقة تطبيق اجراءات الحجر الصحي، وقد عملت الجزائر على تطبيق اجراءات الحجر الصحي وإعلان حالة الطوارئ في معظم البلدان؛ وقد فرضت الجزائر اجراءات صارمة في حالة الاخلال بالوضع وعدم تطبيق الاجراءات ولبس الكمامة. أثبت القطاع الصحي في بلدان المغرب من خلال

[1] بلاغ صحفي صادر عن وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي بتاريخ 14 مارس 2020 .

[2] منظمة التعاون الاسلامي، مرجع سابق، ص25.

النقص الفادح في التجهيزات والإطار الطبي، والتوزيع الجغرافي للرعاية الصحية، وهو الأمر الناجح عن إهمال القطاع من خلال تخصيص ميزانية متواضعة؛ حيث لا تمثل ميزانية وزارة الصحة سنة 2019[1].

ثالثا : أ ثر الجا ئحة كوفد –19 على الوظائف وزيادة معدلات البطالة

أحدث انتشار وباء كورونا أثرا كبيرا على قطاع الخدمات مما أمكن من زيادة العاطلين عن العمل حوالي 25 مليون شخص ، وفقا لتقييم جديد أجرته منظمة العمل الدولية 2

وحيث أن العنصر الأساسي الذي يجب مراعاته عند التفكير في الآثار الاجتماعية

لكوفيد –19 يتمثل في مستويات الفقر في البلدان ،وتشير الدراسات إلي أن البلدان التي تعاني من مستويات أعلى من الفقر ستتضرر أكثر من تفشي المرض بسبب الأعداء القائمة وغير المعتادة لسكانها الضعفاء و المحرومين .3

ولقد أثر جائحة كوفيد –19 على قطاع العمل والوظيفة في الجزائر حيث أنه لا يكاد يمر يوم دون أن يهدأ الشارع الجزائر من احتجاج العاطلين عن العمل المطالبين بمنصب شغل يضمن لهم العيش الكريم .

وتعتبر مدينة ورقلة الجزائرية التي تعد العصب الرئيسي للبلاد لأنها تضم الشركات الغازية الأجنبية كما أنها تحتوي على أكبر مناطق النفط والغاز إلا أن سكانها دائما مايطالبون بفرص عمل من خلال وضع ملفات التشغيل 4 وتماشيا مع ما تم ذكره، فيروس المستجد أثر بشكل غير اعتيادي في كثير الدول خاصة تلك التي لديها نقص في الموارد .

ويرى الخبير الاقتصادي أسباب أخرى ساهمت في زيادة البطالة في الجزائر من بينها بطء وتيرة الاستثمار وإنشاء الشركات وإطلاق المشاريع الاستثمارية سواء الاستثمار المحلي والاستثمارات الأجنبية ،فالأمور في حالة توقف منذ بداية الإحداث السياسية والحراك في سنة 2019.

وتضاف هذه الأزمة إلى الأخرى، إذ أقر وزير التجارة الجزائري كمال رزقي في ندوة صحافية عقدها على هامش جلسة لمسائلة النواب لبعض الوزراء، بتراجع القدرة الشرائية للجزائريين بسبب انزلاق قيمة الدينار الجزائري في

[1] مسعود الرمضاني، الأزمة التي عمقت هشاشة منطقة منهمكة، 20htppst//K ماي 2021، الساعة: 14:50.

[2] سهام موسي ،مرجع سابق ،ص 133

[3] منظمة التعاون الاسلامي ،ص 33

[4] رابعة خريص ،البطالة وتدني القدرة الشرائية يعمقان جراح الفقراء في الجزائر ،www.trtarabi.com،يوم 25 ماي 2020،على الساعة 18:16

الأشهر الأخيرة إلى ادني مستوياته مقابل العملات الأجنبية. 1 جائحة كورونا غيرت حياة الكثيرين في الجزائر رأسا على عقب حيث أن كثيرا من المهن التي اختفت مع الأزمة ولقد أثر سلبا على العمال الظرفيين والموسميين واليوميين ،خصوصا[2]، وهو ماجعل العشرات من سائقي سيارات الأجرة يقومون بوقفات أمام مديريات النقل عبر عدة مناطق بالجزائر بسبب انقطاع عملهم اليومي والذي يرتكز حسبهم على وجود زبائن وخصوصا الناقلين الذين يشتغلون مابين الولايات .

وتماشيا مع ما تم ذكره لمنظمة العمل الدولية إلى أن قرابة 25 مليون وضيفة في العالم معرضة للضياع نتيجة تفشي فيروس كورونا مؤكدة أن تأثيره على العمل والوضائف في العالم ستكون بعيدة المدى ، وستدفع الملايين إلى البطالة والفقر.[3]

[1] رابعة خريص ، مرجع سابق .

[2] فتيحة زماموش ،بطالة اضطرارية في زمن كورونا مهن يومية اختفت من الشارع ،ultralgeria.ultrasawt.com]يوم28ماي 2021،على الساعة 17:10

[3] فايز الهرش ، ازمة الإغلاق الكبير :الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا كوفدي-19 ، جامعة انقرة للعلوم الاجتماعية تركيا ، مجلة بحوث الادارة والاقتصاد ، مجلد 02 عدد خاص ، جوان 2020 ، ص 124 .

المبحث الثاني : حتمية التوجه نحو المعاملات الالكترونية لمواجهة آثار جائحة كوفيد 19.

سن المشرع الجزائري عدة تشريعات تنظم المعاملات الالكترونية بدافع مواكبة المنظومة التشريعية الداخلية، للقوانين العالمية في مجال المعاملات الالكترونية، علماً أن عدة دول عربية كتونس والإمارات العربية، والسعودية، ومصر، قد قطعت أشواطا هامة في مجال التشريع الخاص بالمعاملات التجارية الالكترونية، إلا أن المشرع الجزائري أغفل مسائل عديدة تمس وتحد من ممارسة المعاملات التجارية الالكترونية، من أهمها نظام الدفع الالكتروني الذي لم يفصل فيه بالرغم من أهمية نظام الدفع الالكتروني في تنشيط التجارة الالكترونية.

وبما أن فيروس كوفيد 19 صنف وباءً عالمياً، حيث انتشر بسرعة وتسبب في حصد الكثير من الأرواح يوميا. و بعد فرض اجراءات الحجر الصحي للحفاظ على أرواح المواطنين، و بما أن الجائحة لم تؤثر على المجال الصحي فحسب، بل امتدت إلى المجال الاقتصادي والاجتماعي، وفي ظل هذه الظروف و تقيدا بالاجراءات الاحترازية للحد من انتشار الفيروس، بات من الضروري إيجاد حل سريع للدفع بعجلة الاقتصاد ومحاولة إنعاشه بعد الخناق الذي فرضته الجائحة، فكانت المعاملات الالكترونية الحل الأمثل وعليه انتعشت التجارة الالكترونية باتجاه معظم الدول إليها وكذالك الجزائر، إلا أنها واجهت مشكل قصور التشريع المنظم للتجارة الالكترونية حيث لم يفصل في نظام الدفع الالكتروني.

وهنا سنتطرق إلى تطوير نظام الدفع الالكتروني كحتمية لصد الجائحة في الجزائر (مطلب أول)، و التحديات التي تواجه الجزائر في مجال المعاملات الالكترونية (مطلب ثاني) .

المطلب الأول : تطوير نظام الدفع الالكتروني كحتمية لصد الجائحة.

ولمعرفة مدى تطور نظام الدفع الالكتروني يجب التطرق أولاً إلى واقع الدفع الالكتروني في الجزائر (الفرع الأول) ثم أثر جائحة كوفيد 19 في عمليات الدفع الالكتروني (الفرع الثاني)

الفرع الأول : نظام الدفع الالكتروني في الجزائر

إن التطرق لنظام الدفع الالكتروني في الجزائر يوجب تعريف الدفع الالكتروني أولاً ومعرفة وسائله التي يتم بها ثانيا.

أولا: تعريف الدفع الالكتروني

يعتبر الدفع الالكتروني أحد طرق السداد ودفع الالتزامات المالية للشخص تجاه الغير بطريقة الكترونية، وهو أيضاً نظام تقدمه المؤسسات المالية والمصرفية (البنوك، مصارف، مراكز البريد) لتجعل عملية التسديد الالكتروني لعملائها آمنة وسريعة [1].

كذالك يقصد بالدفع الالكتروني كل عملية تحويل الأموال الخاصة بسلعة معينة أو خدمات معينة بطريقة رقمية، أي باستخدام أداة الكترونية وإرسال البيانات عبر خط هاتفي أو شبكة معينة أو أي طريقة لإرسال البيانات [2].

كما عرفته المادة 2 من القانون النموذجي للتحويلات الدولية للأموال الصادرة عن لجنة الأمم المتحة سنة 1992 على أنه " مجموعة العمليات التي تبدأ بأمر الدفع الصادر عن الآمر بهدف وضع قيمة الحوالة تحت تصرف المستفيد".[3]

كما عرفه البنك المركزي الأوربي بأنه كل عملية دفع صدرت وعولجت بطريقة الكترونية، وهي مجموعة الأدوات والتحويلات المالية أو التجارية عبر الوسائط الالكترونية.

ثانيا:أطراف التعامل بأنظمة الدفع الالكتروني

تعتبر أنظمة الدفع الالكتروني وسيلة لنقل النقود من شخص لآخر، عبر شبكة الانترنت دون الحاجة إلى التفاعل و التلامس. وعلى اختلاف هذه الأنظمة إلا أنها تشترك في أربعة عناصر هي :

1- المنظم (المركز العالمي للبطاقة)

هي مؤسسة عالمية تنشئ البطاقات وتتولى رعايتها، وتصدر تراخيص لجميع البنوك في أنحاء العالم بالموافقة على دخولها في عضوية هذه البطاقات .

---

[1]- راجح يتوجي سامية ، الصبرفة الالكترونية في سياق القانون 18-05 المتعلق بالتجارة الالكترونية , مجلة الإجتهاد القضائي , مجلد 12 عدد خاص (العدد التسلسلي 22), أفريل 2020 , ص 83 شوهد يوم 2021/05/16 على الموقع https://www.asjp.cerist.dz

[2] - حمودي فريدة، التجارة الالكترونية في القانون الجزائري، مرجع سابق، ص 17.

[3] - حوالف عبد الصمد، النظام القانوني لوسائل الدفع الالكتروني، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان،2015/2014 ، ص 22

2- المصدر (المحرر)

هو البنك أو المؤسسة المالية التي تتعاقد مع المركز العالمي للبطاقات، من أجل الحصول على ترخيص يسمع لها بإصدار البطاقات، وذلك من خلال دخولها في عضوية إصدار البطاقات هذا من جهة. ومن جهة أخرى يتعاقد مع العملاء المحليين من أجل قبول هذه البطاقات واستعمالها في دفع مستحقاتهم مقابل سلع أو خدمات تحصلوا عليها باستخدام هذه البطاقة .

3- التاجر

يطلق هذا الوصف على الشركات أو المؤسسات صاحبة السلع ومحلات البيع , ومراكز تقديم الخدمات للجمهور، حيث يبرم اتفاق مع مصدر البطاقة لقبول البيع بها، ومن ثم يرجع إلى مصدر البطاقة في كل عملية بيع للحصول على ثمن السلعة المباعة .

4- حامل البطاقة

هو الشخص الذي حصل على البطاقة بناءاً على طلبه المقدم للمصدر، وتمنح له لتمكينه من الشراء أو الحصول على خدمات بواسطتها، كما يمكن للعامل استخدام هذه البطاقات في سحب الأموال من الصراف الآلي .[1]

ثالثا: وسائل الدفع الالكتروني

لقد تعددت واختلفت وسائل الدفع الالكتروني مما أحدث صعوبة في إيجاد تعريف موحد لها وعليه سيتم تعريف بعض منها :

النقود الالكترونية :

لقد أدى التطور الحاصل في وسائل الاتصال وفي نظام المعاملات إلى تطور حتمي في مجالات أخرى منها النقود حيث تأثرت هي الأخرى وتغيرت من نقود ورقية ومعدنية إلى نقود الكترونية لامادية ولا يمكن لمسها، وقد تعددت المصطلحات التي أطلقت عليها مثل العملة الرقمية، النقود الالكترونية أو النقدية الالكترونية، أو نقود

[1] – راجع : آمنة زربوط , دور وسائل الدفع الالكتروني في تفعيل التجارة الالكترونية مع الإشارة لتجربة الجزائر , مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية JAEAS مجلد 01 العدد 01 سنة 2019 ص 54

الانترنت، أو نقود الشبكة، وكلها تقوم على فكرة النقد الالكتروني وتعرف بأنها : حامل الكتروني ينطوي على قيمة تمثل حقاً لصاحبه على مصدر هذا النقد، والأصل أن إصدار هذا النقد يتم مقابل وديعة لاتقل قيمتها عن القيمة المصدرة، وهذا يعني أن النقد الالكتروني يقوم على الدفع المسبق[1] .

الصراف الآلي A T M :

هو جهاز يعمل بدون تدخل العنصر البشري لتقديم خدمة العملاء، وذلك ضمن برنامج الكتروني معدة سلفاً، ويكون تقديم الخدمات للعملاء على مدار 24 ساعة من خلال بطاقة صراف آلي ممغنطة، تحمل إضافة لمعلومات العميل وحسابه ورقم سري يحدده حاملها فقط، من بين خدمات الصراف الآلي :

4. الإيداع بالحسابات نقداً.
5. التحويلات المالية من حساب لآخر.
6. الاستفسار عن الرصيد البريدي أو البنكي.
7. طلب دفتر الشيكات.
8. طلب كشف الحسابات البنكية والبريدية.
9. تسديد فواتير خدمات الكهرباء والماء والهاتف والانترنت وغيرها.

بطاقات الائتمان :

هي بطاقات شخصية بلاستيكية وصغيرة الحجم تصدرها البنوك أو شركات التمويل الدولية، تحتوي ذاكرة الكترونية مشفرة تسمح بتخزين قيمة مالية معينة، كما تحمل الاسم الكامل للمتعامل والعنوان واسم البنك المصدر لها، وتمنح لأشخاص لهم حسابات مصرفية مستمرة، أهم أنواعها نجد : فيزا كارد visa card ، ماستر كارد master card ، أمريكان إكسبرس american express ، وهي تقوم على مبدأ الدفع المسبق، وبالتالي تعتبر بمثابة حافظات نقد إلكترونية.

[1] – راجع: نوري منير التجارة الالكترونية و التسويق الالكتروني، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، 2017، ص ص، 253-254 . و أيضا : يتوجي سامية، الصيرفة الالكترونية في سياق القانون 18-05 ، مرجع سابق، ص 87.

الشيك الالكتروني :

هو أمر بدفع مبلغ معين من الساحب الالكتروني إلى المسحوب عليه لفائدة طرف ثالث هو المستفيد بطريقة الكترونية، حيث يقوم المتعامل بتحرير الشيك وتوقيعه إلكترونياً ويكون التوقيع مشفراً، يرسله عبر البريد الالكتروني للبائع، ويقوم بالتوقيع عليه كمستفيد ويرسله إلى جهة التخليص.

أهم بياناته : رقم الشيك، اسم الدافع (المسحوب عليه)، رقم حساب الدافع ,اسم البنك، اسم المستفيد، القيمة المالية، وحدة العملة المستعملة، تاريخ الصلاحية، التوقيع الالكتروني للدافع، التظهير الالكتروني للشيك لمصلحة المستفيد.

التحويل المالي الالكتروني : TFE

هو مجموعة القواعد والإجراءات المعتمدة في تحويل الأموال عبر مصارف الكترونية أو مصارف انترنت مرخص لها القيام بذلك ويتم إصدار أمر التحويل عن طريق جهاز الإعلام الآلي أو الهاتف المحمول، وبفضل تعزيز أنضمة الأمن أصبحت التحويلات المالية الالكترونية تحظى بالمصداقية والأمن لدى المتعاملين على الخط، وكذلك بسبب مزايا هذا النظام من اختصار الوقت وتوفير الجهد والتكلفة، و تسهيل التعامل.[1]

وسائل الدفع اللاتلامسية :

يعتبر الدفع اللاتلامسي تقنية جديدة وحديثة تتم عن طريق استخدام بطاقة خصم أو إئتمان، أو بطاقة ذكية أو أي جهاز دفع آخر مزود بتقنية تحديد التردد اللاسلكي (RFID) أو الاتصال قريب المدى (NFC) بتقريبها من جهاز دفع الكتروني مجهز بنفس التقنية ليتم الدفع مباشرة وبدون أي تلامس مادي، ودون إدخال البطاقة في جهاز الدفع وكتابة الرقم السري، وهي تقنية مواكبة للتطورات التكنولوجية وآمنة تتطلبها الظروف الحالية بسبب تفشي فيروس كوفيد 19.

[1] بتوجي سامية , الصيرفة الالكترونية في سياق القانون 18-05 مرجع سابق ص 87.

و أيضاً : آمنة زربوط , دور وسائل الدفع الالكتروني في تفعيل التجارة الالكترونية مع الإشارة لتجربة الجزائر , مرجع سابق ص –ص 54 - 56

1- بطاقات الدفع اللاتلامسي : Contactless Cards

هي بطاقات دفع الكتروني مطورة يتم الدفع من خلالها بتمريرها بالقرب من جهاز الدفع الالكتروني، ليظهر الجهاز ضوء أخضر أو إشارة صوتية وتكون العملية قد تمت .

2- الدفع اللاتلامسي عن طريق الهاتف الذكي :

هناك بعض الشركات الكبرى لصناعة الهواتف الذكية أطلقت الهواتف مزودة بأداة دفع لاتلامسية تعتمد على تقنية الاتصال قريب المدى Near Field Commamication NFC المدمجة داخل الهواتف الذكية تسمح بالدفع اللاتلامسي عن طريق الحساب البنكي حيث يتم تقريب الهاتف من جهاز الدفع لتتم عملية الدفع. استخدمت هذه التقنية شركة Apple بإطلاق برنامج Applepay على هواتف الأي فون في 2014 وفي سنة 2015 تم إطلاق Android Pay Samsong Pay .

وحاليا أصبح بالإمكان إجراء الدفع اللاتلامسي عن طريق كل الهواتف الذكية، إما بتحميل تطبيقات المحافظ الالكترونية التي توفرها البنوك، أو عن طريق تطبيقات البنوك والمؤسسات المالية التي تتوفر على خدمة الدفع اللاتلامسي باستخدام تقنية مسح رمز الاستجابة السريع **QR Code**، وهو تقنية متطورة تدخل ضمن استخدامات عملية الدفع والتحصيل المالي عن طريق الهاتف الذكي في نقاط البيع المختلفة، وتتم عن طريق فتح تطبيق البنك على الهاتف الذكي بعد التسجيل فيه، وعند الرغبة في إجراء الدفع بهذه التقنية يتم مسح رمز الاستجابة السريع **QR Code** الذي يعرضه التاجر بشكل ظاهر أمام عملائه، فتظهر بيانات التاجر، بعدها يقوم صاحب الهاتف بإدخال مبلغ السلعة المراد تسديد ثمنها على الهاتف المحمول، حيث يتم الدفع مباشرة إلى حساب التاجر مع إرسال إشعار لكلا الطرفين بتمام العملية.

وهذا النظام يمثل أهم أشكال الدفع القادرة على الحد من انتشار فيروس كوفيد من خلال تقليص الاحتكاك بالوسائل الناقلة للعدوى ومنها النقود وحتى الأسطح خاصة التي تتعرض للمس من عدة أشخاص وفي زمن واحد تقريباً .

3- الدفع اللاتلامسي عن طريق السوار الذكي :

يعد السوار الذكي أحدث وسائل الدفع الالكتروني اللاتلامسي، وهو يلقى رواجاً لاسيما بين الشباب والذي يعتبر التكنولوجيا جزءاً من حياته، حيث قام بنك قطر الوطني الأهلي في مصر بالتعاون مع شركة فيزا، بطرح خدمة السوار الذكي الذي يتيح تسديد مشترياته باستخدام نقاط البيع الالكترونية بمجرد قراءة بيانات السوار عن

بعد للعميل دون الحاجة للتماس مع البائع أو جهاز الدفع، مما يضفي عليه صفة الأمان خاصة في ظل انتشار الفيروس كورونا، كما أنه يتميز بعدة مزايا أهمها التصميم المبتكر المقاوم للماء، كما يمكن إعادة تعبئة السوار من خلال خدمة الهاتف المحمول أو الخدمة المصرفية عبر الانترنت أو فروع البنك[1].

وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر:

المشروع الجزائري لم يعرف الدفع الالكتروني إلا أنه أشار إلى وسائل الدفع في عدة قوانين منها :

- عرف وسائل الدفع الالكتروني بموجب المادة 69 من قانون النقد والقرض 03-11 المؤرخ في 2003/08/26 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم حيث نصت على : " تعتبر وسائل الدفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل الأموال مهما كان السند أو الأسلوب التقني المستعمل "، وقد شمل هذا التعريف الوسائل التقليدية والحديثة معاً .
- كما نص القانون 06-02 المعدل والمتمم للقانون التجاري في المادة 543 مكرر 23 على مصطلح بطاقات الدفع والسحب على أساس تحديد الجهة المؤهلة قانوناً لإصدارها وجاء فيها : "تعتبر بطاقة دفع كل بطاقة صادرة عن البنوك والهيئات المالية المؤهلة قانوناً وتسمح لصاحبها فقط بسحب الأموال "
- كذلك نص الأمر 05-06 المؤرخ في 23 أوت 2005 المتعلق بمكافحة التهريب في مادته الثالثة على استعمال وسائل الدفع الالكتروني، حيث اعتبرها من التدابير والإجراءات الوقائية لمكافحة التهريب .
- تم القانون 18-05 المتعلق بالتجارة الالكترونية والذي نص في مادته السادسة فقرة 5 على تعريف وسيلة الدفع الالكتروني حيث جاء فيها " كل وسيلة دفع مرخص بها طبقاً للتشريع المعمول به، تمكن صاحبها من القيام بالدفع عن قرب أو عن بعد عبر منظومة الكترونية".[2]

[1] – راجع: عبد العزيز صحرازي و فايزة لعراف، فعالية استخدام وسائل الدفع الالكترونية الحديثة في الوقاية من جائحة كورونا– بطاقة الدفع الالكتروني الذهبية لبريد الجزائر نموذجا، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، المجلد 13، العدد 3، 2020، ص– ص، 113-114، شوهد يوم 2021/05/15 على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/140397

[2] – راجع: يتوجي سامية، الصيرفة الالكترونية في سياق القانون 18-05 ، مرجع سابق، ص– ص، 83-84. و أيضا: حمودي فريدة، التجارة الالكترونية في القانون الجزائري، مرجع سابق، ص 17.

تطبيقات الدفع الالكتروني في الجزائر ومبرراته:

في ظل تكنولوجيا الإعلام والاتصال بدأت الجزائر تتبنى مشاريع جديدة تسمح لها بمواكبة العصر حيث دخلت في مجال الانترنت سنة 1991 عن طريق الجمعية الجزائرية للمستعملين UNIX عن طريق الربط مع إيطاليا. في سنة 1993 أصبح مركز البحث والمعلومات العالمية CERIST الوحيد للحصول على خدمات الانترنت. ثم في سنة 1998 فتح المجال للمتعاملين الخواص , حيث ارتفع عددهم إلى أكثر من 80 مورداً بعد فتح سوق الاتصالات.

وقد ظهرت البطاقات النقدية في الجزائر لأول مرة وبصورة واضحة سنة 1990 حيث أصدر القرض الشعبي الجزائري نوعين من البطاقات لزبائنه , بطاقة السحب Cash , بطاقة دولية Visa , حيث أن بطاقة السحب Cash صالحة فقط على الشبكة النقدية الخاصة بـ CPA .

في سنة 1995 BADR بنك الفلاحة و التنمية الريفية طرح بطاقة الدفع وهي مقبولة من قبل ما يقارب 200 تاجر , أما البنك الوطني الجزائري BAN فقد بعث بطاقة الوفاء cart de fidelite.

في نفس السنة قام بنك CPA بإصدار 18.4 ألف بطاقة سحب و 1600 بطاقة دولية , ووضع 22 موزع آلي في الخدمة وجهز 300 تاجر بجهاز الطباعة.

في نفس السنة قامت الجزائر بتحديث البنوك الجزائرية بتأسيس شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك SATIM والتي تتكفل بتطوير المعاملات البنكية من خلال تحديث وسائل الدفع الالكتروني، وهي تصدر البطاقات لمختلف المؤسسات المالية الجزائرية، كما تسيير وتراقب كل المعاملات المجراة بهذه البطاقات.[1]

في سنة 1997 طرحت بطاقة CIB بطاقة مابين البنوك للسحب وهي صالحة على كل الموزعات الآلية للأوراق DAB لأنها مدمجة في الشبكة النقدية مابين البنوك (للسحب والتسديد)

في سنة 1998 أصدرت الشركة SATIM ما يقارب 20 ألف بطاقة لمركز الصكوك البريدية (CCP) كما وضعت 40 موزعاً أوتوماتيكي وزعت على 3 هيئات مالية هي:

[1] راجع : بتوجي سامية , مرجع سابق ص 87 , 88. و أيضا : حوالف عبد الصمد، مرجع سابق ص , 127 , 128 .

10 أجهزة DAB لوكالات BADR

10 أجهزة DAB لوكالات BEA

20 أجهزة DAB لوكالات CCP

في سنة 1999 تم إضافة وضع 26 جهاز DAB لوكالات CPA و30 جهاز DAB لوكالات CNEP.

وتعتبر كل البطاقات المتوفرة في الجزائر بطاقات وفاء أو سحب تعرض خدمة سحب النقود من كل الأجهزة الموضوعة في الخدمة من طرف شركة SATIM .

في سنة 2002 انطلق رسمياً مشروع Le systeme de paymemt interbancaire حيث أعطى دور الريادة والإشراف والتنسيق مابين البنوك لشركة النقد الآلي و العلاقات التلقائية بين البنوك SATIM التي تجمع مختلف ممثلي البنوك الوطنية والبنوك الخاصة لتبادل المعلومات وتنسيق عمليات السحب والدفع للموزع الآلي.

في سنة 2005 إنشاء جمعية COMI (comite monetique interbancaire) حيث وصل عدد بطاقات CIB إلى ما يقارب 210.000 بطاقة.

في سنة 2006 البداية الأولى لأول بطاقة سحب في الجزائر حيث وزعت على مختلف مستخدمي البنوك للتجريب ومعرفة النقائص , وكان هذا نتيجة انطلاق الجزائر في مشروع تحديث أنظمة الدفع الالكتروني , بانطلاق كل من نظام التسوية الإجمالية الفورية , ونظام المقاطعة الالكترونية , بدلاً من المعالجة الورقية .[1]

1- نظام التسوية الإجمالية الفورية: ARTS

أدخل في المنظومة المصرفية الوطنية بموجب النظام رقم 05-04 المتعلق بنظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل , حيث نصت المادة 2 منه على " يعتبر نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل الذي وضعته بذلك الجزائر، والمسمى بنظام الجزائر للتسوية الفورية أرتس Algeria Real

[1] راجع : حوالف عبد الصمد مرجع سابق ص 129 .

و أيضا : مقدم عبد الجليل ، واقع و رهانات تطبيق أنظمة الدفع الالكتروني و أثرها على أداء البنوك التجارية الجزائرية ، رفاد للدراسات و الأبحاث، المجلد 5، العدد 02، 2018 ، ص، 197. شوهد يوم 2021/04/15 على الموقع: https://www.refaad.com/Files/GJEB/GJEB-5-2-4.pdf

ARTS Time Settlement نظاماً للتوسوية بين البنوك لأوامر الدفع عن طريق التحويلات المصريفية أو البريدية للمبالغ الكبيرة أو الدفع المستعجل التي يقوم بها المشاركين في هذا الصدد".

وحسب نص المادة فإن النظام أرتس **ARTS** هو نظام للتسوية بين مختلف البنوك لأوامر الدفع عن طريق التحويلات المصرفية و التحويلات البريدية (بريد الجزائر) للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل التي يتكفل بها المشاركون.[1]

2- نظام المقاصة الالكترونية: ATCI

صدر بموجب النظام رقم 05-06 المؤرخ في 2005/12/15 المتعلق بمقاصة الصكوك وأدوات الدفع الخاصة بالجمهور العريض الآخرى، حيث نصت م 2 فقرة 1 و 2 منه على : " ينجز بنك الجزائر نظام المقاصة الالكتروني الذي يدعى نظام الجزائر للمقاصة المسافية ما بين البنوك – أتكي – ATCI ويتعلق الأمر بنظام ما بين البنوك للمقاصة الالكترونية للصكوك والسندات و التحويلات والإقتطاعات الأوتوماتيكية، السحب والدفع باستعمال البطاقة المصرفية .

لا يقبل هذا النظام إلا التحويلات التي تفوق أو تساوي قيمتها الاسمية هذا المبلغ ضمن نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبير والدفع المستعجل ".

وعليه حسب نص المادة فإن نظام ATCI جاء مكملاً لنظام ARTS [2] ويعتمد نظام المقاصة الالكترونية على المعالجة عن بعد لتسويات المعاملات فيما بين البنوك والمؤسسات المالية , ويعرف بنظام الدفع الشامل للمبالغ الصغيرة، حيث تتم عملية المقاصة بصورة آلية بين البنوك بالإعتماد على الربط الشبكي فيما بينها وهذا تحت إشراف وإدارة البنك المركزي، ويهدف هذا النظام إلى :

- تألية التبادل بين البنوك لعمليات الدفع التي ينفذها المتعاملون.
- تقليص آجال التحصيل بالمقارنة مع العمليات التي يقوم بها كل بنك.
- ضمان أمن المبادلات لتفادي حدوث خسائر أو مشاكل محاسبية.
- إمكانية مركزة أرصدة التسوية هما يمكن للبنك من متابعة الحساب.

[1] راجع : حمودي فريدة , مرجع سابق ص 19 . و أيضا: بوعزة هداية، النظام القانوني للدفع الالكتروني،رسلة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية 2019/2018 ، ص- ص، 445-446. شوهد يوم 2021/04/15 على الموقع: http://dspace.univ-tlemcen.dz/bitstream/112/15170/1/Dbouaza.pdf

[2] – راجع: حمودي فريدة، مرجع سابق، ص، 19.

- تمكين البنك المركزي من التحكم ومراقبة الكتلة النقدية.[1]

وبالرجوع إلى المادة 543 مكرر 23 من القانون التجاري الجزائري وحسب ما جاء في نص المواد 27 و 28 و 29 من القانون 18-05 المتعلق بالتجارة الالكترونية فإن وسائل الدفع الالكتروني المستخدمة في معاملات التجارة الالكترونية تتمثل في وسيلتين فقط هي بطاقات السحب وبطاقات الدفع يضاف لها خدمة التحويل المالي الالكتروني بين الأرصدة، والوسائل التي تدخل ضمن ماجاءت به المادتين 27 و 28 من القانون 18-05 لابد لها من منصات دفع مخصصة لهذا الغرض تكون منشأة ومستغلة حصرياً من طرف البنوك المعتمدة من قبل بنك الجزائر, وبريد الجزائر، تحت رقابة بنك الجزائر لضمان استجابتها لمتطلبات التشغيل البيني وسرية البيانات وسلامتها وأمن تبادلها.[2]

أهم بطاقات الدفع في الجزائر :

أولاً البطاقات المحلية : وتسمح بالقيام بعمليتي السحب والدفع معاً ومنها

1 / **البطاقة البنكية CIB** : وهي تؤدي وظيفة مزدوجة تتمثل في سحب الأموال من الموزعات الآلة إضافة إلى دفع قيمة المشتريات والخدمات على مستوى أجهزة الدفع الالكترونية المتوفرة لدى التجار المنخرطين في شبكة النقد الآلي بين بنكية حتى ولو لم تكن الأجهزة تابعة للبنك المصدر للبطاقة، حيث تحمل هذه البطاقة خلية الكترونية تتوافق مع المعايير الدولية لشركتي (VISA) و (MASTER CARD) تسمح بعمليات السداد، وشريط مغناطيسي لعمليات السحب[3].

2 / **البطاقة الذهبية لبريد الجزائر** : هي بطاقة صادرة عن بريد الجزائر مطابقة لمعيار الأمان الدولي EMV (E يوروباد – M ماستر كارد – V فيزا) ، تحمل الرسم البياني لبريد الجزائر وهي بطاقة سحب ودفع تمكن حاملها من سحب الأموال عبر جميع الموزعات الآلية وكذلك إجراء مختلف أنواع المعاملات المالية الالكترونية عبر شبكة الانترنت، دون عناء التنقل إلى مكتب البريد كتسديد الفواتير الاستهلاكية (كهرباء، غاز، ماء، هاتف، شحن نقال ...) وتسديد قيمة المشتريات في المحلات المجهزة بجهاز نهائي الدفع الالكتروني TPE كما تقدم عدة

[1] –راجع:العايب وليد، تقييم تجربة نظام الدفع الالكتروني الجزائري في ظل ثورة التكنولوجيا المصرفية،مجلة أبحاث و دراسات التنمية، الجلد 4، العدد 2، جوان 2018، ص– ص ، 150–151،شوهد يوم 2021/05/15على الموقع : https://www.asjp.cerist.dz/en/article/88929 و أيضا: مقدم عبد الجليل، مرجع سابق، ص 178

[2] – راجع: يتوجي سامية، مرجع سابق، ص 88. و أيضا : مليكاوي مولود ، التجارة الالكترونية، د ط ، دار هومة، الجزائر، 2019، ص 247.

[3] – راجع: بوعزة هداية، مرجع سابق، ص 440. و أيضا: صراع كريمة، واقع و آفاق التجارة الالكترونية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة وهران، 2014/2013، ص 142. شوهد يوم 2021/05/15 على الموقع : https://theses.univ-oran1.dz/document/THA3555.pdf

خدمات الكترونية عبر الموزعات الآلية للبنوك ولبريد الجزائر كذلك على موقع بريدي نت، تطبيق بريدي موب وعبر مواقع الانترنت[1].

ثانيا البطاقات الدولية :

هي بطاقات تسمح باستعمالها خارج الوطن في عملية السحب والدفع، توجه للعملاء الذين لديهم حسابات مفتوحة بالعملة الصعبة إلا أن عددها قليل جداً في الجزائر نذكر منها:

بطاقة فيزا VISA ونميز فيها VISA Classiqe و VISA GOLD

بطاقة Master Card أصدرها بنك الخليج والقرض الشعبي الجزائري.[2]

الفرع الثاني : جائحة كوفيد مبرر لارتفاع عمليات الدفع الالكتروني في الجزائر

لقد واجه قطاع البريد والمواصلات السلكية و اللاسلكية صعوبات كبيرة في مطلع سنة 2020 بسبب الوضع الوبائي الناجم عن تفشي فيروس كوفيد 19 و ما نتج عنه من تطبيقلإجراءات الحد من انتشاره، كالعزل الذاتي والتباعد الجسدي والحجر الصحي مما أثر سلباً على الاقتصاد وهو ما أدى بالأشخاص إلى محاولة إيجاد طرق بديلة لقضاء حاجاتهم فكان التوجيه الكبير نحو التعامل الالكتروني لتفادي الاحتكاك و العدوى وتطبيقا لإجراءات الحجر الصحي، إلا أن الدفع الالكتروني في الجزائر لايزال يعرف تأخراً وبقي محصوراً في عمليات السحب وبعض عمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الالكتروني المتوفرة لدى عدد محدود من المتعاملين الاقتصاديين وقلة قليلة من المتعاملين عبر الانترنت، إضافة إلى عزوف المستهلك الجزائري عن التعامل الالكتروني وخاصة الدفع وتفضيله للتعامل النقدي، إلا أن جائحة كوفيد ألزمت المواطن على التوجه إلى الدفع الالكتروني وحتمت على الجهات المسؤولة الإسراع في اتخاذ الإجراءات اللازمة وبذل مجوهرات على جناح السرعة لتكييف نظام الدفع الالكتروني مع مستجدات الوضع الصحي.

[1] – راجع: عبد العزيز صحراوي و فايزة لعراف، مرجع سابق، ص115.

[2] – راجع: بوعزة هداية، مرجع سابق، ص 441. و أيضا: يتوجي سامية، مرجع سابق، ص 89.

الجهود المبذولة في سبل تطوير نظام الدفع الالكتروني :

قامت مؤسسة بريد الجزائر في نهاية شهر مارس 2020 بوضع أجهزة نهائيات الدفع الالكتروني (TPE) تحت تصرف التجار والمتعاملين الاقتصاديين بصفة مجانية لمدة شهرين كتحفيز لهم على الإقبال لاستعمال تقنية الدفع الالكتروني مع منح الأولوية للتجار المتواجدين بالولايات المعنية بالحجر الصحي وتتمثل المجانية في (خدمات الاشتراك، الاتصال بالانترنت، التثبيت والتشغيل، التكوين في طريقة الاستعمال، الصيانة، تزويدهم بـ 20 حزمة من أوراق الطبع)

يتيح هذا الجهاز لحاملي البطاقة الذهبية لبريد الجزائر GOLD و بطاقة مابين البنوك CIB إمكانية تسديد مشترياتهم من المنتجات والخدمات الكترونياً لدى المتعاملين المزودين بجهاز TPE والذي يسمح بتقليل مخاطر تداول السيولة التقدية التي تكون موبوءة وتقليل التنقل إلى مكاتب البريد وكذا الوكالات البنكية لسحب الأموال، أين تكون الطوابير ويكثر الإحتكاك بين الأفراد مما يزيد من انتشار الفيروس[1].

كما قامت مؤسسة بريد الجزائر في مطلع شهر سبتمبر 2020 بتوقيع اتفاق لتعميم استعمال وسائل الدفع الالكتروني بين قطاعي السياحة والبريد وجاري تعميمها على كل القطاعات الأخرى.

وفي سياق المجهودات المبذولة من طرف مؤسسة بريد الجزائر في سبيل صد الجائحة فقد أطلقت عدة خدمات مالية الكترونية جديدة وسعت بها الخدمات المتاحة سابقاً، حيث أطلقت في نهاية شهر أوت 2020 خدمة جديدة للدفع عبر الهاتف المحمول باستخدام تقنية رمز الاستجابة السريعة **QR Code** لتسهيل دفع قيمة المشتريات عند المحلات والصيدليات ...إلخ عن طريق تطبيق " بريدي موب " الذي قامت بتحديثه تزامناً مع إطلاق الخدمة الجديدة فعلياً، حيث تم إضافة خدمة " بريدي باي " في آخر تحديث للتطبيق، وبمجرد الضغط على هذه الخدمة وبمسح رمز الاستجابة المخصص للتاجر تتم عملية تحويل الأموال دون الحاجة إلى التعامل المباشر مع التاجر ودون استعمال النقود، وقد ألزمت وزارة التجارة في بيان لها التجارةعلى تزويد محلاتهم بوسائل الدفع الالكتروني(TPE،QR Code) تحت تصرف المستهلك قبل نهاية سنة 2020.[2]

[1] – راجع: كرغلي أسماء و بلوناس عبد الله، أثر جائحة كورونا على عمليات الدفع الالكتروني، مع الاشارة إلى حالة الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،مجلد 17،العدد 25، 2021،ص 375. شوهد يوم 2021/05/15 على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/146358
ايضا: عبد العزيز صحراوي و فايزة لعراف، مرجع سابق، ص 116.

[2] – راجع : نفسه ص 116.

مراحل تطور عمليات الدفع الالكتروني في الجزائر خلال الجائحة

اولا : تطور عمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الالكتروني في الجزائر

عرفت اجهزة نهائيات الدفع الالكترونيTPE ارتفاعا في عددها منذ سنة 2016 حيث بلغ سنة 2016 5049 جهاز وبقي عددها في تزايد ليصل سنة 2019 23762 جهاز TPE ليصل في سبتمبر من سنة 2020 الى 31807 جهاز وبقي العدد في ارتفاع خصوصا بعد ما صرح به وزير البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية السيد بومزار على وكالة الانباء الجزائرية بتاريخ 12 جانفي 2021 بأنه سيتم تنصيب 1600 جهاز TPEخلال سنة 2021.[1]

يوضح الجدول التالي تطور عدد نهائيات الدفع الالكتروني حيز الخدمة في الجزائر من سنة 2016 ال سبتمبر 2020.[2]

السنوات	2016	2017	2018	2019	سبتمبر 2020
عدد نهائيات الدفع الالكتروني حيزالخدمة	5049	11985	15397	23762	31807

وعليه ان ارتفاع عدد اجهزة نهائيات الدفع الالكتروني ستؤثر ايجابا في عمليات الدفع الالكتروني حيث شهدت هي الاخرى ارتفاعا منذ سنة 2016 الى غاية سنة 2019 لتشهد ارتفاعا ملفتاً خلا سنة 2020 لتصل الى نسبة 773 % مقارنة بسنة 2019.[3]

جدول يوضح تطور عمليات الدفع الالكتروني عبر نهائيات الدفع الالكتروني في الجزائر من سنة 2016 إلى غاية سبتمبر 2020

السنوات	2016	2017	2018	2019	سبتمبر 2020
العدد الاجمالي لعمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الالكتروني	65501	122694	190898	274624	358182

[1] – راجع: كرغلي أسماء و بلوناس عبد الله، مرجع سابق، ص376. ايضا: تصريح وزير البريد على وكالة الأنباء الجزائرية ، شوهد بتاريخ 2021/05/20 على الموقع: https://www.aps.dz/ar/economie/99737-2021-01-12-12-51-31

[2] – كرغلي أسماء و بلوناس، مرجع سابق، ص 376.

[3] – راجع: كرغلي أسماء و بلوناس عبد الله، مرجع سابق، ص 378. ايضا: تصريح وزير البريد على وكالة الانباء الجزائرية، مرجع سابق

جدول يوضح تطور عمليات الدفع الالكتروني عبر نهائيات الدفع الالكتروني من جانفي إلى سبتمبر 2020

الاشهر	جانفي	فيفري	مارس	افريل	ماي	جوان	جويلية	اوت	سبتمبر
عدد العمليات	36196	36293	27399	19590	19867	29479	44782	64031	90545

و يلاحظ ان استعمال بطاقة الدفع لتسديد ثمن المشتريات عبر جهاز TPE قد انخفض خلال شهري افريل و ماي من سنة 2020 يعود ذلك لسبب تطبيق اجراءات الحجر و الغلق الشبه الكلي للمجال في معظم ولايات الوطن هذا اما انعكس سلبا على عمليات الدفع عن طريق جهاز TPE إلا انه بمجرد رفع اجراءات الحجر تدريجيا عرفت هذه العمليه قفزة هائلة.[1]

ثانيا : تطور عمليات الدفع الالكتروني عبر الانترنت في الجزائر

لقد اطلق نظام الدفع عبر الانترنت في الجزائر منذ اكتوبر 2016، حيث يمكن حاملي بطاقة ما بين البنوك CIB او البطاقة الذهبية لبريد الجزائر GOLD من دفع قيمة فواتير او خدمات عبر الانترنت على المواقع الالكترونية المتعددة، رغم انها في بداية الامر كانت محصورة في كبار المفوترين كالجوية الجزائرية و متعاملي الهاتف النقال (جيزي + موبيليز ...) و الثابت شركة توزيع الكهرباء و الغاز، شركة توزيع المياه، و شركات التامين، إلا انها بدأت تعمم شيئاً فشيئاً حيث في نهاية سبتمبر 2020 بلغ عدد التجار المشتركين في نظام الدفع عبر الانترنت 53 مشترك وبالإضافة إلى خدمة الدفع تمكن كذلك من مجموعة خدمات عن بعد[2].

وتوضح الجداول الآتية تطور عمليات الدفع الالكتروني عبر الانترنت في الجزائر :

[1] – راجع : نفسه، ص 376.

[2] – نفسه، ص 377.

جدول تطور عمليات الدفع عبر الانترنت في الجزائر من سنة 2016 إلى سبتمبر 2020

القطاع	2016	2017	2018	2019	2020
الاتصالات	6536	87286	138495	141552	2671487
النقل	338	5677	871	6292	8778
التأمينات	51	2467	6439	8342	4115
الماء والغاز	391	12414	29722	38806	57340
الخدمات الادارية	0	0	1455	2432	2287
خدمات أخرى	0	0	0	5056	131082
بيع منتجات	0	0	0	0	131
مجموع العمليات	**7366**	**107844**	**176982**	**202480**	**2875220**

جدول تطور عمليات الدفع الالكتروني عبر الانترنت في الجزائر من جانفي إلى سبتمبر 2020 [1]

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلة	أوت	سبتمبر
عدد العمليات	112167	105385	186897	323945	420957	378683	444408	445281	457497

إضافة إلى هذا فقد جاء في تصريحات وزير البريد عبر موقع وكالة الأنباء الجزائرية : أن هذه الجائحة أنعشت مجال التحويلات المالية من حساب إلى حساب حيث سجل في 2020 ارتفاع بنسبة 137 % مقارنة بسنة 2019، أما الدفع الذاتي عبر تطبيق بريدي موب فقد سجل ارتفاعا بنسبة 557% مقارنة بسنة 2019 ليضيف أن الدفع عبر الانترنت عن طريق البطاقة الذهبية سجل ما يقارب 4 ملاين عملية سنة 2020 أي بنسبة ارتفاع 487% في سنة واحدة[2].

[1] – نفسه، ص- ص، 377- 378.

[2] – تصريح وزير البريد على موقع وكالة الانباء الجزائرية، مرجع سابق.

إن تطور عمليات الدفع الالكتروني في ظل هذه الجائحة والقيود المفروضة، شكل نقطة تحول في مجال الدفع الالكتروني، حيث أن الخوف من العدوى دفع بالعملاء إلى التوجه نحو تجربة هذه العمليات، بعدها يحدث إدراك لمزايا هذا النظام الالكتروني ومن ثم الاستخدام المستمر، ويكمن القول أن جائحة كوفيد 19 فرضت عزلة اجتماعية أجبرت العملاء على توجههم نحو الدفع الالكتروني، رغم النقائص التي يحملها هذا النظام .

المطلب الثاني : التحديات التي تواجه الجزائر في مجال المعاملات الالكترونية.

الفرع الأول: مؤشرات التوجه نحو المعاملات الالكترونية.

إن دخول تقنيات الاعلام والاتصال إلى الجزائر سواء عبر شبكات الهاتف المحمول أو قنوات التدفق العالي الانترنت، سمحت للجزائر بالانفتاح على العالم الرقمي، فواكبت كل التطورات والتحولات بتبني الجيل الثالث والرابع لتمكين أبسط مواطن جزائري من أن يكون جزءاً فعالاً في العالم الرقمي، ويتواصل مع أي فرد في هذا العالم، كما يحيط بكل الأخبار والمعلومات في آنها .

وقد إقتحم الاقتصاد الرقمي عدة مجالات في مقدمتها الإدارة والخدمات كجواز السفر البيومتري وبطاقة الشفاء ورخصة السياقة، وبطاقات الدفع الممغنطة وخدمات البنوك والتأمينات، كما تبنته العديد من المؤسسات الكبرى، كسونلغاز وسونطراك .... كما وجد أيضاً في الجامعات والمعاهد فأطلق عليه اسم Elearning ومعناه التكوين والتعليم عن بعد بواسطة مواقع بيداغوجية رسمية مصممة خصيصاً لتمكين الطلبة من متابعة كل الدروس المقدمة و الواجبات، من طرف مجموعة من الأساتذة المختصين والمتمكنين من التقنيات الحديثة معتمدين على وسائل تدريس متطورة جداً، وبرامج معلوماتية منها ما يسمى اليوم بالشريط الرقمي ذو الأبعاد الثلاثة وهو من أحدث الوسائل الرقمية المستعملة في العالم لتخزين المعطيات وقراءتها[1].

[1] – راجع: حمري نوال و حمري نجود، واقع التجارة الالكترونية في الجزائر وفق مقتضيات قانون 18-05 ، مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية، المجلد 4، العدد 1، سنة 2021 ، ص 9. شوهد يوم 2021/05/15 عاى الموقع : https://www.asjp.cerist.dz/en/article/142212

أولا: مستخدمي الانترنت في الجزائر

شهدت الجزائر نمواً ملموساً في تحسين خدمات الانترنت منذ بداية سنة 2018 حيث أصبح المتعاملين الثلاث للهاتف النقال في الجزائر (موبيليس، جيزي، اوريدو) يقدمون عروض بأحجام انترنت أكبر وبسعر أقل، عكس ما كان يقدم من قبل أين كانت أحجام الانترنت أقل وبأسعار خيالية .

وقد أفاد تقرير مفصل عن مستخدمي الانترنت في العالم، أن أكثر من نصف الجزائريين يستعملون الشبكة العنكبوتية، و 25 مليون شخص جزائري ينشطون في شبكات التواصل الاجتماعي .

كما تضمن التقرير الرقمي للجزائر لسنة 2021 النشاط الرقمي من حيث التجارة الالكترونية والانترنت، ومواقع وتطبيقات التواصل الاجتماعي والألعاب الرقمية ونسبة استخدامها من طرف شرائح المجتمع الجزائري المختلفة، ونموها السنوي مقارنة مع دول أخرى.

وبناءاً على التقرير فقد بلغ مستخدمي الانترنت في الجزائر 26.35 مليون شخص أي بنسبة 59.6 % من العدد الإجمالي للسكان والذي بلغ 44.23 مليون نسمة. أما مستخدمو شبكات التواصل الاجتماعي فقد بلغ 25 مليون شخص بنسبة 56.5% كما ولج الانترنت بواسطة الهواتف النقالة 46.82 شخص بنسبة 105.8% .

أضاف التقرير أن عدد السكان في الجزائر سنة 2020 ارتفاع بأكثر من 780 ألف نسمة أي بنسبة 1.8% حيث أصبح 44.23 مليون نسمة منهم 49.5% إناث و 50.5% ذكور، بكثافة سكانية بلغت 18.6 ن/كلم^2 أضاف التقرير أن المعدل العام للتعليم بلغ 81.4% لدى الأشخاص الأكثر من 15 سنة.

أما بخصوص نسبة سرعة التحميل عبر الانترنت في الجزائر قد بلغت 13.23 ميغابايت في الثانية عبر الهواتف النقالة بارتفاع سنوي قدر بـ 67.9% وبلغت 5.29ميغابايت في الثانية عبر الانترنت الثابت بارتفاع سنوي بلغ 34.9% .[1]

ثانيا:الحظائر الالكترونية في الجزائر

إن إنشاء الحظائر التكنولوجية يعتبر جزء من إستراتجية طموحة تهدف إلى التوجه نحو مجتمع المعرفة وتعطي أولوية مطلقة لتعزيز الصناعة والبحث والابتكار في قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال، عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الحظائر التكنولوجية، وقد تم إنشاء هذه الحظائر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-091 الصادر في 24 مارس 2004 وهي هيئة ذات طابع صناعي وتجاري، تحت وصاية وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، أما عن الحظائر الموجودة في الجزائر نجد :

الحظيرة التكنولوجيا لسيدي عبد الله (الجزائر) مشغلة منذ فيفري 2009 .

- الحظيرة التكنولوجية بورقلة (مؤقتة) دشنت في 01 مارس 2012 .
- ثلاث حظائر تكنولوجية جهوية : عنابة ، وهران ، ورقلة

بالإضافة إلى حظائر تكنولوجية أخرى تتمثل في الحظيرة التكنولوجية لسطيف، قسنطينة، بوغزول، إضافة إلى حاضنة في غرداية.

وفي أوت 2018 وقعت مؤسسة بريد الجزائر والوكالة الوطنية لترقية وتطور الحظائر التكنولوجية على بروتوكول اتفاق يهدف إلى تطوير الدفع الالكتروني بالجزائر وتحسين مناخ الأعمال للشباب المقاول وتطوير المؤسسات الناشئة في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، والتي بدورها تتولى تطوير الخدمات الالكترونية والخدمات عن بعد في ما يتعلق بترقية التجارة الالكترونية.[2]

[1] – التقرير الرقمي الخاص بالجزائر لسنة 2020.شوهد يوم 2021/05/20 على الموقع: https://datareportal.com/reports/digital-2021-algeria

[2] – راجع: حمري نجود و حمري نوال، مرجع سابق ، ص 14.

ثالثا:الدفع الالكتروني

إضافة إلى ما جاء في المطلب السابق عن الدفع الالكتروني في الجزائر، جاء تقرير الرقمي للجزائر لسنة 2021 بالإحصائيات التالية :

يستخدم 88.3% من الجزائريين عبر هواتفهم المحمولة أرصدة الانترنت ذات الدفع المسبق، و 11.7% منهم يستخدمون أرصدة انترنت بالدفع البعدي (الاشتراك)

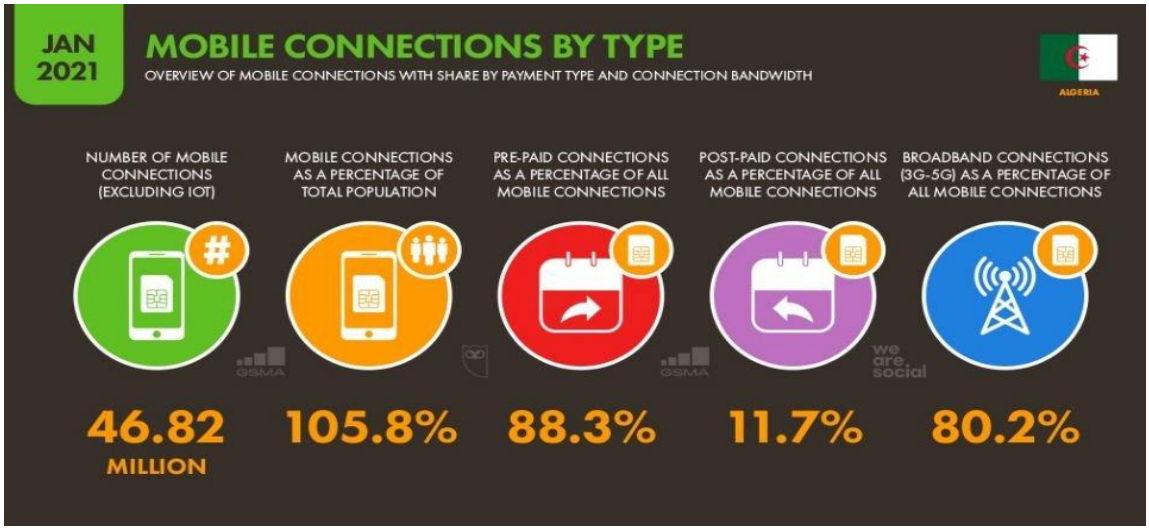

رابعا: التجارة الالكترونية

لقد تضاعفت أعداد مواقع التجارة الالكترونية المخصصة للبيع عبر الانترنت في السنوات الأخيرة خاصة بعد إطلاق خدمات الجبل الثالث والجيل الرابع، إضافة إلى القانون 18-05 المتعلق بالتجارة الالكترونية وهو يؤطر السوق الالكترونية والتي بدورها تجذب الكثير من الجزائريين خاصة في ظل جائحة كوفيد 19، فبالإضافة إلى الأشخاص الذي يستحسنون التجارة الالكترونية أضطر الكثير من المستهلكين أو التجار الذين لم يلجو هذا المجال بعد، إلى ولوجه لقضاء حاجاتهم سواء للبيع أو الشراء أو خدمات أخرى[1] ، ومن أهم مواقع التجارة الالكترونية في الجزائر نجد :

[1] – نفسه ، ص – ص، 16- 17.

المواقع	سنة الإنشاء	مجال التسويق	توجيه المبيعات	عدد الزائرين
موقع واد كنيس Ouedkniss	2006	بيع وشراء مختلف المنتوجات من السيارات إلى ابسط منتج	يتوجه بمبيعاته لكل الولايات	3 مليون زائر شهريا وهو أغلى المواقع في الجزائر بقيمة 3.5 مليون $
موقع قيدني Guiddini.com	2009	مستلزمات الجمل وعتاد الإعلام الآلي الأجهزة الكهرومنزلية	يوجه مبيعاته إلى بعض الولايات	/
موقع نشري في النات Nechrifiner.com	2010	500 منتج من المواد التجميل ومعدات الطبخ الكتب , لعب الاطفال	توجيه المبيعات إلى كل الولايات	450 ألف زائر شهريا
موقع أشريلي Echerily.com	2012	بيع لمنتوجات الغذائية ومواد التنظيف ومستلزمات التجميل	كان يوجه مبيعاته إلى بومرداس والعاصمة فقط ثم توجه إلى كل الولايات	600 ألف زائر شهريا
موقع Dzboom	2015	كل مستلزمات النساء من فساتين وحقائب ومجوهرات ومستحضرات التجميل	تقديم منتوجاته لكل الولايات مع خدمة الشحن	/
موقع Jumia.dz	2016	مواد التجميل والتنظيف الهواتف ,أجهزة الإعلام الآلي , توصيل الوجبات وخدمة الحجز في الفنادق	تقديم خدمات التوصيل لـ 43 ولاية وتفتح المجال لتسويق المنتج المحلي إلى إفريقيا وتتواجد في 20 بلد عربي وإفريقي	1.5 مليون زائر شهريا
تطبيق وصلني	2017	طلب سيارة أجرة بسائق في العاصمة , خدمة 24/24/ ساعة	تطبيق 100% جزائري	

تطبيق Resto365	2017	حجز طاولات في مختلف المطاعم	تقديم خدمات الحجز في مطاعم العاصمة	
تطبيق BARIDIMOB	2018	تحويل الأموال بدون بطاقة ذهبية ودون عناء التنقل الى البريد	السحب والتحويل يكون عن طريق الكود فقط (الرقم السري)	

كما أفاد بيان وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية أن الجزائر تقدمت ب **29** مرتبة على الصعيد العالمي في مجال التجارة الالكترونية وذلك وفقا لتقرير السنوي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وحسب ما جاء في التقرير انتقلت الجزائر من المرتبة 109 إلى المرتبة 80 عالميا محتلتاً بذالك المرتبة الرابعة إفريقيا وأوضحت الوزارة أن التقرير يستند في تصنيفه إلى جملة من المؤشرات تتمثل في نسبة استعمال الانترنت وتأمينه والإدماج المالي وكذا موثوقية الخدمات البريدية وفقا لترتيب الاتحاد البريدي العالمي. كما ذكر البيان أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية هو منظمة تابعة لهيئة الامم المتحدة .

لقد عقب المحلل الاقتصادي عبد الرحمان عيار في القناة الأولى عن هذا التقرير و قال أن هذا التطور مرده كثرة التعاملات التجارية الالكترونية خلال فترة الجاحة كوفيد 19، التي تقودها مجموعة من الشباب المتكونة على استخدام متقدم للتكنولوجيا الإعلام والاتصال إضافة إلى استحداث وزارة للشركات الناشئة.[1]

وأضاف التقرير الرقمي السنوي للجزائر 2021 بخصوص التجارة الالكترونية أن 42.8% ممن يفوق سنهم 15 سنة يملكون حساب بإحدى المؤسسات المالية، ونسبة 3.2% يملكون بطاقة إئتمان كما يقوم 4.6% بعمليات شراء عبر الانترنت.[2]

[1] – الوكالة الاشهارية للإذاعة الجزائرية، شوهد يوم 2021/05/20 على الموقع: https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20210223/207675.html

[2] – التقرير الرقمي السنوي للجزائر ، مرجع سابق

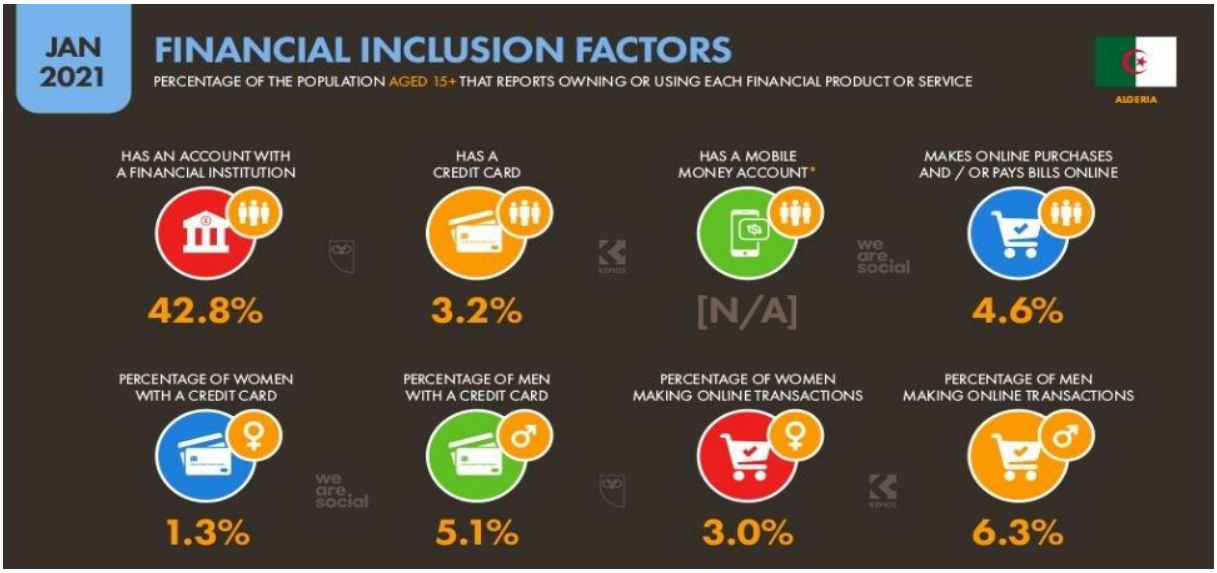

أما عن المواقع الأكثر زيارة من طرف الجزائريين إلى غاية ديسمبر 2020 فقد بين إحصائيات " أليكسا " تصدر موقع البحث قوقل google القائمة يليه يوتيوب youtobe ثم يأتي في المرتبة الثالثة واد كنيس والرابعة فيسبوك أما الخامسة google.dz.[1]

الفرع الثاني : معوقات المعاملات الالكترونية في الجزائر

رغم التقدم الذي أحدثته جائحة كوفيد 19 في مجال التجارة الالكترونية و المعاملات الالكترونية إلا أنه هناك معوقات تواجه هذا المجال في الجزائر أهمها:

أولاً : التحديات التقنية

- لايزال السوق الاشهاري في الجزائر في بدايته، ذلك أن العديد من المؤسسات لاتتبنى تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- محدودية خدمات الهاتف الثابت والذي يؤثر بشكل كبير على الإقبال على الانترنت.
- ضعف العنصر البشري الذي تستند إليه هذه الصناعة، كما يواجه الانتقال من البحث العلمي نحو الصناعة صعوبة بسبب الوتيرة المتسارعة للابتكارات التكنولوجية.

[1] – المرجع نفسه

- التجارة الالكترونية يتبعها حتماً دفع الكتروني هذا الذي لم يرقى لمستوى الدولية بعد وأهم دليل عدم إعطاء طابع الدولية للبطاقات المتواجدة في الجزائر CIBأو GOLD .

ثانيا : التحديات التشريعية

إن مسألة فرض الضرائب على التجارة الالكترونية في الجزائر تمثل تحدياً كبيرا للمشرع الجزائري فهو لم يوضح في القانون 18-05 لا طريقة ولا كيفية فرضها هو ما يؤدي الى اختلال احد مبادئ الضريبة و هو العدالة، ذلك ان بعض السلع يتم تداولها عبر الانترنت، ولا تمر على حواجز الجمارك العادية وعليه وجب على الادارة الضريبية ان تكيف قوانينها لتشمل الضريبة في التجارة الالكترونية، وذلك بسن قوانين تنظم القدرة و كفاءة الاداء الضريبي في تحصيل الضرائب على المعاملات الالكترونية، فتطور التجارة الالكترونية لا تنحصر آثره فقط في زيادة الرفاهية لدى الافراد بل يمثل ايضا ايرادات هامة للدولةاذا ما اتقنت طرق تحصيلها، وهذا ما تجاهله المشرع الجزائري في القانون 18-05.[1]

ثالثا : تحديات مخاطر القرصنة

تشكل مخاطر القرصنة خطر على التعاملات الالكترونية و ارباك في حركة التجارة على الانترنت، ما يؤثر على سمعة الشركات التجارية و يعزز شعور الرفض لدى المستهلك لاستعمال المجال الالكتروني من اجل الشراء خوفا منه من امكانية اختراق بياناته السرية او سرقة معلومات، او ارقام بطاقات الانتماء من قبل الهاكرز، اذ تحدث احيانا اختراقات لمواقع لإتلافها و تدميرها بالفيروسات، وهذا الامر يشكل تحديا كبيرا بالنسبة للتجارة الالكترونية.[2]

[1] – راجع : حمري نجود و حمري نوال، مرجع سابق ، ص – ص، 20 – 21.

[2] – راجع:كرم محمد زيدان النجار، التجارة الالكترونية و مدى تأثرها بجائحة كورونا، كتاب أعمال المؤتمر الدولي المحكم حول الحجر الصحي، ص، 79.

خلاصة الفصل الثاني

مثلها مثل باقي دول العالم تأثرت الجزائر من إجراءات الغلق المتخذة في سبيل الحد من انتشار الفيروس، فسجلت تراجعاً كبيراً في المؤشرات الاقتصادية وآثار اجتماعية وأخرى قانونية حيث تمثلت الآثار القانونية في إخلال طرفي العقد بالتزاماتهم التعاقدية بداية بإرهاق المدين في تنفيذ التزامه وهي حالة الظرف الطارئ إلى استحالة التنفيذ للالتزامات وهو ما يوصف بالقوة القاهرة وكل ذلك بناءً على السلطة التقديرية للقاضي، أما الآثار الاجتماعية فقد انتشرت البطالة في العديد من الدول والجزائر ليست في منأى، فقد تضررت بعض شرائح العمال، إلا أن الدولة قدمت مساعدات ومنح كإعانات للأسر المتضررين من إجراءات الحجر الصحي، أما من ناحية الاقتصاد والمبادلات التجارية فقد عرف الاقتصاد الجزائري تراجعاً وعجزاً إلا أنه من جهة أخرى أدى انتشار جائحة كوفيد 19 إلى انتعاش التجارة الالكترونية ومنها التعاقد الالكتروني والتوقيع الالكتروني وكذلك أحدثت جائحة كوفيد تطوراً ملحوظاً بالنسبة للدفع الالكتروني، فالجائحة أرغمت السلطات المعنية على الولوج في نظام الدفع الالكتروني باتخاذها جملة من التدابير والإجراءات على جناح السرعة لتمكين المواطنين من إجراء معاملاتهم عن بعد، وهو ما يصبوا إليه كل مواطن جزائري لتحقيق الرفاهية، إلا أن الجزائر لم تصل إلى المستوى المطلوب مقارنة مع الإمكانيات الاقتصادية والتقنية والالكترونية والقانونية التي تتوفر عليها .

الخاتمة

خاتمة.

خلاصة دراستنا أن المشرع الجزائري نظم مجال المعاملات الالكترونية، والذي يبرز اساسا في جانب التجارة الالكترونية وذلك بسنه القانون 18-05 المتعلق بالتجارة الالكترونية واهم الية تجسد بها هذه التجارة نجد العقد الالكتروني الذي تعرضنا لتعريفه و اهم خصائصه و اهم ما يميزه عن العقد التقليدي هو الطابع اللامادية في ابرامه فهو يتم عبر وسيط الكتروني هو الانترنت. يتعزز هذا العقد الالكتروني بالأمان و الثقة و ذلك باعتماد التوقيع و التصديق الالكتروني، فالتوقع الالكتروني يعد الالية المثلى لتحقيق الحماية و الموثوقية لجميع المعاملات الالكترونية، و رغم الجهود المبذولة من طرف المشرع في تنظيم المعاملات الالكترونية إلا ان هذا النظام يبقى اعرجا لعدم تطرق المشرع للعديد من المواضيع الرائدة في نظام المعاملات الالكترونية اهمها الدفع الالكتروني الذي لم يفصل فيه ولم يحدد و سائله، وهو ما ابقى عزوف الاشخاص و المتعاملين الاقتصاديين عن الولوج في هذا النظام الجديد.

لكن باجتياح فيروس كورونا للجزائرن هذا الوباء صنفته منظمة الصحة العالمية بأنه وباء عالمي و جائحة يجب التصدي لها بتطبيق التدابير و الاجراءات الاحترازية، حفاظا على الارواح من خلال التباعد الجسدي و اجراءات الحجر الصحي، الذي يفرض على الاشخاص البقاء في منازلهم .

رأى بعض الفقه انها تكون قوة قاهرة من حيث تأثيرها على الالتزامات التعاقدية كما قد تكون سببا او ظرفا طارئا، ولم تقتصر اثارها السلبية على الانظمة الصحية فحسب، بل تخطتها لتمتد الى العديد من الاثار القانونية و الاقتصادية الوخيمة، التي تنذر بدخول الاقتصاد العالمي في مرحلة كساد.

وما لم يكن في الحسبان ان تكون هذه الجائحة أحد أقوى الدوافع للتوجه الى نظام المعاملات الالكترونية في الجزائر حيث الزمت الجهات المعنية باتخاذ الاجراءات اللازمة وبذل مجهودات مكثفة في سبيل تسهيل عملية الدفع الالكتروني و تطويره من اجل التصدي لجائحة كوفيد 19. ولقد توصلنا الى النتائج التالية :

1-تحديد الطبيعة القانونية للعقد الالكتروني، و هو عقد يقوم على نفس الاركان التي يقوم عليها العقد التقليدي، إلا انه لا يجمع المتعاقدين مجلس واحد حيث يتم العقد الالكتروني عن طريق الوسائط الالكترونية.

2-جائحة كوفيد قد تكون قوة قاهرة اذا ما استحال تنفيذ الالتزام و توفر شروط القوة القاهرة، كما قد تكيف ظرف طارئ اذا ما كان تنفيذ الالتزام مرهقا للمدين و توفرت شروط تطبيق نظرية الظرف الطارئ حيث يجيز القانون للقاضي تقدير الظروف و الموازنة بين مصلحة المتعاقدين.

أما اقتصاديا و اجتماعيا فقد أدت الجائحة إلى:

3-تقييد التجارة الدولية يؤدي إلى اختناق الاقتصاد الجزائري و ستعاني من الركود الاقتصادي.

4-معانات المنظومة الصحية من ضغط شديد جراء تفاقم الاصابات.

5-انخفاض شديد في اسعار البترول، مما ينعكس على ميزانية الدولة.

6-انسحاب الاستثمارات الاجنبية مما يقلل دخل الدولة من النقد الاجنبي.

7-جائحة كورونا اثرت ايجابيا على عمليات الدفع الالكتروني , حيث عرفت قفزة نوعية مقارنة بالفترات السابقة.

8-ساهم الدفع الالكتروني في الحد من انتشار الفيروس.

9-ادرك العملاء مزايا نظام الدفع الالكتروني، مما زاد الاقبال عليه.

10-توجه الافراد نحو نظام الدفع الالكتروني الزم السلطات المعنية (وزارة البريد) على ايجاد حلول سريعة لإستعاب النقص و العجز في هذا النظام وبذل مجهودات في توفير اجهزة TPE و زيادة تنصيب اجهزة DAB و GAB ايجاد حلول اخرى مثل الدفع اللاتلامسي بواسطة رمز الاستجابة السريعة QR CODE .

11-تعتبر جائحة كوفيد وما فرضته من اجراءات الحجر و التباعد من اهم الدوافع و المبررات للتوجه نحو الدفع الالكتروني والمعاملات الالكترونية.

12-وجود انتشار كبير لشبكة الانترنت سهل التوجيه الدفع الالكتروني بتنظيم التوقيع الالكتروني كإثبات وحماية للمعاملات الالكترونية شجع على ولوج هذا النظام بسهولة.

13- يعتبر الدفع الالكتروني أداة فعالة لتجنب الاحتكاك والطوابير و هو ما يعزز الاجراءات الوقائية من الفيروس.

أما المقترحات التي يمكن تقديمها تتمثل في:

1-ظرورة وضع تشريع ينظم ويحمي الدفع الالكتروني لاستكمال منظومة المعاملات الالكترونية و تطوير نظام المعاملات الالكترونية.

2-ضرورة القيام بحملات تحسيسية وتوعوية مستمرة للتعريف بعمليات الدفع الالكتروني المتاحة في الجزائر، وطرق الاستفادة منها والمزايا التي تتضمنها.

3-استغلال ظرف الجائحة لتعميم الدفع الالكتروني بل وإجبار المتعاملين على تبني الدفع الالكتروني.

4-تحديث بطاقة الدفع الذهبية إلى بطاقة دفع لا تلامسي.

5-تشجيع التجارة الالكترونية بمنح تراخيص لمواقع التسوق الالكتروني الآمنة.

6-الاستمرار في توفير وتعميم أجهزة الدفع TPE إلى أقصى حد والقيام على جاهزية أجهزة وشبابيك الصرف الآلي.

7-وضع آليات لمواجهة التحديات المعيقة لانتشار التجارة الالكترونية في الجزائر.

8-استعمال أنظمة تكنولوجية عالية السرية والتطور لحماية البيانات وضمان الموثوقية والسرية، والحد من إساءة استخدام التكنولوجيا في المعاملات الالكترونية كالتزوير والاختلاس والقرصنة.

9-ضرورة إيجاد تنظيم قانوني لتكييف النظام الجبائي مع التجارة الالكترونية للحفاظ على إيرادات الدولة من الضريبة.

قائمة المراجع

Les Références

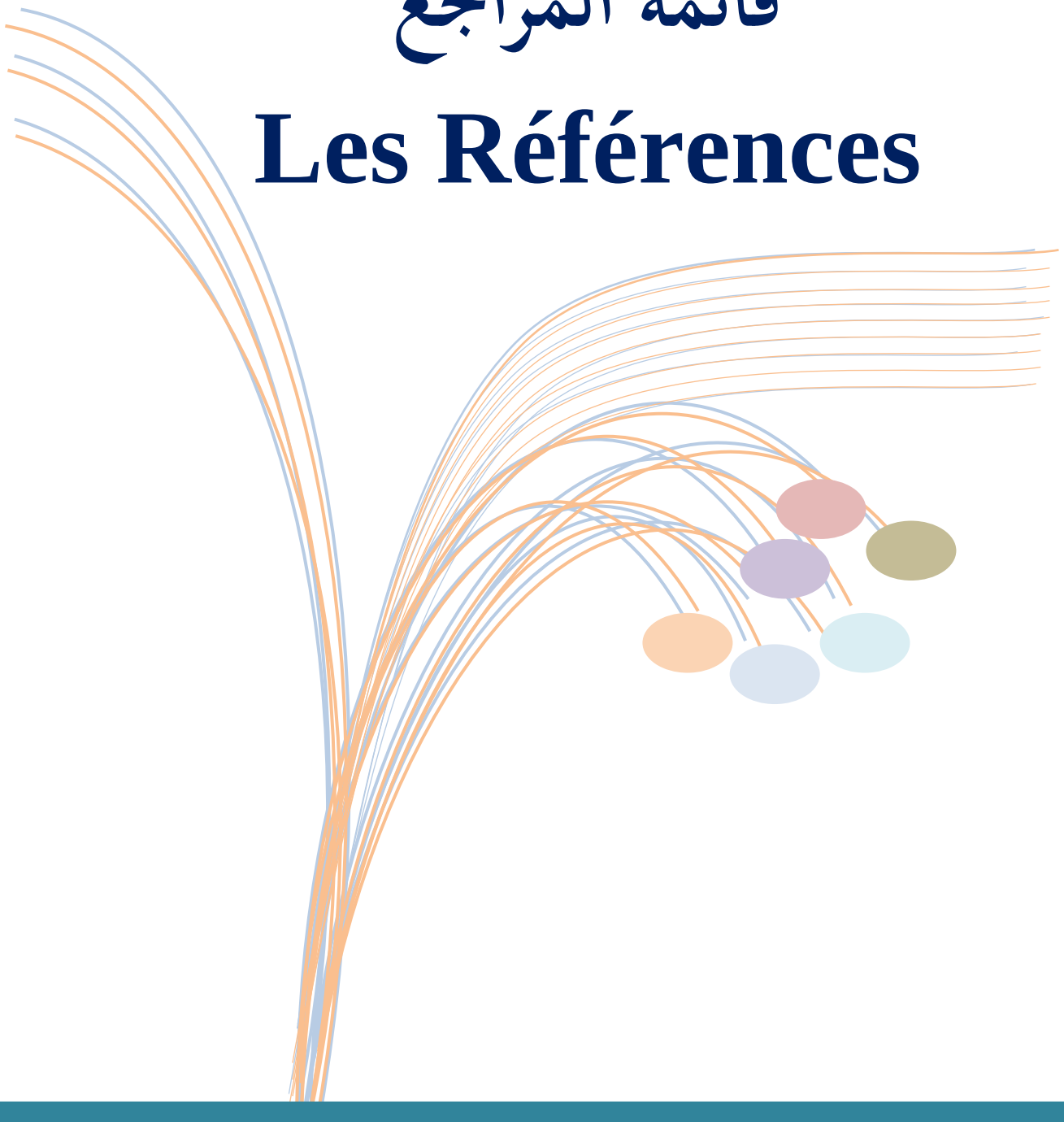

قائمة المراجع

أولا – النصوص القانونية :

الإتفاقيات الدولية

1- القانون النموذجي للتجارة الالكترونية الصادر عن لجنة القانون التجاري للأمم المتحدة في 1996/06/12.

النصوص التشريعية

1- القانون 05-10 المعدل و المتمم للأمر 75-58 المتضمن القانون المدني المعدل و المتمم

2- القانون رقم 04-02 المؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1420 الموافق ل 23 يونيو لسنة 2004 الذي يحدد قواعد المطابقة على الممارسات التجارية.

3- قانون 04-16 المؤرخ في 21فيفري2015يحدد القاعدة العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين ،ج ر ع 06، المؤرخ في 10 فيفري2015.

4- القانون 15- 04 المتعلق بالتوقيع والتصديق الالكتروني.

5- القانون 18-05 المؤرخ في 24شعبان 1430،الموافق ل10 ماي 2018 المتعلق بالتجارة الالكترونية الجريدة الرسمية ،العدد 28.

6- الأمر 05-06 المؤرخ في 23 أوت 2005 المتعلق بمكافحة التهريب.

7- مرسوم تنفيدي رقم07-162 مؤرخ في 13 جمادى الاولى عام1428الموافق ل 30 ماي سنة2007 المعدل والمتمم المرسوم01-123المؤرخ في2001/05/09 المتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل نوع من انواع الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية ومختلف خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية.

ثانيا – المراجع :

I. المراجع باللغة العربية:

1) الكتب :

1- لزهر سعيد ،النظام القانوني لعقود التجارة الالكترونية ، دار هومة الجزائر ،2012.

2- عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، المجلد 02 ، نظرية الالتزام مصادر الالتزام، الطبعة الثانية الجديدة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت، 2000 .

3- عصام عبد الفتاح مطر ، التجارة الالكترونية في التشريعات العربية والاجنبية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية ،2009.

4- ماجد محمد سليمان أبا الخيل ،العقد الالكتروني ،مكتبة الرشد ،الطبعة الاولى ، المملكة العربية السعودية ،الرياض ،2009

5- محمد سعيد احمد اسماعيل ، أساليب الحماية القانونية للمعاملات التجارية الالكترونية ،دراسة مقارنة ،منشورات الحلبي الحقوقية ،الطبعة الاولى ،2009.

6- محمد صبري السعدي ،شرح القانون المدني الجزائري ،النظرية العامة للإلتزامات ،الطبعة الاولى ،الجزء1، دار هومة، عين مليلة ،الجزائر ،2004.

7- نوري منير التجارة الالكترونية و التسويق الالكتتروني، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2017.

8- مليكاوي مولود ، التجارة الالكترونية، د .ط ، دار هومة، الجزائر، 2019.

2) المعاجم و القواميس:

1- قاموس المعاني :https://www.almaany.com

2- معجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة 1960م

3) مقالات و دراسات :

1- آمنة زربوط , دور وسائل الدفع الالكتروني في تفعيل التجارة الالكترونية مع الإشارة لتجربة الجزائر , مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية JAEAS ، المجلد 01، العدد 01، 2019.

2- جلطي منصور , الآثار القانونية لفيروس كورونا المستجد على الالتزامات التعاقدية , حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 34، عدد خاص : القانون وجائحة كوفيد 19، د.ت.

3- حمري نوال و حمري نجود، واقع التجارة الالكترونية في الجزائر وفق مقتضيات قانون 18-05 ، مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية، المجلد 04، العدد 01، 2021.

4- حمودي فريدة، التجارة الالكترونية في القانون الجزائري، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 34، العدد 04، 2020.

5- شامي يسين ، الآثار القانونية لفيروس كورونا على المواعيد الاجراءات في الدعوى المدنية مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد 09 ،العدد 04 ، 2020.

6- زواق الحواس ، بواكير تداعيات الجائحة على الاقتصاد العالمي –وقائع وتوقعات ،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،المجلد 20 ،العدد الخاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا سبتمبر 2020.

7- صراع كريمة، واقع و آفاق التجارة الالكترونية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة وهران، 2014/2013.

8- صهيب ياسر شاهين , معنصري مريم، التكيف القانوني لجائحة كورونا بين القوة القاهرة والظروف الطارئة في إطار عقود العمل دراسة مقارنة التشريع الفرنسي و الجزائري ، مجلة المؤتمرات العلمية الدولية، المجلد 1 ، العدد الأول، يوليو 2020.

9- طه عيساني، التوقيع الالكتروني كآلية لحماية المعاملات ا لالكترونية،مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، المجلد 06 ، العدد01 ،باتنة ،2019.

10- عبد الرحمان خلفي، حماية المستهلك الالكتروني ،القانون الجزائري، مجلة جامعة النجاح للابحاث للعلوم الانسانية لمجلد 12، للعدد 01، جامعة الجزائر،2013 .

11- عبد الصمد عبو، حالة الطوارئ الصحية وآثارها على الالتزامات التعاقدية في ظل جائحة كورونا من كتاب المؤتمر الدولي : جائحة كورونا تحد جديد للقانون ، 2020 .

12- عبد العزيز صحرازي و فايزة لعراف، فعالية استخدام وسائل الدفع الالكترونية الحديثة في الوقاية من جائحة كورونا- بطاقة الدفع الالكتروني الذهبية لبريد الجزائر نموذجا، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، المجلد 13، العدد 03، 2020.

13- عبد الكريم أحمد قندوز , دور التمويل الاسلامي في حالات الجوائح , صندوق النقد العربي، 2020.

14- عديد أمينة، تبعات السبب الأجنبي على تنفيذ الالتزامات الضريبية (حالة كوفيد19)، حوليات جامعة الجزائر1، المجلد 34، عدد خاص : القانون وجائحة كوفيد 19، د.ت.

15- عسالي عرعارة ، السبب الأجنبي في المادتين 127 و 2/138 ، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، العدد 02، د.ت.

كرغلي أسماء و بلوناس عبد الله، أثر جائحة كورونا على عمليات الدفع الالكتروني، مع الاشارة إلى حالة الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،مجلد 17،العدد 25، 2021.

16-

17- كرم محمد زيدان النجار، التجارة الالكترونية و مدى تأثرها بجائحة كورونا، كتاب أعمال المؤتمر الدولي المحكم حول الحجر الصحي، د.ت.

18- كمال مصطفى العزاوي ، استقرار المعاملات في زمن القوة القاهرة – فيروس كوفيد 19 نموذجيا مجلة نظرة على القانون الاجتماعي، المجلد 10، العدد 01، 2020.

19- لطرش علي، الدفع القضائي بشهادة القوة القاهرة لوباء كورونا لإنهاء التزامات المستخدم في التشريع الجزائري، مجلة العلوم السياسية و القانون ،العدد 25 ،مجلد 4 ، نوفمبر 2020 عدد خاص المركز الديمقراطي العربي، برلين ، ألمانيا .

20- لعايب وليد، تقييم تجربة نظام الدفع الالكتروني الجزائري في ظل ثورة التكنولوجيا المصرفية،مجلة أبحاث و دراسات التنمية، المجلد 04، العدد 02، جوان 2018.

21- محمد بوطلافاس ووداد قوقة ،التوقيع الالكتروني والمصادقة الالكترونية كوسيلة حماية للمعاملات الالكترونية ،مجلة البحوث في العقود وقانون الاعمال ،العدد 07، قسنطينة ، 2019.

22- مقدم عبد الجليل ، واقع و رهانات تطبيق أنظمة الدفع الالكتروني و أثرها على أداء البنوك التجارية الجزائرية ، رفاد للدراسات و الأبحاث، المجلد 05، العدد 02، 2018

23- موسوعة الفقه الكويتية ، وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية الصادرة في 1984.

24- يتوجي سامية ، الصيرفة الالكترونية في سياق القانون 18-05 المتعلق بالتجارة الالكترونية ، مجلة الإجتهاد القضائي ، مجلد 12 عدد خاص (العدد التسلسلي 22)، أفريل 2020 .

4) الأطروحات و المذكرات الجامعية :

1- بوعزة هداية، النظام القانوني للدفع الالكتروني،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية 2019/2018

2- حمودي ناصر، النظام القانوني لعقد البيع الدولي المبرم عبر الانترنت ،رسالة لنيل درجة دكتورا في العلوم القانونية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة مولود معمري ، تيزي وزو،2009.

3- حوالف عبد الصمد، النظام القانوني لوسائل الدفع الالكتروني، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان،2015/2014.

4- عجالي خالد ، النظام الثانوي للعقد الالكتروني في التشريع الجزائري ،رسالة دكتوراه لنيل شهادة في القانون ، التخصص قانون ،كلية الحقوق ،جامعة مولود معمري ،تيزي وزو،الجزائر ،2015.

5- محمد ابراهيم كتان، الجوائح وأثرها في المعاملات المالية ، طالب دكتوراه جامعة اسطنبول صباح الدين زعيم ،2020.

6- نوار السادات الصالح بزعي، نظرية الجوائح في الفقه الاسلامي والقانون القطري رسالة مقدمة لإشكال متطلبات الحصول على درجة ماجستير في الفقه وأصوله، كلية شريعة، جامعة قطر، جانفي 2019.

5) المواقع الإلكترونية

1- بلاغ صحفي صادر عن وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي بتاريخ 14 مارس 2020 .

2- رابعة خريص ،البطالة وتدني القدرة الشرائية يعمقان جراح الفقراء في الجزائر ،www.trtarabi.com،يوم 25 ماي 2020، على الساعة 18:16.

3- فتيحة زماموش ،بطالة اضطرارية في زمن كورونا مهن يومية اختفت من الشارع ،ultralgeria.ultrasawt.com يوم28ماي 2021،على الساعة 17:10

4- تصريح وزير البريد على وكالة الأنباء الجزائرية ، شوهد بتاريخ 2021/05/20 على الموقع: https://www.aps.dz/ar/economie/99737-2021-01-12-12-51-31

5- التقرير الرقمي الخاص بالجزائر لسنة 2020.شوهد يوم 2021/05/20 على الموقع: https://datareportal.com/reports/digital-2021-algeria

6- الوكالة الاشهارية للإذاعة الجزائرية، شوهد يوم 2021/05/20 على الموقع:

https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20210223/207675.html

7- مدونة جامعة الفلاح : (2020/04/07) مالفرق بين الجائحة و الوباء . اطلع على الموقع:

https://afu.ac.ae/ar/posts/%D9%85%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D9%82-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D8%A6%D8%AD%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%A1

8- الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد -19 في الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاسلامي ، مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدولة الاسلامية ، المأخوذ من الموقع https://www.sesric.org

II. المراجع باللغة الفرنسية

1–Les revues

– Elsa Haddad, *Avocat et* ,

Charlotte Delaunay LECORONAVIRUS ET SES CONSÉQUENCES SUR LES CONTRATS, CAS DE FORCE MAJEURE OU CAUSE D'IMPRÉVISION ? CONSULTE LE 30/05/2021

https://www.village-justice.com/articles/coronavirus-ses-consequences-sur-les-contrats-commerciaux-cas-force-majeure,34373.html

2– Les sites electronics

– Les Chambres de Commerces et d'Industrie de France.Les impacts de l'épidémie du COVID-19 sur l'exécution des obligations contractuelles – La force majeure . CONSULTE LE 30/05/2021

https://www.bretagnecommerceinternational.com/voy_content/uploads/2020/03/cci-france-force-majeure.pdf

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات:

الفهرس

العنوان	الصفحة
الإهداء	
الشكر والعرفان	
قائمة المختصرات	**V**
قائمة الجداول	**VI**
المقدمة	أ
الفصل الأول : و الإطار المفاهيمي التنظيمي للمعاملات الالكترونية و جائحة كوفيد 19	
المبحث الأول : تنظيم المعاملات الالكترونية في الجزائر	7
المطلب الأول : الإطار المفاهيمي للمعاملات الإلكترونية	7
الفرع الأول: تعريف المعاملات الالكترونية	7
اولا: العقد الالكتروني	7
1- التعريف الفقهي للعقد الالكتروني	7
2- تعريف العقد الالكتروني في النصوص الدولية :	8
3- تعريف العقد الالكتروني في التشريعات المقارنة :	8
ثانيا: التجارة الالكترونية	9
- المعاملات الالكترونية عن بعد بوسيلة الكترونية	10
- المعاملات الالكترونية ذات طابع استهلاكي	10
- المعاملات الالكترونية يتم اثباتها ووفاؤها بطريقة خاصة	11
- المعاملات الالكترونية يغلب عليها الطابع الدولي	11
الفرع الثالث : أركان ابرام المعاملات الالكترونية	11
اولا : ركن الرضا	11
محل ابرام المعاملات الالكترونية	13
المطلب الثاني: خصوصية المعاملات الالكترونية	13

فهرس المحتويات:

الفرع الاول :اطراف المعاملات الالكترونية	14
اولا :المورد الالكتروني	14
ثانيا: المستهلك الالكتروني	14
الفرع الثاني :الاثبات في المعاملات الالكترونية	15
اولا: التوقيع الالكتروني	15
ثانيا :التصديق الالكتروني	17
المبحث الثاني: الطبيعة القانونية لجائحة كوفيد 19	19
المطلب الأول : مفهوم الجائحة	19
الفرع الأول: تعريف الجائحة	19
الفرع الثاني: تمييز الجائحة عما يشابهها	21
تطابق فيروس كوفيد 19 مع الجائحة	22
الفرع الثالث: نظرية وضع الجوائح و الحلول التي توفرها	22
بيان ما توضع فيه الجائحة	23
الحلول التي توفرها نظرية وضع الجوائح	23
زمن وقوع الجائحة	24
شروط وضع الجوائح	25
المطلب الثاني : جائحة كوفيد بين القوة القاهرة و الظرف الطارئ	26
الفرع الأول: جائحة كوفيد 19 قوة قاهرة	27
تعريف القوة القاهرة	27
السبب الأجنبي	28
الفرع الثاني :جائحة كوفيد 19 ظرف طارئ	31
خلاصة الفصل الأول	34
الفصل الثاني :واقع المعاملات الإلكترونية في ظل جائحة كوفيد 19.	
المبحث الأول : آثار و انعكاسات جائحة كوفيد 19 على المعاملات التقليدية	37
المطلب الأول: الآثار القانونية لجائحة كوفيد 19	37

الفرع الأول : تأثير جائحة كوفيد 19على الالتزامات التعاقدية	37
الفرع الثاني :تأثير جائحة كوفيد 19على المواعيد الإجرائية في الدعوى المدنية	38
الفرع الثالث :تأثير جائحة كوفيد –19 على عقود العمل	39
المطلب الثاني :الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لجائحة كوفيد 19	40
الفرع الأول : الآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد 19	40
تأثير الجائحة على انخفاض أسعار النفط	41
تأثير الجائحة على القطاع السياحي	42
تأثير الجائحة على قطاع الزراعة والتجارة	42
تأثير الجائحة على قطاع النقل	42
الفرع الثاني :الآثار الاجتماعية لجائحة كوفيد –19	43
اولا : قطاع التعليم في ظل جائحة كورونا	43
ثانيا: قطاع الصحة في ظل جائحة كورونا	44
ثالثا : أ ثر الجا ئحة كوفد –19 على الوظائف وزيادة معدلات البطالة	45
المبحث الثاني : حتمية التوجه نحو المعاملات الالكترونية لمواجهة آثار جائحة كوفيد 19	46
المطلب الأول : تطوير نظام الدفع الالكتروني كحتمية لصد الجائحة	47
الفرع الأول : نظام الدفع الالكتروني في الجزائر	47
أولا: تعريف الدفع الالكتروني	47
ثانيا:أطراف التعامل بأنظمة الدفع الالكتروني	48
وسائل الدفع اللاتلامسية	51
وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر	52
تطبيقات الدفع الالكتروني في الجزائر ومبرراته	53
ARTSنظام التسوية الإجمالية الفورية:	55
ATCIنظام المقاصة الالكترونية:	55
أهم بطاقات الدفع في الجزائر	57
. أولاً البطاقات المحلية	57

فهرس المحتويات:

ثانيا البطاقات الدولية	57
الفرع الثاني : جائحة كوفيد مبرر لارتفاع عمليات الدفع الالكتروني في الجزائر	58
الجهود المبذولة في سبل تطوير نظام الدفع الالكتروني	58
مراحل تطور عمليات الدفع الالكتروني في الجزائر خلال الجائحة	59
تطور عمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الالكتروني في الجزائر :اولا	59
تطور عمليات الدفع الالكتروني عبر الانترنت في الجزائر :ثانيا	61
المطلب الثاني : التحديات التي تواجه الجزائر في مجال المعاملات الالكترونية	63
الفرع الأول: مؤشرات التوجه نحو المعاملات الالكترونية	63
أولا: مستخدمي الانترنت في الجزائر	63
ثانيا:الحظائر الالكترونية في الجزائر	65
ثالثا:الدفع الالكتروني	65
رابعا: التجارة الالكترونية	66
الفرع الثاني : معوقات المعاملات الالكترونية في الجزائر	69
أولاً : التحديات التقنية	69
ثانيا : التحديات التشريعية	69
تحديات مخاطر القرصنة :ثالثا	70
خلاصة الفصل الثاني	71
الخاتمة العامة	73
قائمة المراجع	75
الملاحق	89

الملاحق

BNP PARIBAS
4268 8100 0000 0000
4567
EXPIRE A FIN 12/15
MR AMINE BENAYOUB

القرض الشعبي الجزائري
Crédit Populaire d'Algérie
Corpor@te+
2510 2154 0202 0359
EXPIRE FIN 10/20
MR CREDIT POPULAIRE ALGERIE

Crédit Populaire d'Algérie
CPA
VISA
4544
EXPIRES END

SOCIETE GENERALE
ALGERIE
بطاقة الدفع
1957 3824 1700 5143
EXPIRE FIN 11/16
MENAMU NASER

الذهبية
06/19
NOM ET PRÉNOM

Move/5000
ingenico
BILL SPLIT
1 2 3
4 5 6
7 8 9
0

GRGBanking

RECEIPT
CARD
CANCEL
CLEAR
ENTER

الملخص

تعتبر المعاملات الالكترونية من المتغيرات الجديدة التي ميزت الاقتصاد الرقمي، و التي تطرق لها المشرع الجزائري من خلال القانون 18-05 المتعلق بالتجارة الالكترونية، إلا ان هذه المعاملات لم تنشط إلا بعد انتشار جائحة كوفيد 19 التي لاحت بالكثير من الآثار السلبية في مجال الصحة و المجال القانوني و الاقتصادي و استثناء كانت اثارها على المعاملات الالكترونية بالايجاب، حيث دفعت بالمعاملات الالكترونية الى التطور و خاصة في مجال الدفع الالكتروني الذي كان حتمية لا مفر منها لقضاء حاجيات الافراد من جهة كما عزز تطبيق اجراءات التباعد و الحجر الصحي من جهة أخرى، و ساهة في الحد من انتشار الجائحة.

الكلمات المفتاحية: المعاملات الالكترونية، جائحة كوفيد19 ، أثر الجائحة على المعاملات، تطور نظام الدفع.

Résumé :

Les transactions électroniques sont l'une des nouvelles variables qui ont caractérisé l'économie numérique, que le législateur algérien a abordées à travers la loi 18-05 relative au commerce électronique, mais ces transactions ne sont devenues actives qu'après la propagation de la pandémie de Covid 19, qui a révélé de nombreux aspects négatifs. effets dans le domaine de la santé et dans le domaine Juridique et économique, à l'exception, ses effets sur les transactions électroniques ont été positifs, car il a incité les transactions électroniques à se développer, notamment dans le domaine du paiement électronique, qui était inévitable pour répondre aux besoins des individus d'une part, et a également renforcé l'application des procédures de séparation et de quarantaine d'autre part, et il est facile de réduire la propagation de la pandémie.

Mots clés : transactions électroniques, pandémie covid 19, impact de la pandémie sur les transactions, évolution du système de paiement électronique.

Summary:

Electronic transactions are among the new variables that characterized the digital economy, which the Algerian legislator addressed through Law 18-05 related to electronic commerce, but these transactions did not become active until after the spread of the Covid 19 pandemic, which revealed many negative effects in the field of health and the field Legal and economic, with exception, its effects on electronic transactions were positive, as it prompted electronic transactions to develop, especially in the field of electronic payment, which was inevitable and inevitable to meet the needs of individuals on the one hand, and also strengthened the application of the procedures of separation and quarantine on the other hand, and it is easy to Reducing the spread of the pandemic.

Keywords: electronic transactions, covid 19 pandemic, the impact of the pandemic on transactions, the development of the payment system.